الجزء الثالث

رئاسة كارتر

الفصل 6

طموح وواقعية: كارتر وكامب ديفيد،

1977 ـ 1978

وصل جيمي كارتر إلىٰ سدة الرئاسة بخبرة ضئيلة في الشؤون الخارجيَّة. فهو قد عمل لفترة واحدة حاكماً لولاية جورجيا، واكتسب شهرة بالتزامه القوي بالحقوق المدنية. أمَّا فيما يتعلَّق بالشرق الأَوسط، فلم يكن له سجل معروف، بخلاف تعليقات قليلة أدلى بها أثناء حملة رئاسته الانتخابية لا تساعد كثيراً على معرفة ماهية سياسته في هذا المجال.

وإذا كان من الصعب التنبؤ بآراء كارتر الخاصة بشأن القضايا العربية ـ الإِسرائيلية، فهو قد أبدى عادات معينة في التفكير، يمكن أن تُميط اللثام عن نهجه الأساسي. فهو كمهندس بدا أنَّه يؤمن بأن أفضل طريقة لمعالجة المشكلات المعقَّدة، هي الدراسة المتأنِّية والتخطيط المفصّل والتصميمات الشاملة. ويمكن القول باختصار أنه حلال للمشكلات أكثر مما هو استراتيجي بارع.

وكان يبدو أيضاً أن لدى كارتر شعور بالتفاؤل، يحمله على الاعتقاد بإمكان حل المشاكل، إذا ما تحاور الزعماء بشأنها بتعقّل وبالإصغاء إلىٰ طموحات شعوبهم. وربما تأثّر في هذا عن وعي بخبرته حيال حركة الحقوق المدنية، وبقناعاته الشخصية المنبثقة عن شعوره بميلاده المسيحي الجديد. بيد أن أياً من هذه النوازع لم تكن تنبي أنه سيبدي اهتماما قوياً بالنِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي، ولكنها كانت توحي بأن صعوبة القضية أَو تعقيدها، لن يثنيه عن

هذا الاهتمام بسبب تلك الصعوبة. إذ ربما يراوده شعور بالتحدي لمعالجة مشكلة استعصت على الحل ردحاً طويلاً من الزمن.

كان الكثير من الرؤساء يعتمد على فريق السياسة الخارجيَّة الذي يختاره، وكان هناك ما يدل على أنَّه سوف يعتمد على شخصيات بارزة في مؤسسة الحزب الديمقراطي. فقد اختار لوزارة الخارجيَّة سايروس ر. فانس، وهو مفاوض متمرِّس، ومحام دولي، ونائب لوزير الدفاع أثناء الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام 1967. ولم تكن آراء فانس إزاء قضايا الشرق الأَوسط معروفة جيداً، ولكن بدا من المتوقع أن يكون من مؤيدي الاستمرارية والمفاوضات والدبلوماسيَّة المتزنة الهادئة.

واختار كارتر لمنصب مستشار الأَمن القومي، الأكاديمي زبيغينو بريجينسكي البولوني المولد. وهو خلافاً لفانس، كانت له آثار ممثلة بالدرجة الأولى، في صورة الكثير من المقالات والكتب، معظمها يتعلَّق بموضوعات لها صلة بالاتّحاد السوفييتي، وقليل منها حول الشرق الأَوسط. وكان بريجينسكي ممن يؤمنون بالتنافس مع السوفييت حول النفوذ، ويرى في النِّزاع العربي ـ الإسرائيلي مصدراً لعدم الاستقرار والراديكالية في منطقة حسَّاسة من الناحية الجيو ـ ستراتيجية. وكان قد أيَّد علناً فكرة إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزَّة، وهو أحد الموقعين على تقرير (معهد) بردكينغز المثير للجدل[1]. وكان بريجينسكي، الذي يراوده الأمل على نحو واضح ببلوغ منزلة سلفه وغريمه الأكاديمي هنري كيسينجر، يبدو مصمِّماً على وضع النِّزاع العربي

(1) تقرير فريق بحث (Brookings, 1975) نسب إلىٰ Toward Peace in the New York Times. هذا التقرير فيما بعد أنه وجه حكومة كارتر صوب نهج شامل إزاء اتفاقية السَّلام العربية الإسرائيلية، على أن يكون مؤتمر جنيف هو حجر الزاوية في هذه الاستراتيجية. ومن الثابت أن كلا من فانس وكارتر قد قرآ التقرير وأن الكثير من الاقتراحات التي وردت فيه قد ضمنت في السياسات، إلاَّ أنه من قبيل المبالغة أن يقال أن التقرير استخدم كأساس للسياسات في السنة الأولى.

ـ الإسرائيلي على مقربة من قمّة جدول أعمال الإدارة الجديدة.

إذا كان اللاعبون الآخرون في فريق السياسة، يتبادلون مواقع النفوذ، فإن كارتر وفانس وبريجينسكي كانوا من صانعي القرارات الرئيسيين. ففي شؤون الدفاع كان الوزير هارولد براون ذا وزن كبير، ويتمتع بذكاء حاد، إلاَّ أنه لم يكن حريصاً على فرض آرائه في معظم قضايا السياسة خارج إطار مسؤولياته المباشرة. أما نائب الرئيس ولتر مونديل، فهو على صلة وثيقة بالجالية اليهودية، وكان حسَّاساً بشكل خاص، تجاه أية خطوة قد تؤدي إلىٰ ردود فعل سلبية لدى هذه الجالية أَو لدى الكونغرس. وقد شارك أحياناً بقوة في المداولات الداخلية، ولكن لم يكن له دور يُذكر في رسم السياسة. كما لم يكن لـ «مانيا جورجيا» المؤلّفة من هاميلتون جوردان، وستيوارت أيرنشتات، وجودي باول، وروبرت ليبشوتز تأثير كبير، وإن بدا جوردان، الذي أصبح فيما بعد رئيس موظفي البيت الأَبيض، رجل تاكتيك لامع ومن القادرين على الاتصال المباشر بكارتر. وكان هو ومونديل يتوليان متابعة الآثار الداخلية التي تترتب على سياسة كارتر الشرق أَوسطية، إلاَّ أنهما لم يكونا مصممي سياسة بقدر ما كانا مسؤولين عن منع الأضرار[2].

التقييم الأولي

خلال أيام قليلة من وصول كارتر إلىٰ واشنطن، كان فريق السياسة

---

(2) تكوّن بقية فريق الشرق الأَوسط من: (ألفريد آثرتون مساعد وزير الخارجيَّة لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا وفيما بعدالسفير المتجول لشؤون محادثات السَّلام، وهارولد سوندرز مدير الاستخبارات والبحوث في الوزارة وفيما بعد مساعد وزير الخارجيَّة لشؤون الشرق الأدنى؛ ومن المؤلف بوصفه عضو هيئة موظفي مجلس الأَمن القومي. وكنا قد شاركنا في دبلوماسيَّة كيسنجر المكوكية، وكنا نعرف بعضنا البعض معرفة جيدة بصورة شخصية مما ساعد على تقليل الاحتكاكات المعتادة بين الخارجية والمجلس، وكفل قدراً كبيراً من الاستمرارية مع الجهود التفاوضية السابقة. وأخذ شخصان آخران في الاضطلاع بدورين هامين مع بدء عملية التفاوض هما: هيرمان إيلتس السفير في القاهرة والخبير المحنّك في شؤون الشرق الأَوسط، وصمويل لويس السفير في إسرائيل الذي كانت لديه خبره كبيرة بالأُمم المتَّحدة وثبت أنه مبعوث إلىٰ إسرائيل ذو شعبية ونفوذ كبيرين.

الخارجيَّة التابع له يناقش إمكانية إطلاق مبادرة سلام جديدة في الشرق الأَوسط وكيف؟ وكان كل من الوزير فانس ومستشار الأَمن القومي زبيغنيو بريجينسكي، يؤيدان الرئيس في تحبيذه لقيام الولايات المتحدة بدور قوي في مفاوضات السَّلام الخاصة بالشرق الأَوسط. وكان تقييمهما، وكذلك تقييم معظم خبراء الشرق الأَوسط في وزارة الخارجيَّة، أن أوائل عام 1977 تتيح فرصة طيبة للولايات المتحدة، كي تمارس دوراً قياديّاً في جولة جديدة من المفاوضات. فالدول العربية الرئيسية بدت مستعدة لمباحثات جدية، كما بدا أيضاً التوصل إِلىٰ درجة من التوافق من خلال وساطة سعودية جرت في خريف 1976. فالنِّزاع في لبنان قد خفَّت حدَّته، وبدأت أحوال النفط تستقر. وشرع الزعيم المصري أنور السَّادات، الذي كان يتمتع بمكانة رفيعة في واشنطن، يحثّ الإِدارة الجديدة على انتهاز هذه الفترة من الاعتدال في العالم العربي، وهي رسالة ساندها السعوديون.

كما بدا أن إِسرائيل كانت تتوقَّع من الولايات المتحدة، أن تعود إِلىٰ مسرح الدبلوماسيَّة بعد الغياب الاضطراري لسنة الانتخابات. وبات على وزارة إِسحاق رابين التي كانت في وضع دفاعي لم يسبق له مثيل، أن تواجه انتخابات جديدة في الربيع. ولكن المسؤولين في واشنطن كانوا يشعرون بإمكان إجراء مباحثات تمهيدية، قبل أن يذهب الإِسرائيليون إِلىٰ صناديق الاقتراع. وحتى لو لم تجر، فإن أية حكومة جديدة سوف تستند إِلىٰ التحالف العمالي الذي حكم إِسرائيل منذ ولادتها. وكان حزب العمل عنصراً معروفاً، وهو قد يتخذ موقفاً متشدّداً في المفاوضات، ولكنه في النهاية يكون مستعداً للمساومة، ولتنسيق سياساته مع واشنطن. لقد سبق التوصّل إِلىٰ ثلاث اتِّفاقيات لفكّ الاشتباك مع حكومات من حزب العمل، وأصبح المفاوضون الأَمريكيون يقدرون مهارات قادة من أمثال غولدا مائير وإِسحاق رابين وموشيه دايان وشمعون بيريز.

إذا كان يُعتقد أن الحقائق السياسية في العالم العربي وإِسرائيل، ستفضي

إلىٰ جولة جديدة للدبلوماسيَّة، فإن ظل حرب تشرين/ أكتوبر عام 1973، بقي بمثابة تذكير مستمر بمخاطر انهيار عملية السَّلام. لقد مرّت قرابة ثلاث سنوات على تلك الجولات من الحروب، وما تزال ذكريات المجابهة الوشيكة بين الولايات المتحدة والاتّحاد السوفييتي، والاستنفار النووي، وأَزمة النفط، راسخة في الأذهان. وكان ثمة إدراك بأن نشوب حرب شاملة في المنطقة، قد ينطوي على استخدام الأَسلحة النووية، وهي مسألة نادراً ما جرى التطرّق إليها، ولكنّها كانت ماثلة. وهذا الاحتمال قد جعل المنطقة تعيش وضعاً خطيراً للغاية، وأضاف دفعاً قوياً لجهود صنع السَّلام.

بعد أن أجرت إِدارة كارتر هذا التقييم الأولي، لم تستغرق وقتاً طويلاً في تحديد ما إذا كان ينبغي إيلاء النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي أولوية عالية أم لا. وقد تركَّزت المناقشات الأولى حول الوسائل. إذ كان يُعتقد على نطاق واسع، بأن أسلوب دبلوماسيَّة المكوك الذي انتهجه كيسينجر لتحقيق اتِّفاقيات محدودة قد استنفد أغراضه مع إبرام اتِّفاقية سيناء ـ 2. فقد دفعت الولايات المتحدة ثمناً باهظاً من أجل انسحاب جزئي إِسرائيلي، لم يفتح الباب أمام أية اتِّفاقيات أخرى. فلم تكن سورية والأردن على استعداد لاقتفاء أثر السَّادات، وحتى السَّادات نفسه كان يصرّ على أن تكون الخطوة التالية التحرّك نحو تسوية شاملة. كما أن الإِسرائيليين كانوا عازفين عن التراجع عن مواقعهم الاستراتيجية الحصينة في سيناء، إلاَّ في مقابل اتِّفاقية سلام ومفاوضات مباشرة مع مصر.

وافقت «لجنة مراجعة السياسة» التابعة لمجلس الأَمن القومي، في اجتماع لها عُقد في 4 شباط/ فبراير، 1977، على رفع توصية إِلىٰ الرئيس، تقضي بأن تُعالج قضية الشرق الأَوسط، بوصفها مسألة ذات أولوية عاجلة، وأن على الوزير فانس أن يغادر إِلىٰ المنطقة على الفور، ليشرع في مباحثات حول الإجراءات والجوهر. وشعر مستشارو الرئيس الأساسيّون، أن على الولايات المتحدة، أن تشجّع على اتِّفاقية ذات مبادىء عريضة، ثم تسعى بعد ذلك لتنفيذ

تلك المبادىء على مراحل. وعلى الإدارة أن تسعى للحصول من الجانب العربي على تعريف واضح للسَّلام، وأن تحصل من الإسرائيليين على تفاهم بأن السَّلام يمكن أن يتحقَّق، بدون تعديلات مهمَّة في الأَراضي وفقاً لخطوط 1967. ولم يكن هناك، في هذه المرحلة من المناقشات الداخلية، أي شعور بالعجلة بشأن الذهاب إلىٰ جنيف، لحضور مؤتمر رسمي، إذ كان التركيز على مباحثات ما قبل جنيف من أجل التمهيد لإجراء مفاوضات ذات طابع رسمي أكبر وفي وقت لاحق. واتفق في هذا الاجتماع أيضاً على ضرورة إحاطة السوفييت علماً، بالتقدّم الذي تحرزه الولايات المتحدة مع الأطراف المعنية، على ألاّ يشارك السوفييت في المفاوضات في هذه المرحلة[3].

أقرّ الرئيس هذه المقترحات، ونوَّه بأن لقاءاته مع زعماء الشرق الأَوسط في الأشهر القليلة القادمة، قد ترسي بعض الأُسس الموضوعيَّة قبل بدء المفاوضات المباشرة بين الأطراف. وكان من الممكن أن يستشف المرء في هذه المناقشات بين الرئيس ومستشاريه، بعض الفروق الدقيقة بين أولئك الذين يميلون أكثر إلىٰ اعتبار جنيف هدفاً مقصوداً في حدّ ذاته، ويشعرون بأن التعاون مع الاتّحاد السوفييتي أمر حتمي إلىٰ حدّ ما، وبين أولئك الأكثر ارتياباً في كلّ من جنيف وموسكو. ومن دواعي الاهتمام أن أياً من الطرفين، لم يناقش في أن المبادرات الأَمريكيَّة المبكرة يمكن أن تهزّ الاستقرار في إسرائيل، أَو تدفع بتوقعات العرب إلىٰ مستويات غير واقعيَّة.

وفي منتصف شهر شباط/ فبراير كان ڤانس في الشرق الأَوسط، يستطلع رأي كل زعيم حول كيفية رؤيته للوضع، ويوضح أن الولايات المتحدة لديها بدورها بعض الأفكار في هذا الشأن. ووجهت الدعوة إلىٰ كل من رابين والسَّادات والملك حسين وولي العهد السعودي الأمير فهد، لزيارة واشنطن

---

(3) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر: William B. Quandt, Camp David: Peacemaking and politics, (Brookings, 1986), pp. 38-40.

ومقابلة الرئيس الجديد. كما طُرحت أيضاً فكرة عقد لقاء بين كارتر والرئيس الأَسد.

وفي 23 شباط/ فبراير عقد اجتماع رسمي لمجلس الأَمن القومي بعد عودة ڤانس ذكر فيه الأخير أن جميع الأطراف الذين تشاور معهم، أعلنوا أنَّهم على استعداد للتوصّل إِلىٰ اتِّفاقية سلام. ووافقوا جميعاً على التوجّه إِلىٰ مؤتمر جنيف في أيلول/ سبتمبر، وعلى مناقشة جوهر القضية قبل بدء المباحثات. وتوافق الجميع على أن القضايا الرئيسية الثلاثة في جدول الأعمال هي: طبيعة السَّلام، والانسحاب، والمسألة الفلسطينية. وبدت أصعب مسألة إجرائية، هي كيفيَّة ضمّ ممثلين عن الفلسطينيين في المفاوضات. وكان ڤانس ميَّالاً إِلىٰ الاعتقاد بأن العرب يمكن أن يشكِّلوا وفداً موحّداً، يمكن أن يضم أعضاء من منظمة التحرير الفلسطينية. وقال للزعماء العرب بأن الأمر يعود إليهم في التوصّل، إِلىٰ موقف مقبول بشأن هذه القضية قبل الذهاب إِلىٰ جنيف. وقد سبق للسادات أن حثّ الولايات المتحدة على إشراك «المنظمة»، ولكنه طرح أيضاً إمكانية تمثيلها من خلال سُبُل أخرى، وذلك عن طريق ممثِّل لجامعة الدول العربية على سبيل المثال[4].

أُحيط الوزير ڤانس علماً، في محادثاته مع الزعماء الإِسرائيليين أثناء رحلته الأولى، بأنَّه ما من حكومة إِسرائيلية يمكن أن توافق على إجراء مباحثات مع منظّمة التّحرير، طالما أنَّها ظلّت ملتزمة بالقضاء على إِسرائيل. وسأل ڤانس وزير الخارجيَّة إيغال ألون، ما إذا كانت موافقة المنظّمة على قرار الأُمم المتَّحدة 242، وعلى حق إِسرائيل في الوجود كدولة، ستغيّر من موقفهم، فأجاب بأن «المنظّمة» التي تقبل بوجود إِسرائيل، لن تعود منظّمة التّحرير الفلسطينية، وأن موقف إِسرائيل سوف يتغيَّر[5]. وقد شجّع هذا الجواب الولايات المتحدة على

---

(4) المرجع السابق ص41 ـ 43.

(5) Cyrus Vance, Hard Choices: Critical Years in America's Foreign Policy (Simon and Schuster, 1983) P. 171.

البحث، في إمكانية تغيير «المنظّمة» لموقفها الرسمي إزاء القرار 242. وقد وعد المصريون، والسعوديون باستخدام نفوذهما، وذهب المصريون إلىٰ حدّ القول: بأنهم سيحثّون «المنظّمة»، على تغيير ميثاقها الذي يدعو إلىٰ تدمير إسرائيل.

تضمّنت المرحلة التالية من الاستراتيجية الأَمريكيَّة استخداماً علنياً رفيع المستوى، لسلطة الرئيس في محاولة لإزالة العراقيل أمام الكثير من القضايا الجوهرية. وكان كارتر ومستشاروه نافذي الصبر، إزاء الحكمة التقليديَّة حول كيفية الاضطلاع بالدور الأَمريكي. ولم يكن الرئيس مرتاحاً لرفض العرب إقامة سلام مع إسرائيل، أَو حتى مجرد لفظ كلمة «سلام». وكان يؤمن بقوة أنه يتعيَّن على إسرائيل، أن تتوصَّل إلىٰ تفاهم بشكل ما مع الفلسطينيين، وربما مع منظّمة التّحرير. وكان يستخدم هذين التعبيرين (الفلسطينيين ومنظّمة التّحرير) كمترادفين في الأشهر الأولى من رئاسته. ومع أن كارتر كان متعاطفاً بشدّة مع مخاوف إسرائيل الأمنية، إلاَّ أنه لم ير أن التوسّع في الأَراضي هو مفتاح ذلك الأَمن.

وكان كارتر راغباً، بل متلهفاً، في الحديث علناً عن جميع هذه القضايا، ومناقشتها على انفراد. وكان من بين انتقاداته لأسلوب كيسينجر، هو تأكيده على السِّرِّيَّة، التي جعلت الرأي العام الأَمريكي جاهلاً بالمشكلات الخارجيَّة الكبيرة. وبدا ميّالاً إلىٰ الحديث عن مبادرات السياسة الخارجيَّة التي يفكِّر فيها علناً. وكانت هذه الصراحة أحياناً توتر أعصاب الدبلوماسيين المُغرقين في التقليديَّة، وكذلك أعصاب الزعماء الأجانب، ولكن كان كارتر يتعمّد هذا في كثير من الأحيان. كان يبدو لكارتر، أن الفترة المتاحة له ليستطيع خلالها وضع بصماته على سياسة الشرق الأَوسط محدودة، وأنَّه ينبغي معالجة القضايا الخلافية في وقت مبكر من حكمه. وأدَّت هذه الرؤية إلىٰ وضع الكثير من الخطط الشاملة لتسوية كافة أنواع المشكلات، بما في ذلك مشكلات الشرق الأَوسط. وفي بعض الأحيان كان الرئيس يتحدَّث بوعي عن دورة سياسية،

والحاجة إلىٰ اتخاذ مواقف قوية، خلال مرحلة شهر العسل المبكرة من الرئاسة، ولربما خامره إحساس بأنَّه قد يضطر إلىٰ الرِّضا بما هو أقل من ذلك في نهاية الأمر، ومع هذا فقد كان يأمل بتحقيق اختراق ما هنا أو هناك.

في يومي 7 و8 آذار/ مارس 1977 التقى كارتر مع رئيس الوزراء الإسرائيلي رابين في البيت الأبيض، لإجراء محادثات جدِّيَّة وجوهرية للغاية. لم تكن المشاعر الشخصية بين الرجلين طيِّبة على نحو خاص، ولكن سجل المباحثات يبيِّن أن الزعيمين أجريا استطلاعات عميقة، لما يحتمل أن تسفر عنه المفاوضات القادمة. وفي استرجاع لصورة الماضي فإن هذه المباحثات، تُعدّ واحدة من أفضل المناقشات الجوهريَّة التي أجراها كارتر مع أي زعيم من الشرق الأوسط. ولكن بعد فترة قصيرة من تلك المحادثات نجم سوء تفاهم. فقد زعم رابين علناً أن كارتر، أيَّد الفكرة الإسرائيلية المتعلِّقة «بحدود يمكن الدفاع عنها». ولم يشأ كارتر أن يكون هناك انطباع زائف بأنَّه منح رابين شيكاً على بياض، وهكذا أصدر البيت الأبيض توضيحاً للأمر. وأدَّت هذه الواقعة إلىٰ الاستنتاج بوجود أزمة في العلاقات الأمريكيَّة ـ الإسرائيلية، وهي فكرة قد تكون أسهمت في هزيمة حزب العمل الإسرائيلي، في الانتخابات التي جرت بعد ذلك بشهرين[6].

بعد اجتماع كارتر برابين بوقت قصير، وللتصدي جزئياً لبعض ما يسرّبه الإسرائيليون من معلومات بشأن ما دار حوله النقاش، أفصح كارتر علانية عن

---

(6) انظر: Yitzhak Rabin, The Rabin Memoirs (Little Brown, 1979) pp. 292-99 وذلك للإطلاع على روايته للاجتماع.
وانظر أيضاً:
Jimmy Carter, Keeping Faith: Memoirs of a President (Bantam Books, 1982 P. 280. Zbigniew Brzezinski, Power and Principle: Memoirs of National Security Advises, 1977-1981 (Farrar, Strauss, Giroux, 1983) PP. 90-91, and Vance, Hard Choice P. 173.

المبادىء الثلاثة، التي يراها أساسيَّة من وجهة نظره للسلام الشامل في الشرق الأَوسط. وتتضمَّن هذه المبادىء الحاجة إلىٰ مظاهر ملموسة للسَّلام، والعلاقات الطبيعية؛ كالتجارة وتبادل الدبلوماسيين، والحاجة إلىٰ ترتيبات أمنية بالنسبة لجميع الأطراف؛ ولكن دون المساس بأُسس الحدود المُعترف بها على طول خطوط 1967، والحاجة إلىٰ حل للمشكلة الفلسطينية، التي تنطوي على دافع سياسي كما تنطوي على دافع إنساني. وبعد ذلك ببضعة أيام، وفي 16 آذار/ مارس، كرَّر كارتر هذه النقاط في بلدة كلينتون بولاية ماساتشوستس، مستخدماً لأول مرة صيغة «الوطن الفلسطيني»[7]. ولا حاجة إلىٰ القول أن الإِسرائيليين شعروا بالذهول والخوف، فيما شعر العرب عموماً بالتشجيع.

وعلى الرغم من أن فكرة الوطن الفلسطيني أضحت بؤرة الكثير من الجدل العلني، فقد كان الافتراضان الرئيسيان لكارتر، واللذان يستحقَّان تمحيصاً متأنياً، هما إيمانه بأن التسوية السلمية ينبغي أن تنجم عن اتفاق مسبق حول المبادىء الأساسية ـ الإطار الشامل ـ وليس حول مساومات مجتزئة إزاء قضايا منفصلة، واقتناعه بأن إِسرائيل تستطيع تحقيق الأَمن (وكذلك تحقيق السَّلام والاعتراف) داخل الحدود الجغرافية لعام 1967، مع تعديلات طفيفة فقط. وكانت هذه النقطة الأخيرة، نابعة من اعتقاده، بأنَّه ما من زعيم عربي سيوافق بأي حال من الأحوال، على الاعتراف بإِسرائيل، ما لم تقم بإعادة معظم الأَراضي التي احتُلّت عام 1967، وأن أمن إِسرائيل سيقوم في النهاية على نوعية العلاقات السياسية التي تربطها بجيرانها، وعلى قدرتها العسكرية. والحجّة الأخيرة التي استندت إليها بيانات كارتر العلنية أن مصر، البلد العربي الأكثر استعداداً لإبرام السَّلام مع إِسرائيل، لن تفعل ذلك ما لم يتم الشروع في عمليَّة سلام أوسع. وكان السَّادات نفسه الأكثر إصراراً على إثارة هذه النقطة.

---

(7) Clinton, Massachusetts: Remarks and a Question and Answer Session at the Clinton Town Meeting, March 16, 1911, Public Papers of President: Carter, 1977 vol 1 (Government Printing Office, 1977), P. 387.

وعلى مدار الأشهر الثلاثة التالية التقى كارتر مع كل من السَّادات، وحسين، وفهد والأَسد. وفي كل اجتماع كان الثالوث الأساسي المكون من: السَّلام، وأمن الحدود، والقضية الفلسطينية يُناقش بعمق، بالإضافة إلىٰ مسائل إجرائية حول كيفية تمثيل الفلسطينيين في المفاوضات القادمة. وكانت البادرة الأكثر تشجيعاً في هذه المرحلة، هي رغبة السَّادات في القبول بفكرة أن السَّلام يتضمن إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل، بما في ذلك تبادل الدبلوماسين والاعتراف الكامل[8]. وكانت الحكومة الإسرائيلية أيضاً، ورغم إصرارها على عدم الموافقة مطلقاً، على دولة فلسطينية مستقلَّة في الضفَّة الغربية، مستعدّة لمناقشة الانسحاب، كما كانت منفتحة إزاء فكرة أن الأَمن لن يتطلَّب بالضرورة تغييرات مهمّة على الحدود وراء خطوط 1967. وبالإضافة إلىٰ ذلك، فقد تحدّث كل من رابين وألون وبيريس، عن الحاجة إلىٰ حل للمشكلة الفلسطينية إذا ما تحقَّق السلام في المنطقة. وكان الزعماء العرب يتوقَّعون بثقة، أن «المنظّمة» ستنظر في تخفيف موقفها من مسألة الاعتراف بإسرائيل.

وبحلول منتصف العام، كانت إدارة كارتر قد شرعت بالإعلان عن مبادرتها السلميَّة، كانت النتائج مشجعة بشكل حسن. ومن الإنصاف القول أن الرئيس كثيراً ما شعر بالإحباط، جراء الصعوبة البادية في معالجة القضايا، وتعقيد المشكلة، والحساسيَّة السياسية الداخلية التي تستثيرها تعليقاته العامَّة، وذلك الحجم الهائل من الوقت الذي يتطلَّبه دفع عملية السَّلام قُدُماً.

وفي الحادي والعشرين من حزيران/ يونيو 1977، حدث ما لم يكن متوقعاً. فقد أصبح مناحيم بيغن، الذي كان يتزعم كتلة ليكود التي كانت فازت في انتخابات الكنيست في الشهر الماضي، رئيساً لوزراء إسرائيل. ولم يكن بيغن شخصاً معروفاً في واشنطن. وبالقدر الذي كان يعرفه مسؤولو الإدارة عن آرائه، كانوا يدركون أنّه يعارض نهج حزب العمل في «التسوية الإقليمية» مع

(8) Quandt, Camp David, P. 51.

الأردن، كوسيلة لمعالجة وضع الضفة الغربية والمسألة الفلسطينية. وكان من المعروف أن بيغن يحبِّذ التوسع في المستوطنات الإسرائيلية، وكان من أول أعماله التي أزعجت إدارة كارتر، زيارته لمستوطنة «إيلون موريه»، حيث أعلن تأييده لإنشاء المزيد من هذه المستوطنات. هاتان المسألتان ـ عزوف بيغن عن الموافقة على الانسحاب من الضفَّة الغربيَّة تحت أية ظروف، والتزامه بالمستوطنات ـ كانتا المصدرين الرئيسيين للنزاع بين الولايات المتحدة، وإسرائيل على مدار السنتين التاليتين[9].

إعادة تقييم السياسة

من دواعي الدهشة أن لقاء كارتر الأول مع بيغن، كان أكثر ودّاً من لقائه مع رابين. ويبدو أن كارتر كان يعتقد أن بيغن سوف يزداد صلابة إذا ما تعرّض للضغط، وكان بعض مستشاريه على قناعة بأن بيغن سيستجيب على أفضل وجه في اللقاء الأول المتسم بالاحترام والتهذيب. على أن المشاعر الشخصية بين الرجلين لا يمكن أن تُوصف بأنَّها حارّة، ولكن المحادثات جرت بطريقة ودِّيَّة.

ومع أن بيغن جاء مستعداً، يحمل معه اقتراحات إجرائية للتفاوض مع العرب، إلاَّ أنَّه لم يظهر أية إشارة على الرغبة في مناقشة جوهر الأمور مع الولايات المتحدة. وكان هذا أحد الفروق الأولية بين بيغن ورابين، فقد كان بيغن يرى أن على الولايات المتحدة، ألا تشترك في جوهر المحادثات العربية ـ الإسرائيلية، بل أن يقتصر دورها على جمع الطرفين معاً. وكان يخشى بشكل واضح أن يكون الموقف الأَمريكي تجاه الكثير من المسائل، أقرب إلىٰ الموقف العربي، ولهذا فقد أراد لواشنطن دوراً أقل مركزية قدر الإمكان. وعلى النقيض من ذلك، كانت الحكومات الإسرائيلية السَّابقة، تصرّ على التشاور الوثيق مع الأَمريكيين، كوسيلة للحيلولة دون تحرّكات وحيدة الجانب، يمكن أن تُضعف

(9) لمعرفة رد فعله أزاء بيغن، انظر: Carter, Keeping Faith, P. 284-88.

قدرة إسرائيل على المساومة. في حين بدا بيغن وكأنه يقول إن: إسرائيل لا تحتاج إلىٰ استشارة، وفي الوقت نفسه كان يطلب من الولايات المتحدة، أن تمتنع عن طرح أية أفكار خاصة بها في الأمور الجوهرية.

ولسوء حظ بيغن، كانت الولايات المتحدة قد قطعت أشواطاً بعيدة بالفعل على طريق استكشاف مشروع مبادىء، يُتَّفق عليه قبل انعقاد مؤتمر جنيف. وفي المناقشات التي جرت داخل الإدارة في بداية تموز/ يوليو، تمّ الاتفاق على خمسة مبادىء، جرت مناقشتها أثناء زيارة بيغن. وتنصّ النقطة الأولى على أن الهدف هو السَّلام الشامل. وتعيد النقطة الثانية التأكيد على أهمية قراري الأُمم المتَّحدة 242 و338 كأساس للمفاوضات، وتحدِّد الثالثة هدف السَّلام على أنه يتضمن إقامة علاقات طبيعية وليس مجرد إنهاء حالة القتال، وتعالج الرابعة مسألة الحدود والانسحاب على مراحل، أمَّا الخامسة فتتعلَّق بالفلسطينيين وحقوقهم، بما في ذلك الوسائل «التي تسمح للفلسطينيين بحقّ تقرير المصير، من خلال تقرير وضعهم في المستقبل».

راجع ڤانس ثم كارتر هذه النقاط مع بيغن في 19 ـ 20 تموز/ يوليو فوجدا ـ دون أن يثير دهشتهما ذلك ـ أن بيغن رفض كلياً النقطة الخامسة التي تتعلَّق بالفلسطينيين، وأمَّا بالنسبة للنقطة الرَّابعة، فقد أصرّ على ألاّ تعلن الولايات المتحدة صراحة، أَو خفية، أنَّها تحبِّذ الانسحاب إلىٰ خطوط 1967 مع تعديلات طفيفة فحسب. وخلال جلسة مسائية جمعت كارتر وبيغن وحدهما وافق كارتر على عدم ذكر خطوط 1967 مع تعديلات طفيفة علناً، ولكنه طلب بالمقابل من بيغن أن يكبح عملية بناء المستوطنات. وكان هذا الحل الوسط جزءاً من مجهود لتهدئة الجو الحار قبل جنيف، كما كان يعكس تحوّلاً طفيفاً نحو الموافقة على فكرة إمكانية تحقيق بعض التقدّم إلىٰ أن تبدأ الأطراف في التفاوض بعضها مع بعض. وبدأت القضايا الإجرائية تكتسب أهمية أكبر، في حين بدا الاتِّفاق على المبادىء الأساسيَّة قبل جنيف، غير

متوقّع نظراً لعمق الفجوة بين بيغن وحتى أكثر الزعماء العرب اعتدالاً[10].

وجد الوزير ڤانس ـ الذي بدأ يركّز على مسألة إمكانية تمثيل الفلسطينيين في جنيف ـ نفسه يميل على نحو متزايد، إلىٰ فكرة الوفد العربي الواحد الذي يضم فلسطينيين.

أوضحت إسرائيل بأنّها لن تتعامل مباشرة مع «المنظّمة» كوفد مستقل، ولكنها لن تعترض على وجود فلسطينيين ضمن الوفد الأردني. بيد أن الأردن لم يكن لديه نيّة في تمثيل الفلسطينيين، وفضّل الفكرة السورية القائلة بإيجاد جبهة عربية تفاوضية مشتركة، وذلك بالدرجة الأولى للحيلولة دون تحرّكات منفردة من جانب السّادات. وكانت مصر تفضّل وفداً يمثّل «م. ت. ف»، ولكنّها أبدت استعداداً للنظر في صيغ أخرى. وخلال معظم أشهر تموز/ يوليو وآب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر ظلّت هذه المسألة تحتل مكان الصدارة موضوعاً للنقاش، وبدا ممكناً إحراز بعض التقدّم.

وفي بداية آب/ أغسطس 1977، قام ڤانس بجولة مهمّة للغاية في الشرق الأوسط، حاملاً معه مجموعة المبادىء الخمسة المنقحة، لمناقشتها مع زعماء مصر وإسرائيل وسورية والأردن والعربية السعودية ولبنان. وكان يحمل أيضاً أربعة سُبُل محتملة لضم الفلسطينيين إلىٰ مفاوضات جنيف، كما كان مستعداً لطرح فكرة جديدة عن شكل من أشكال الوصاية على الضفّة الغربيّة وغزّة.

أبدى السّادات أثناء محادثاته مع ڤانس في مصر، قلقاً شديداً إزاء التحوّل نحو مناقشات إجرائية، والابتعاد عن فكرة التوصّل إلىٰ اتّفاق مبادىء قبل جنيف. وفي رأيه أن جنيف مكان لتوقيع وثيقة متّفق عليها مسبقاً، وليس أكثر

---

(10) Quandt, Camp David pp. 77-82, Moshe Dayan, Breakthrough: A Personal Account of the Egypt-Israel Negatiations (Knopt, 1981) pp. 19-20; and Carter, Keeping Faith p. 290.

من ذلك. وكان السَّادات نافذ الصبر حيال فكرة التفاوض مع إسرائيل، مفضِّلاً أن تقدّم الولايات المتحدة خطة يناقشها جميع الأطراف. ولتشجيع هذا المنحى من التفكير، قدَّم السَّادات وثيقة بالغة السِّرِّيَّة إلىٰ ڤانس في الإسكندرية[11]. وكانت هذه الوثيقة مسودة معاهدة سلام، قال السَّادات إنه على استعداد لتوقيعها، ولكنَّه لا يريد أن يعرف أي من الأطراف بوجودها. وبدلاً من ذلك حثّ ڤانس على أن يطلب من الإسرائيليين مسودة معاهدة من جانبهم، وعندئذ يمكن لڤانس أن يميط اللثام عن المسودة المصرية، والتي يمكن أن تفضي في النهاية إلىٰ مشروع تسوية أمريكي. وفي تاكتيك كان السَّادات يستخدمه تكراراً أخذ المسودة المصريَّة وكتب على هوامشها بخط يده، التنازلات الإضافية التي قد يكون مستعداً لتقديمها. ولربما كان المقصود من هذه الملاحظات المدوّنة، إقناع ڤانس بأن السَّادات سيكون مرناً في معالجة معظم المسائل الجوهرية، ولكنه لن يكون مرناً فيما يتعلَّق بـ «الأرض والسيادة» كما كان يكرِّر الزعيم المصري[12].

كما شُجِّع ڤانس أثناء محادثاته مع المصريين على الاعتقاد، بأن م. ت. ف، على وشك تغيير موقفها من القرار 242 الصادر عن الأُمم المتَّحدة. وڤانس كي يضيف حافزاً بأن يكرِّر الرئيس كارتر الإعلان عن استعداد الولايات المتحدة الدخول في محادثات على مستوى رفيع مع م. ت. ف إذا ما قبلت القرار 242، ولو ببيان مصحوب بتحفّظات. وقام كارتر بتحقيق ذلك في مدينة بلينز، في ولاية جورجيا، فيما كان ڤانس يزور العربية السعودية، الأمر الذي أكَّد أن يكون استقبال ڤانس في إسرائيل فاتراً[13]. بيد أن الإسرائيليين وافقوا على تزويد

---

(11) Ismail Fahmy, Negotiation for Peace in the Middle East (John Hopkins University Press, 1983), pp. 216-19.

(12) Quandt, Camp David, p. 90.

(13) المرجع السابق.

الولايات المتحدة بمشروع معاهدة سلام، واتخذت الترتيبات من أجل عقد اجتماعات أخرى بين ڤانس وسائر وزراء الخارجيَّة في نيويورك بالتزامن مع انعقاد اجتماعات الجمعية العمومية للأُمم المتَّحدة.

كان شهر أيلول/ سبتمبر عام 1977 حافلاً بالأحداث بالنسبة لتطور استراتيجية كارتر للشرق الأَوسط. وقد تركّزت الجهود الأَمريكيَّة على أربعة أهداف متوازية، تتضمَّن بعض الاختلاف حولها. وكان أول هذه الأهداف حمل كل طرف على تقديم مسودة مكتوبة لمعاهدة سلام. واستجابت إسرائيل فقدَّمت وثيقة قانونية مطوَّلة، تركت الموضوع الدقيق للحدود مبهماً وكذلك وضع المستوطنات في سيناء. كما قدَّم الأردن وكذلك سورية لائحة بالمبادىء التي ينبغي أن تحكم أية اتفاقية سلام. ومع أن هذه المشروعات كانت في حدّ ذاتها بعيدة عن المطلوب، فقد زوّدت ڤانس ببعض الأُسس التي يستطيع أن يبني عليها مشروع تسوية أَمريكي، وتأثيرها الإيجابي من حيث التزام الأطراف خطياً بمواقف محسوسة.

وكان الخيط الثاني من خيوط السياسة، والذي بدا ناجحاً إلىٰ حد كبير مع السوريين واستخدم أيضاً في قنوات أخرى، هو محاولة إيجاد حلّ لكيفية تمثيل الفلسطينيين في المفاوضات المقبلة في جنيف. وتمّ التوصّل إلىٰ اتِّفاق حول طريقة تعبير «المنظّمة» عن تحفّظها إزاء القرار 242، ولكن الشروط التي طالبت بها المنظّمة تجاوزت ما كانت الولايات المتحدة على استعداد للوعد به[14]. ومع هذا فقد أعلم السَّادات الرئيس كارتر بأن «المنظّمة» ستوافق على أن تُمثَّل في وفد عربي موحّد بفلسطيني من غير المسؤولين فيها. ولما كان الجميع قد تقبّلوا في ذلك الحين فكرة الوفد العربي الموحَّد الذي يضم الفلسطينيين، فقد بدا أن هذه القضية قد حُلّت تقريباً[15].

---

(14) المرجع السابق.

(15) المرجع رقم 11، ص 252.

وكان المحور الثالث للجهود الأَمريكيَّة، محاولة التوصل إِلىٰ نوع من التفاهم بين الأطراف المتفاوِضة حول الإجراءات الخاصة بمباحثات جنيف. وظلّ السَّادات يصرّ على أن تُعد جنيف مسبقاً «إعداداً جيداً»، وإِلاَّ فإنَّها ستخفق وتتحوّل إِلىٰ حالة جمود لا أمل يُرجى منها. وكان ما يزال مشدوداً إِلىٰ نموذج كيسينجر حول المباحثات عالية السِّرِّيَّة على مستوى رؤساء الحكومات، والتي يتم وضع خطوطها النهائية وتأخذ الطابع القانوني بعدئذ في جنيف. أما إذا كانت المفاوضات الفعلية ستدور في محفل شبه علني كجنيف، فإنه يخشى فيما يبدو أن يحاول العرب الآخرون تقييد حريته في المناورة، وأن تكون الولايات المتحدة عرضة للضغوط الدائمة الموالية لإِسرائيل، الصادرة عن الرأي العام الأَمريكي والكونغرس. وكانت إِسرائيل ميَّالة إِلىٰ المشاركة في هذا التوجس حيال جنيف، وكان وزير الخارجيَّة موشيه دايان قد حذَّر من أن صيغة جنيف ستؤدي حتماً إِلىٰ الجمود. ولكن سورية ـ والأردن بدرجة أقل ـ كانتا تحبّذان فكرة الوفد الواحد كوسيلة للحيلولة دون اتِّفاق مصري ـ إِسرائيلي منفرد وهو ما أضحى موضع خشية كبيرة بعد اتِّفاقية سيناء ـ 2.

تمثّل اقتراح التسوية الأَمريكي، الذي وضعه ڤانس بالدرجة الأولى، في حمل كل طرف على قبول فكرة وفد عربي موحّد. وكان الغرض الأساسي من ذلك، في رأيه، هو إِشراك الفلسطينيين في عملية السَّلام من خلال تلك الوسيلة. وبعد افتتاح شكلي لمؤتمر جنيف يظهر فيه الجانب العربي في صورة وفد موحّد، تنقسم المحادثات إِلىٰ لجان فرعية تكون ثنائية الأطراف أساساً، باستثناء المفاوضات بشأن الضفَّة الغربيَّة وغزّة حيث تنضم مصر والأردن إِلىٰ الفلسطينيين. ولم يدرك الجانب الأَمريكي، مخطئاً، أن السوريين سوف يعترضون على استبعادهم من المباحثات حول القضية الفلسطينية. وبدا أن المعضلة الرئيسية هي حمل إِسرائيل على الموافقة على إمكان مشاركة الفلسطينيين في المحادثات بصفتهم تلك، وليس كأعضاء في الوفد المصري أَو الأردني.

أما المحور الرابع لاستراتيجية الولايات المتحدة، والذي ربما بدا أقل المحاور التي حظيت بتفكير متأن، فقد كان موجهاً إلىٰ الاتّحاد السوفييتي. إذ لما أصبح مؤتمر جنيف مفهوماً حقيقياً، أكثر مما هو مجرد مظلة رمزية لسلسلة كاملة من الاتصالات والمباحثات، فقد كان على الولايات المتحدة أن تُعالج مسألة الدور الذي يضطلع به الرئيس المشارِك الآخر للمؤتمر. وكان قد تمّ تحديد بعض الإجراءات بالفعل في كانون الأول/ ديسمبر 1973، عندما انعقد مؤتمر جنيف في جلسة علنية للمرة الأولى والأخيرة. وظلّ من المفيد التقيّد بتلك السوابق بقدر الإمكان. ولكن السوفييت كانوا يسعون على نحو واضح إلىٰ دور أكبر، وقدَّموا في منتصف شهر أيلول/ سبتمبر مشروع بيان مشترك إلىٰ وزير الخارجيَّة ڤانس. وكانت الوثيقة السوفييتية متوازنة بشكل ملحوظ. إذ لم تتضمّن المطالبة بدولة فلسطينية أَو مشاركة منظّمة التّحرير الفلسطينية. وأولت الوثيقة الاعتبار اللازم للأمن والعلاقات السلمية الطبيعية بين دول المنطقة. وكان مضمون الوثيقة مستقى من قرار الأُمم المتَّحدة 242. ومن الناحية العملية كانت الصيغة الوحيدة التي لم تستخدمها الولايات المتحدة من قبل، هي الإشارة إلىٰ حقوق الفلسطينيين، وهي ما تجاوزت بخطوة، الإشارة الأَمريكيَّة المعتادة إلىٰ تلك الحقوق بالمصالح الفلسطينية.

أُحيلت مهمة التوصل إلىٰ نص متّفق عليه، إلىٰ السفير ألفرد ل. أثرتون، الذي كان يقدم المشورة لڤانس بشأن التوصّل إلىٰ سلام عربي ـ إسرائيلي، وإلىٰ الدبلوماسي السوفييتي ميخائيل سيتينكو. واستطاع هذان الدبلوماسيان المحترفان، بجهد يسير، وضع نص مقبول. وكانت المشكلة التي لم تتعرّض للمناقشة تقريباً، هي كيفية إصدار هذا البيان المشترك وتوقيته لدفع الجهود الأخرى الجارية قُدُماً. وكان يعتقد آنذاك أن إصدار بيان قوي من قِبل السوفييت والأَمريكيين، قد يلقي بعض الضغوط على سورية و«المنظّمة»، للتوقف عن المماحكة حول قضايا إجرائية، والموافقة على الدخول في المفاوضات على

أساس دعوة مشتركة من قبل الدولتين العظميين. ولم يُلتفت كثيراً إلىٰ رد الفعل الإسرائيلي، أو إلىٰ ضرورة إعداد الرأي العام في الولايات المتحدة. ولم يطلع الإسرائيليون على المسودة إلاّ في أواخر أيلول/ سبتمبر، وكان رد فعل دايان الأولي متحفظاً.

كان من بين العناصر الخلافية في المسودة الدعوة الصريحة إلىٰ استئناف انعقاد مؤتمر جنيف في نهاية السنة، وحقيقة مشاركة الاتّحاد السوفييتي في رئاسة المؤتمر، وعدم ورود إشارة صريحة إلىٰ قرار 242، والصيغة التي لم تستخدمها الولايات المتحدة من قبل في الإشارة إلىٰ الحقوق الفلسطينية. وبسبب هذه الإشارات لم يكن الإسرائيليون مرتاحين لتلك الوثيقة. ولكن إدارة كارتر لم تتلق أية إشارات تحذير من دايان. وعندما نشرت المذكرة الأمريكيَّة ـ السوفييتية في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر، 1977، لم يكن إلاّ قلة في الجانب الأمريكي يتوقعون تلك العاصفة، من ردود الفعل المعاكسة من جانب إسرائيل، وأنصارها في الولايات المتحدة[16].

فيما كانت الجهود الأمريكيَّة تستهدف هذه التوجهات المختلفة، شرعت مصر وإسرائيل في جولة من الدبلوماسيَّة السرِّيَّة. فقد عُقد بمبادرة من السَّادات اجتماع ما بين دايان ومساعد للسادات، يدعى حسن التهامي، في المغرب في منتصف شهر أيلول/ سبتمبر[17]. وكانت اتصالات مماثلة قد جرت على مدى سنوات، من بينها اجتماع عُقد في الشهر نفسه، بين زعماء إسرائيليين وعرب، لذا فإن الولايات المتحدة حتى بعد أن علمت بهذا الاجتماع بعد انعقاده، فإنَّها لم تعتبره إشارة إلىٰ عدم الثقة بالاستراتيجية الأمريكيَّة الجارية. وفي استعادة لصورة الماضي يستطيع المرء أن يرى أن السَّادات قد بدأ يوزع رهاناته، خوفاً

(16) من أجل نص المذكرة المشتركة الأمريكية ـ السوفييتية انظر المرجع رقم 12، ص122 ـ 123 وانظر أيضاً: www.brookings.edu/press/appendix/peace-process.htm.

(17) Dayan, Breathrough, pp. 38-54.

من أن تصبح جنيف قيداً على دبلوماسيته المتحررة من القيود. ومن الإنصاف القول إن الجانب الأَمريكي كان يبخس باستمرار من تقدير درجة عدم الثقة ما بين السَّادات والأَسد، وكان يميل إِلىٰ تصديق السَّادات عندما أكَّد تكراراً أنَّه لا يستطيع أن يعقد سلاماً منفرداً مع إِسرائيل.

لم يكن من المستغرب، مع هذا الكمّ الكبير من المبادرات الجارية في شهر أيلول/ سبتمبر، أن تتعرّض إحداها لفشل محتم. لقد كان السبب المباشر للانفجار هو المذكرة الأَمريكيَّة ـ السوفييتية، وما أثارته من عاصفة نارية من ردود الفعل الأَمريكيَّة والإِسرائيلية السلبيَّة. فقد انفجر حينذاك مقدار كبير من مشاعر القلق والإحباط المكبوتة، حيال سياسة كارتر في الشرق الأَوسط، ووجدت هذه المشاعر حلفاء في دوائر المحافظين الجُدد، والدوائر الموالية لإِسرائيل والمعادية للسوفييت. وقد جرى تصوير ما اعتبر خطأً سياسياً، . . . . على نقص كبير في الخبرة الاحترافية، على أن خطوة ذات أهمية بالغة من شأنها أن تعيد السوفييت كقوة رئيسية إِلىٰ الشرق الأَوسط. ولدى قراءة نص المذكرة بعد عدة سنوات لاحقة، يتساءل المرء عن السبب وراء كل هذه الضجة. فكلماتها لم تكن مسيئة في حدّ ذاتها، وبيغن نفسه استخدام عبارة «الحقوق الفلسطينية» في كامب ديفيد. ولكن حقيقة الوضع السياسي في بداية تشرين الأول/ أكتوبر 1977، أن كارتر كان واقعاً تحت ضغوط من أصدقاء إِسرائيل، الذين استطاعوا أن يثيروا المتاعب في وجهه بمهارة نادرة.

يعتقد كثير من المحللين أن السَّادات ذهب إِلىٰ القدس في تشرين الثاني/ نوفمبر 1977، كي يتخلَّص من الطريق المسدود لمؤتمر جنيف الذي يُعقد برعاية أَمريكيَّة ـ سوفييتية. وهم يؤكِّدون غالباً على رغبته في إبقاء السوفييت خارج الساحة الدبلوماسيَّة. بيد أن الدليل المتاح، بما في ذلك رواية السَّادات نفسه، لا يؤيّد هذا الاعتقاد الواسع الانتشار[18]. إذ أن السَّادات عندما اطّلع

(18) للإطلاع على استعراض للأدلة انظر: =

على البيان الأَمريكي ـ السوفييتي المشترك لأول مرّة وصفه بأنّه «مناورة ذكية» لأنه اعتقد، كشأن بعض المسؤولين الأَمريكيين، أنه سيلطِّف من موقف السوريين[19]. وعلى أية حال فإنه كان قد ضمن عدم تحوّل المؤتمر إلىٰ مصيدة عربية ـ سوفييتية، وذلك بأن فتح قنواته المباشرة على الإسرائيليين، وبدا متأكِّداً من خلال هذا الاتصال أنّه حالما يصبح مستعداً لتوقيع اتفاق سلام منفصل مع إسرائيل سوف يستعيد معظم سيناء. وفي بداية شهر تشرين الأول/ أكتوبر كان السَّادات ما يزال يختبر ما يمكن الحصول عليه أكثر بمساعدة الولايات المتحدة. ولم يكن البيان الأَمريكي ـ السوفييتي المشترك هو ما بدَّد أوهامه، بل كان عجز كارتر الظاهر عن الوقوف في وجه الضغط الإسرائيلي، بالإضافة إلىٰ ما يدل على أن كارتر قد تعب من إنفاق كل هذا الوقت على مشكلة عسيرة الحل على نحو واضح، هو ما أقنع السادات أن يشق طريقه بمفرده.

إذا كان هذا التفسير صحيحاً، فإن الخطوة الحاسمة على هذا الطريق كانت الاجتماع الذي عُقد بين كارتر ودايان في نيويورك في الرابع من تشرين الأول/ أكتوبر، 1977[20]. وقد بدأ دايان الاجتماع بالسؤال، عما إذا كان يُتوقع من إسرائيل، أن تقبل البيان الأَمريكي ـ السوفييتي المشترك كثمن للذهاب إلىٰ جنيف. وقال إن الاتِّفاق غير مقبول على الإطلاق بالنسبة لإسرائيل، ولكنه أردف بأن إسرائيل ستذهب مع هذا إلىٰ جنيف على أساس القرار 242. وردّ كارتر بأنّه لا يتعيَّن على إسرائيل أن تقبل بالبيان المشترك. وعند ذلك رفع دايان الثمن مطالباً كارتر، أن يعيد التأكيد علانية على جميع التزامات الولايات

= Martin Indyk «To the Ends of the Earth»: Sadat's Jerusalem Initiative (Harvard University, Center for ME Studies, 1984) pp. 41-43 and Quandt, Camp David, pp. 123-25.

(19) انظر الرسالة التي كتبها السفير هيرمان إيليتس، «The Syrians thave Been Their Own Worst Enemies», NewYork Times, Jan. 12, 1982, p. A14.

(20) Quandt, Camp David, pp. 125-131.

المتحدة السَّابقة، تجاه إسرائيل كوسيلة لتهدئة المناخ المتأزِّم، الذي أوجده البيان المشترك في إسرائيل. وقال إنه إذا لم يفعل كارتر ذلك، فإن إسرائيل قد تجد نفسها مضطرّة لنشر هذه الاتِّفاقات. وطلب دايان أيضاً إصدار بيان تعلن فيه الولايات المتحدة، بأنَّها لن تُمارس الضغط على إسرائيل للقبول بدولة فلسطينية. وعندما قال كارتر إنه لا ينوي أن يمارس الضغط على إسرائيل، ولكنَّه لا يريد أن يصدر بياناً كهذا، قال دايان إنه سيكون مضطرّاً عندئذٍ إلىٰ القول: إنه طلب ذلك من كارتر ولكن كارتر رفض. وبعد أن أفصح دايان عن هذه التهديدات غير الخافية، انتقل إلىٰ معالجة مسألة التمثيل الفلسطيني مع ڤانس بطريقة عملية، مقترباً من موقف الولايات المتحدة ربما بأكثر مما فوّضه بيغن، وبهذا استعاد شهرته كأكثر أعضاء الحكومة الإسرائيلية براغماتية وتعقّلاً[21]. وبعد أن تمّ التوصّل بيسر إلىٰ صيغة لإشراك الفلسطينيين في مؤتمر جنيف، عاد كارتر للاشتراك في المناقشة.

بذل دايان جهداً كبيراً للحصول على تأييد أَمريكي لاتِّفاق مصري ـ إسرائيلي منفصل. وبحسب كلمات دايان فإن «المستقبل مع مصر. إذا نزعت عجلة واحدة من العربة فإنها لن تسير. إذا خرجت مصر من الصّراع فلن يكون مزيد من الحروب». وانتقلت المناقشة بعد ذلك إلىٰ السياسة، وقال دايان إنه يستطيع مساعدة كارتر في تهدئة مخاوف اليهود الأَمريكيين، إذا كان بوسعه أن يعلن غن اتِّفاق بين الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن جنيف. «ولكن إذا قلنا إنه يتعين علينا أن نتعامل مع «م. ت. ف» أَو مع دولة فلسطينية ـ وهذا أمر سيء بالنسبة لإسرائيل ـ عندئذٍ سيرتفع الصراخ هنا وفي إسرائيل. نريد صيغة متفقاً عليها بحيث أستطيع أن أقول لإسرائيل وليهود أَمريكا «إن هناك اتِّفاقاً وليس مجابهة». وبدا من الواضح أن الوزير ڤانس كان قلقاً جداً إزاء صورة الموقف الأَمريكي ـ الإسرائيلي المشترك، واقترح أن يقوم كل طرف بإعلان مواقفه

(21) Dayan, Breakthrough, p. 71.

بشكل منفصل. واعترض دايان على ذلك قائلاً إنه ينبغي الإعلان عن شيء ما في نهاية الاجتماع، وإلاَّ فإن الوضع سيكون سيئاً. عندئذٍ وافق الرئيس كارتر على أن يسعى الجانبان إلىٰ إصدار بيان مشترك يعالج موضوع جنيف، ويوضح أن البيان الأَمريكي ـ السوفييتي لم يكن شرطاً مسبقاً بالنسبة إلىٰ مشاركة إسرائيل في المؤتمر. وبعد عدّة ساعات من إعداد الصياغة ظهر دايان وڤانس في الساعات الأولى من صباح 5 تشرين الأول/ أكتوبر، ليعلنا ما يُعرف باسم «ورقة العمل» الأَمريكيَّة ـ الإسرائيلية[22]. وقد بدت هذه الوثيقة بالنسبة للعرب، بمن فيهم المصريون، بمثابة تراجع كبير عن البيان الأَمريكي ـ السوفييتي، ودليل على القوَّة الهائلة التي تستطيع إسرائيل أن تمارسها، بسبب قاعدة التأييد القوي لها في الكونغرس، ولدى الرأي العام الأَمريكي.

خلّف المشهد، الرئيس كارتر منهكاً وحذراً إلىٰ حدّ ما، وخلّف الإسرائيليين تملؤهم الشكوك وواثقين بقوّتهم، والعرب مرتبكين ومنزعجين لرؤية الولايات المتحدة، وهي تتراجع تحت الضغوط عشية انعقاد مؤتمر جنيف. وفي نظرة إلىٰ الماضي يسهل أن نرى الدور المهم الذي أسفرت عنه المعالجة الطائشة للبيان الأَمريكي ـ السوفييتي. وقد سلّم معظم المسؤولين الأَمريكيين المعنيين في وقت لاحق، بأنَّه كان ينبغي أن يكونوا أكثر حذراً، بالنسبة للمردود السياسي السلبي لمثل هذه الخطوة المشتركة مع السوفييت. والمسألة، ببساطة، لم تحظَ بكثير من التفكير نظراً لوجود تطورات مهمّة كثيرة أخرى كانت تحدث على مسرح الشرق الأَوسط في أواخر شهر أيلول/ سبتمبر.

جاءت الخطوة التالية على طريق قرار السَّادات بالذهاب إلىٰ القدس، في أواخر شهر تشرين الأول/ أكتوبر. وكانت التعقيدات الإجرائية المتعلِّقة بتشكيل وفد عربي موحّد، قد وصلت إلىٰ ما يشبه الطريق المسدود ما بين سورية ومصر في ذلك الحين. وبدا التقدّم في الخروج من هذا الطريق المسدود بطيئاً، وشعر

(22) المرجع السابق، ص 70، 71.

كارتر أن الوقت يضيع بدون طائل. وكرَّر القول أنه وڤانس لديهما أمور ملحّة أخرى ينبغي الالتفات إليها، وليس بوسعهما صرف كل وقتهما على الشرق الأَوسط، وخاصة عندما تكون المشاكل هي بين الأطراف العربية نفسها. وبهذه الروح قرَّر كارتر صباح يوم جمعة قرابة نهاية تشرين الأول/ أكتوبر، أن يرسل نداء شخصياً إِلىٰ السَّادات بصورة مذكرة خطية تُسلّم إليه مباشرة. في هذه المذكرة، يذكّره بتعهدهما المشترك، في شهر نيسان/ أبريل ببذل كل ما في وسعهما من أجل السَّلام. وكأن كارتر يريد أن يقول أنَّه لم يعد لديه المزيد مما يستطيع أن تقديمه، وأن الوقت قد حان لاتخاذ خطوة جريئة من جانب السَّادات. ولم تتضمَّن الرسالة أية تفصيلات محددة ولكنها كانت واضحة: إذا أُريد تحقيق المزيد من التقدّم فإن على السَّادات أن يتخذ المبادرة[23].

وجاء الجواب في غضون أسبوع، أولاً في صورة مذكرة خطية من السَّادات، ثم بشكل رسمي أكثر وبتفصيل أكبر في برقية من القاهرة. وكانت فكرة السَّادات عقد مؤتمر يفوق مؤتمر جنيف في القدس الشرقية، يحضره جميع رؤساء الدول دائمة العضوية في مجلس الأَمن، بالإِضافة إِلىٰ رؤساء مصر، وسورية، والأردن، وإِسرائيل وم. ت. ف. وبدا الأمر بمجمله مبالغاً فيه، ويصعب تصديقه، وكانت استجابة كارتر له باردة[24]. وبدأ السَّادات يفكّر، حسب روايته نفسه، بمغامرة منفردة، بالذهاب إِلىٰ القدس لكسر الجمود. ولكنه هذه المرة لم يكلِّف نفسه بإبلاغ الرئيس كارتر. عندما كشف علانية في 9 تشرين الثاني/ نوڤمبر عن عزمه على الذهاب إِلىٰ إِسرائيل، أصيبت واشنطن بالدهشة، كما حدث لها عند انتخاب بيغن. ومرة أخرى كانت الولايات المتحدة مضطرة إِلىٰ تعديل استراتيجيتها، بسبب أحداث الشرق الأَوسط التي تبيَّن أنَّها خارجة عن سيطرتها.

---

(23) المرجع رقم 20، ص139 ـ 141.

(24) انظر المرجع رقم 11. ص262 ـ 263.

ما بعد القدس

كانت ردة الفعل الرسمية في واشنطن لرحلة السَّادات إلىٰ القدس، نوعاً من الإعجاب بالشجاعة الشخصية التي تتطلّبها مثل هذه الزيارة، وبعض الحيرة بشأن ما يدور في ذهن السَّادات بالنسبة للخطوات التالية. كثيراً ما قال السَّادات إن 99٪ من الأوراق هي في أيدي الأَمريكيين، ولكن يبدو الآن أنه بات مستعداً ليلعب أوراقه الخاصة بدون مساعدة من كارتر. ولم ير أحد في واشنطن، أنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تحاول أن تثنيه عن تحركاته، ولكن كان هناك بعض القلق من أن ردود الفعل العربية السلبية، مقترنة بتشديد بيغن الأساسي إزاء القضية الفلسطينية، قد يسبِّبان إخفاق المبادرة في تحقيق ذلك الاختراق النفسي الذي سعى إليه السَّادات. وبالتالي فإن المشكلة آجلاً أم عاجلاً ستعود إلىٰ حضن أَمريكا. ولم يكن مما يساعد السَّادات أن تبدو الخطوة، وكأنَّها صُنعت في الولايات المتحدة. أدَّت هذه الاعتبارات، مقرونة ببعض الحسد من جانب أعضاء الحكومة ذوي التفكير السياسي، لخطوة تخطف اهتمام وسائل الإعلام، كانوا يودون لو أنَّهم فكَّروا فيها بأنفسهم، إلىٰ اتخاذ موقف عام متحفِّظ إزائها، وهو موقف تعرّض آنذاك إلىٰ انتقاد قوي من أصدقاء إسرائيل[25].

احتاج الأمر بضعة أسابيع، حتى يُقيِّم المسؤولون الأَمريكيون بشكل صحيح، الأسباب التي دعت السَّادات إلىٰ الذهاب إلىٰ القدس. ولم يكن قد جرى تقدير عمق العداوة بين مصر وسورية، ولكن تعليقات السَّادات المهينة تجاه الأَسد، والزعماء العرب الآخرين بعد رحلته إلىٰ إسرائيل، أوضحت أنَّه كان مصمِّماً على السير بمفرده في ذلك الحين.

في بداية كانون الأول/ ديسمبر، كان إجماع الرأي داخل الإدارة، أنه

---

(25) Steven L. Spiegel, The Other Arab-Israel: Conflist: Making America's Middle East Policy, from Truman to Regan (University of Chicago Press, 1985) pp. 341-44.

ينبغي تأييد خطوة السَّادات بقوة، ولكن على الولايات المتحدة أن تستمر في استخدام نفوذها في محاولة تحقيق اتِّفاق واسع قدر الإمكان. وكانت الإدارة ما تزال تشعر أن السَّادات لن يقيم سلاماً منفرداً مع إسرائيل، وأنه لا بد من تحصيل درجة ما، من اتِّفاق حول المسألة الفلسطينية كغطاء لأية صفقة مصرية ـ إسرائيلية. وهنا يمكن تجاهل سورية لعدة أهداف عملية، وكذلك م. ت. ف، ولكن ينبغي أن تستمر السياسة الأَمريكيَّة في التركيز على صيغة اتِّفاق ما بشأن غزَّة والضفَّة الغربيَّة. وخلال الأسبوع الثاني من كانون الأول/ ديسمبر غادر الوزير ڤانس إلىٰ الشرق الأَوسط للتشاور مع الحكومات المختلفة، ولبدء عملية إعادة تحديد الاستراتيجية الأَمريكيَّة.

بعد عودة ڤانس مباشرة من الشرق الأَوسط، دعا بيغن لزيارة واشنطن، ومقابلة الرئيس كارتر. وكان ڤانس قد قابل رئيس الوزراء قبل أيام قليلة، ولم يطرح بيغن أية أفكار جديدة، ولكنه يقول إن لديه اقتراحات مهمَّة يريد أن يناقشها مع الرئيس، قبل الذهاب إلىٰ اجتماع مقرَّر مع السَّادات في الإسماعيلية يوم عيد الميلاد. وكان بعضهم في واشنطن يرتاب في أن غرض بيغن هو محاولة انتزاع مصادقة أَمريكيَّة على أفكاره قبل أن يعرضها على السَّادات.

أكَّدت مباحثات بيغن مع كارتر، في يومي 16 و17 كانون الأول/ ديسمبر الشكوك الأَمريكيَّة. فقد كان بيغن يتوسَّل إلىٰ الرئيس عملياً من أجل اعتبار مقترحاته أساساً طيباً للتفاوض. والحق أن كارتر أخبره أن اقتراحه بشأن سيناء يبدو واعداً، وأضاف محذّراً أن هناك بعض النقاط التي لم يفهمها تماماً بعد. (وفيما بعد أصبح هذا التعليق مصدر خلاف عندما زعم الإسرائيليون أن كارتر قد وافق على الاقتراح المتعلّق بسيناء، وهو يعلم أنَّه يتضمن نصاً بعدم إزالة المستوطنات الإسرائيلية).

إذا كان اقتراح بيغن بشأن سيناء قد اعتبر إيجابياً حقاً، فإن هذا لا يصدّق

على اقتراح «الحكم الداخلي» في «مناطق يهودا والسامره وقطاع غزّة»[26]. ففي نقاش مطوّل مع بيغن حاول الرئيس، ونائب الرئيس، وڤانس، وبريزينسكي، جميعاً تشجيع بيغن على أن يعدل خطته. وكانت هناك عدَّة عوائق. فاقتراح الحكم الداخلي، كان يقصد منه ترتيباً دائماً، وليس ترتيباً مرحلياً لإعادة الأَرض إلىٰ السيطرة السياسية العربية بمجرد التوصل إلىٰ اتِّفاق سلام. وكانت الخطة تتضمَّن نوعاً من التفاصيل التي ستثير حنق السادات بالتأكيد. وقام الجانب الأَمريكي بحثّ بيغن على تقديم مجموعة من المبادىء أكثر بساطة؛ وربما بطريقة شفوية فقط. ولكن بيغن بدا فخوراً بما تفتق عنه ذهنه، وأخبر الجانب الأَمريكي بشيء من العجرفة، أنه لا يحتاج إلىٰ نصيحتهم حول كيفية التفاوض مع السَّادات. ولكنه كان توّاقاً للغاية إلىٰ مباركة أَمريكيَّة، وهذا ما جعله يلمح إلىٰ أنه سيدخل بعض التحسينات في خطّته بعد التشاور مع أعضاء حكومته. وبعد أن انتهى إلىٰ ذلك، سارع إلىٰ إصدار بيان علني يكاد يقترب من القول أن الرئيس قد وافق على خطة، الأمر الذي تطلّب توضيحاً من الجانب الأَمريكي يفيد بأن الخطة خطوة إيجابيَّة نحو المفاوضات.

رأى بعض أعضاء الإدارة الأَمريكيَّة في اقتراح بيغن بعض المميزات، وذلك يعود جزئياً إلىٰ أنَّهم ظنّوا إمكانية استمالته لتحويله إلىٰ اقتراح لمرحلة انتقالية فقط[27]. ورأوا عناصر إيجابيَّة في رغبة بيغن بترك الإدعاء الإسرائيلي بالسيادة على الضفَّة الغربيَّة وغزّة، معلّقاً مدة خمس سنوات، وقبوله فكرة إقامة نظام إداري خاص، في جميع أَراضي الضفَّة الغربيَّة وغزّة، ومقترحاته حول المساواة بين العرب والإسرائيليين في الحقوق والواجبات. (أُسقطت معظم النقاط الجذَّابة، بعد أيام قليلة من الاقتراح الذي قُدم فعلاً للسادات، وهو ما جعل المفاوضين الأَمريكيين يشعرون أن بيغن قد استغل اجتماعه مع كارتر من

(26) المرجع السابق، ص156 و199 .Vance, Hard Choices, p

(27) Brzezinski Power and Principle, pp. 115-120.

أجل ما توقعوه بالضبط، وأن مناشدتهم له من أجل المزيد من الاعتدال والمرونة لم تلق آذاناً صاغية)[28].

كان الاختلاف بين روايتي بيغن والسَّادات عن اجتماعهما في الإسماعيلية، دليلاً على وجود فجوة بين مواقف المصريين والإسرائيليين. فوفقاً للرواية الإسرائيلية كان السَّادات على وشك القبول بالمقترحات الإسرائيلية، وإصدار إعلان مبادىء مشترك، ولكن مستشاريه المتشدِّدين في وزارة الخارجيَّة أثنوه عن ذلك. وعلى النقيض من ذلك تقول رواية السَّادات، إن بيغن لم يدرك أهمية زيارته للقدس، وإن الإسرائيليين كانوا يحاولون المساومة والمساس بالسيادة. وكان السَّادات لاذعاً في ملاحظاته، ورأى أنه لا يوجد ما يغري على الاستمرار في المفاوضات المباشرة.

كان كارتر وڤانس، قد خشيا أن يجد السَّادات وبيغن صعوبة في الوصول إلىٰ اتِّفاق عبر المفاوضات المباشرة، يعتقدان بضرورة استمرار العمليَّة التفاوضية، إذا كانت الولايات المتحدة تريد أن تستخدم نفوذها. وبالتالي فقد جرى إعداد اجتماع لما دُعي باللجنة السياسية، في كانون الثاني/ يناير على مستوى وزراء الخارجيَّة. وكان يعني أن يمثل مصر محمَّد إبراهيم كامل، وزير خارجيَّة مصر الجديد، الذي سيقوم بزيارته الأولى إلىٰ القدس وهو أمر كان كارهاً له على نحو واضح. وبدا أن المحادثات تتقدّم جيداً على المستوى الفني، من أجل صياغة إعلان المبادىء. (كانت الولايات المتحدة في ذلك الحين، تضغط من أجل صيغة أسوان التي تطالب بحق الفلسطينيين بالمشاركة في تقرير مصيرهم). ولأسباب ما تزال غير واضحة تماماً، ربما عكست غضب

---

(28) Quandt, Camp David, p. 158, Carter, Keeping Faith, p. 300, Dayan, Break through, pp. 359-361.

للإطلاع على النص المعدل للحكم الذاتي.

وزير الخارجيَّة المصري من جراء نخب اقترحه بيغن أثناء العشاء في أول ليلة، أمر السَّادات فجأة وفده بالعودة إلىٰ بلاده. وقد وصف ڤانس، الذي خبر الكثير من المفاوضات التي تشهد مواقف كهذه، الحادثة بأنَّها «مطب على الطريق»، ورجع إلىٰ واشنطن، للمساعدة في استنباط مقاربة جديدة في ضوء أحداث بدا للمرة الثانية أنَّها أخذت منعطفاً يُنذر بالخطر.

التنسيق الأَمريكي ـ المصري

قادت المناقشات ضمن فريق المفاوضات الأَمريكي في شهر كانون الثاني/ يناير، إلىٰ استراتيجية لمحاولة تغيير عنصرين رئيسيين في موقف بيغن: تجميد بناء مستوطنات جديدة في الأَراضي المحتلَّة، وهي مسألة ذات أهمية خاصة، بعد أن سمح بيغن بصفاقة بالبدء في إنشاء مستوطنات بعد أيام قليلة من محادثاته مع السَّادات في الإسماعيلية؛ وإقناع بيغن بالعودة إلىٰ الصيغة الإسرائيلية السابقة بشأن الضفَّة الغربيَّة وغزّة بغرض الانسحاب، ولو جزئياً على الأقل، مقابل السَّلام والاعتراف. وقد وُضعت هذه النقطة الأخيرة في ضوء عدم استعداد بيغن، للقبول بتطبيق الفقرة الخاصة بالانسحاب بموجب القرار 242 على الضفة والقطاع. وكان حزب العمل عندما قبل رسمياً بالقرار 242 في منتصف السبعينات، قد فسَّر القرار على أنه يطالب بالانسحاب على جميع الجبهات مقابل السَّلام. وكان بيغن قد استقال من حكومة الوحدة الوطنية التي كانت قائمة آنذاك[29].

وجد الأَمريكيون أن قضيتي المستوطنات، والانسحاب مهمتين بصورة جوهرية من أجل توفير فرصة لسلام تفاوضي، وأن موقف بيغن من هاتين

(29) في 5 آب/ أغسطس 1970، شرح بيغين أمام الكنيست الأسباب التي تدعوه إلىٰ الاستقالة من الحكومة: «وبقدر ما يعنينا الأمر، فماذا تعني كلمات «الانسحاب من الأراضي التي تتولَّى إسرائيل إدارتها منذ 1967» سوى التخلي عن يهودا والسامرا. ليس من جميع الأراضي، ولكن في أغلب الظن، معظمها».

القضيتين ضعيف في الداخل، ولدى الجالية اليهودية الأَمريكيَّة. ولذلك قرّروا تصعيد حملة ضغط علنية ضد بيغن بشأن هاتين النقطتين، ومن أجل هذا الغرض أعدّوا «كتاباً أبيض» شاملاً جداً يبيِّن بجلاء، أن بيغن لا يقبل القرار 242 بالمعنى الذي فهمته الحكومات الإِسرائيلية السَّابقة. ولم تنشر هذه الوثيقة مطلقاً، ولكنها استُخدمت للتسريب المدروس للصحافة. وحاولت الإِدارة، على صعيد المستوطنات، سراً وعلانية، أن تتوصَّل إِلىٰ تجميد للمستوطنات، ويبين سجل عام 1978، أن القليل جداً من المستوطنات الجديدة، قد أُنشىء فقط في تلك السنة، مع أن بيغن لم يوافق رسمياً على التجميد إِلىٰ أن بدأت مباحثات كامب ديفيد.

شعرت حكومة كارتر أنَّها تقف على أَرض صلبة بالنسبة لقضيتي المستوطنات، والانسحاب شريطة أن تظل الولايات المتحدة ملتزمة بوضوح بأمن إِسرائيل، وتؤيد الفكرة الإِسرائيلية بأن السَّلام يستلزم إقامة علاقات طبيعية. ولكن كارتر شعر بأن السَّادات ينبغي أن يساعد في حملة الضغط على إِسرائيل، وخشي أن يؤدي قرار السَّادات بالانسحاب من المباحثات السياسية في القدس إِلىٰ إضعاف الحملة ضد بيغن. وبالتالي فقد قرَّر كارتر دعوة الرئيس المصري إِلىٰ واشنطن في شهر شباط/ فبراير، من أجل مراجعة جديدة للاستراتيجية.

وكان من بين الأفكار التي نُوقشت قبل وصول السَّادات، محاولة التوصّل مع المصريين إِلىٰ سلسلة من الخطوات المنسّقة، التي تشدِّد الضغط على بيغن. وكانت مخاطر الظهور بمظهر التواطؤ مع المصريين واضحة، ولكن شهرة السَّادات بقيامه بخطوات مفاجئة وغير مفيدة أحياناً، كانت ماثلة في أذهان الأَمريكيين إِلىٰ حدّ كبير. وكان يعتقد أيضاً أن السَّادات سيسرّ بإمكانية القيام بلعبة ميكيافيلية إِلىٰ حدّ ما، موجّهة ضد بيغن.

وكان الجهد الأَمريكي الثاني في بداية عام 1978، هو إعادة صياغة اقتراح

بيغن الخاص بالحكم الذاتي في عدد من المبادىء العامة التي يتفق عليها بين مصر، وإسرائيل كصيغة لفترة انتقالية مدتها من ثلاث إلىٰ خمس سنوات. ولدى وصول السَّادات إلىٰ كامب ديفيد في الأسبوع الأول من شباط/ فبراير 1978، كان قد تم وضع وثيقة من تسع نقاط[30].

قضى السَّادات وكارتر وحدهما عطلة نهاية الأسبوع في كامب ديڤيد. كان الجو بارداً والثلج يغطي الأَرض. لم يكن السَّادات في صحة جيدة، كما أنَّه لم يكن مرتاحاً لهذا المكان الذي كان بعيداً جداً عن ملاذه الشتوي المعتاد في أسوان. ولكن في الوقت الذي بدأت فيه الجلسات مع المستشارين، كان السَّادات قد أقنع كارتر بأن مبادرته قد وصلت إلىٰ نهايتها، وأنه لا يرى جدوى من متابعتها. وينبغي ألاّ ننسى أن السَّادات كان ممثِّلاً بارعاً، وأن بعض مواقفه كانت مسرحية بدون شك، ولكن بعضها كان حقيقياً أيضاً. وبعد عرض مطول من كارتر لجميع نقاط الاختلاف، والذي بدا السَّادات خلاله قانطاً، سأل كارتر ضيفه الذي كان يدخن الغليون عما إذا كان لديه تعليقات. استمر السَّادات يدخن غليونه، وقد بدا عليه التجهم. وقال أخيراً أن لديه سؤالاً واحداً: هل سيكون هناك اقتراح أَمريكي؟ وكان جواب كارتر بالإيجاب، وانصرم معظم النهار في وضع استراتيجية مقبولة تتوّج باقتراح أَمريكي.

أصرّ الأَمريكيون على أن يعود السَّادات أولاً إلىٰ طاولة المفاوضات، وأن يكرِّر التزامه بعمليَّة السَّلام. ثم سيُدعى بيغن إلىٰ واشنطن، ولسوف يضغط كارتر بقوة بشأن مسألتي المستوطنات والقرار 242، وهما مسألتان سيتمسك المصريون بشأنهما أيضاً. وستطرح الولايات المتحدة أيضاً خطة النقاط التسع كأساس لاحتمال إعلان مشترك. وكانت الاستراتيجية تتضمَّن أيضاً الحصول على اقتراح مصري رسمي، مضاد لخطة الحكم الداخلي التي قدّمها بيغن، قبل طرح الاقتراح الأَمريكي. وطلب من السَّادات أن يكون اقتراحه الأولي متشدِّداً

(30) Quandt, Camp David, pp. 171-72.

للغاية، حتى لو أثار ذلك خطر خلقه أَزمة في المفاوضات، بحيث تصبح الولايات المتحدة في وضع يسمح لها بمناقشة كل من مصر وإِسرائيل، حول بعض جوانب اقتراحيهما. فهذا الوضع سيساعد على حماية جناح كارتر في الداخل، حيث أن الضغط الأحادي الجانب على إِسرائيل لا يمكن مواصلته بسهولة. وكانت النقطة الأساسية في هذه الاستراتيجية أن يقوم السَّادات، في اللحظة المناسبة من الأَزمة، بتليين موقفه وقبول مقترحات التسوية الأَمريكيَّة، مما يهيء لضغوط الولايات المتحدة أن تتحوَّل حينئذٍ إِلىٰ إِسرائيل. وكانت هذه الاستراتيجية معقَّدة وملتوية بعض الشيء، ولم يجر استيعابها جيداً من قِبل المسؤولين الأَمريكيين والمصريين الذين يفترض بهم أن يقوموا بتنفيذها. ولكنها أعجبت السَّادات. إذ بدا له أن هدفه الذي سعى إليه طويلاً، لوضع استراتيجية أَمريكيَّة مصرية مشتركة أصبح في متناول اليد[31].

ماذا حدث لاتِّفاق السَّادات ـ كارتر في شباط / فبراير 1978؟

أولاً، الجدول الزمني المتفق عليه بشأن تقديم اقتراح أَمريكي بحلول منتصف العام طرح جانباً، بسبب القرار الخاص بالحصول على موافقة الكونغرس لبيع طائرات متطورة، إِلىٰ كل من العربية السعودية ومصر وإِسرائيل. وبدت مسألة بيع العربية السعودية طائرات ف ـ 15 مسألة خلافية للغاية، وكان على الإِدارة أن تنفق الكثير من الوقت، والرصيد السياسي من أجل إتمام الصفقة. وقد ثارت هذه القضية في الوقت الذي كان ينبغي للاستراتيجية الأَمريكيَّة ـ المصرية المشتركة أن تأخذ شكلها. وثانياً كان السَّادات مهزوزاً إِلىٰ حدّ ما، في تنفيذه لما يترتب عليه من هذه الاستراتيجية. فقد مال إِلىٰ تجاهل موضوعي القرار 242 والمستوطنات في بياناته العامّة، مما جعل كارتر يبدو أكثر مناصرة للعرب من السَّادات نفسه. وبالإِضافة إِلىٰ ذلك فإن اقتراحه الأخير علىٰ

(31) المرجع السابق، ص 173 ـ 176.

الولايات المتحدة كان شديد العمومية ولا يصلح كاقتراح مضاد لخطة بيغن في الحكم الذاتي. وثالثاً: أن ڤانس قرَّر مطالبة الإِسرائيليين بتوضيح آرائهم بشأن ما سيحدث في نهاية فترة السنوات الخمس من الحكم الذاتي، وماطل الإِسرائيليون كثيراً في الإجابة. وعندما جاء ردهم فإنه لم يكن إِلاَّ تأكيداً لما كان معروفاً بالفعل عن نوايا بيغن التوسعيَّة.

وفي منتصف الصيف لم يكن كارتر وڤانس يشعران على ما يبدو، أنه يمكن تنفيذ ما نُوقش مع السَّادات من جوانب الاستراتيجية، التي تتّسم بجانب أكبر من المناورة، وإن بقيا متمسكين بضرورة تقديم اقتراح أَمريكي. ولكن لم يكن أحد يرغب بالنِّزال مع بيغن، ربما باستثناء بريزينسكي، الذي كان يشعر أن بيغن يتلاعب بالولايات المتحدة، وأنَّه لا بدّ من تذكيره أن الولايات المتحدة قادرة على تحقيق مصالحها بطريقة قاسية، وهي لا تستسلم دوماً للضغوط الداخلية.

وفيما كان الجانب الأَمريكي يبتعد تدريجياً عن الاستراتيجية الأَمريكيَّة ـ المصرية المشتركة في منتف عام 1978، بدا السَّادات يعمل مفترضاً أن المخطّط العام لما جرى مناقشته في كامب ديفيد لا يزال قائماً. وهكذا شرع يتخذ مواقف متطرِّفة علناً، ويهدِّد بوقف المحادثات مع إِسرائيل، ويتحدَّث بطريقة تشاؤمية عن تشرين الأول/ أكتوبر 1978، واصفاً إيَّاه بأنه سيكون الموعد النهائي لانتهاء أجل اتِّفاقية سيناء ـ 2 (وهذا غير صحيح)، وبدا بصورة عامة وكأنه يحاول أن يخطِّط لأَزمة مصرية ـ إِسرائيلية يستطيع كارتر خلالها أن يتقدَّم باقتراح وسط. ورغم أن السَّادات كان مستعداً لمتابعة إعداد المسرح بالطريقة التي اقترحها الأَمريكيون، مثل محادثات قلعة ليدز على مستوى وزراء الخارجيَّة في تموز/ يوليو، إِلاَّ أنَّه كان متلهفاً لجولة حاسمة مع بيغن.

وطوال ربيع وصيف 1978 لم يتحقَّق أي تقدّم جوهري يُذكر في سلسلة من الاتصالات التي لا تنتهي مع الزعيمين المصري والإِسرائيلي. وكان كارتر

نافذ الصبر إزاء الإيقاع البطيء للدبلوماسيَّة ويشعر برغبة في الانخراط مباشرة بالعمل. وطوال معظم شهر تموز/ يوليو عكفت مجموعة تخطيط سرِّيَّة للغاية على وضع اقتراح أَمريكي تحت إشراف ڤانس، فيما كان الرئيس يتابع تقدّمها باهتمام. وفي 20 تموز/ يوليو ناقش الرئيس مع مستشاريه، الفكرة التي كانت تداعب تفكيره بعض الوقت ـ وهي عقد مؤتمر قمَّة في كامب ديفيد مع كل من بيغن والسَّادات[32].

وبدا أن كارتر كان يرى في القمة الطريقة الوحيدة لاتخاذ القرارات، ومما لا شك فيه أنَّه كان يعتمد على دوره كوسيط، في رأب الصدوع التي كانت ما تزال واسعة. وكانت رؤيته للقمة ذات طابع سياسي ونفساني: فعندما يلتزم القادة فإنَّهم لا يجازفون بالفشل. وكان يعتمد على الجو الخاص لكامب ديفيد، بعيداً عن الصحافة وأعباء الحكم اليومية، من أجل التوصل إِلىٰ نتيجة إيجابيَّة. بيد أن بقية فريق السياسة الخارجيَّة كان أكثر حذراً إزاء فكرة القمة، وميَّالاً إِلىٰ التركيز على الحاجة إِلىٰ تحضيرات أساسيَّة أكثر عناية. وفي أوائل شهر آب توجّه ڤانس إِلىٰ الشرق الأَوسط لتوجيه دعوة لكل من بيغن، والسَّادات إِلىٰ كامب ديفيد في بداية أيلول/ سبتمبر. وقد قبل كلاهما الدعوة بسرور، وما من شك أن السَّادات رأى في ذلك لحظة الحقيقة التي طال انتظارها، حيث سيقوم مع كارتر بحشر بيغن في الزاوية.

قمة كامب ديفيد

انعزل كارتر والسَّادات وبيغن، مع كبار مستشاريهم في منتجع الرئيس الجبلي، كامب ديفيد، من الخامس من أيلول وحتى السابع عشر منه. ولم يتسرَّب إِلىٰ العالم الخارجي في ذلك الحين، إِلاَّ القليل من المعلومات حول المداولات، وهذا ما أدهش الكثيرين من أنباء اليوم الأخير حول التوصل إِلىٰ

(32) المرجع السابق، ص 201.

اتِّفاق حول إطارين من المفاوضات. كان الإطار الأول يعالج مبادىء اتِّفاق مصري ـ إسرائيلي، والثاني أكثر تعقيداً وأقل تحديداً، وهو يتألَّف من صيغة لفترة من الحكم الذاتي مرحلياً للفلسطينيين، الذين يعيشون في الضفَّة الغربيَّة وغزَّة. ولم تكن النتيجة مطابقة لما كان يتوقعه أي إنسان في بداية القمَّة التاريخيَّة.

كان كارتر قد أعد نفسه جيداً لهذه المباحثات. وقد تضمن دفتر مذكراته ورقة تحليلية بعنوان «القضية المحورية» ركَّزت على مسألة «الربط» بين اتِّفاقيتي سيناء والضفَّة الغربيَّة[33]. وأوضحت الورقة أن بيغن كان يسعى إلىٰ اتِّفاق مع السادات حول العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، لا علاقة له بحل القضية الفلسطينية. وعلى النقيض من ذلك كان السَّادات يريد نوعاً من العلاقة بين الأمرين، لكي يحمي نفسه من تهمة تخليه عن الفلسطينيين، وقبول سلام منفصل مع إسرائيل. والمشكلة بالنسبة لكارتر هي أنه يرى، ما إذا كان بالإمكان التوصّل إلىٰ اتِّفاق في القمَّة، يجعل من الممكن استخدام حافز التوصّل إلىٰ سلام مع مصر، لتليين موقف بيغن من القضية الفلسطينية، دون أن يجعل في الوقت نفسه العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية مرهونة بالكامل، بإمكانية العثور على حل لأشد عناصر النِّزاع العربي الإسرائيلي صعوبة.

وكان الوفد الأَمريكي قد حدّد عدة مسائل نوعية، يمكن أن تكون عقبة أمام تحقيق اتِّفاقية ناجحة في كامب ديفيد. وكانت أولى هذه المسائل، عزوف بيغن عن الموافقة على أن مبدأ الانسحاب من الأَراضي المحتلة، الذي جاء في القرار 242 ينبغي أن ينطبق على الضفَّة الغربيَّة وغزّة في نهاية الفترة الانتقالية. والمسألة الثانية هي مشكلة المستوطنات الإسرائيلية في سيناء والضفَّة الغربيَّة، والثالثة مسألة كيفية ربط الأردن والفلسطينيين بالجولات اللاحقة من المفاوضات.

---

(33) المرجع السابق، ص 212 ـ 412.

شعر الفريق الأَمريكي أنه لا طائل من محاولة حل مسألة الحدود، بين إِسرائيل وكيان أردني ـ فلسطيني في كامب ديڤيد[34]. إذ سيكون بيغن في أكثر حالاته تشدّداً، كما أن الأطراف العربية الأخرى المعنية مباشرة بالنِّزاع غير موجودة. كما شعر الأَمريكيون على نحو مشابه أن مسألتي السيادة على الضفَّة الغربيَّة وغزّة، وكذلك وضع القدس، ينبغي تأجيلهما. ورأوا بدلاً من ذلك أن مصر وإِسرائيل تستطيعان تحقيق بعض التقدّم في التخطيط لنظام حكم انتقالي في الضفَّة الغربيَّة، انطلاقاً من فكرة دايان بشأن تفكيك الاحتلال العسكري، واستبداله بهيئة فلسطينية منتخبة ذات مسؤوليَّة واسعة في تصريف الأمور اليومية، وربما يشمل ذلك السيطرة على أَراضي أملاك الدولة (وهو ما قد يحول فعلياً دون إمكانية القيام بنشاط استيطاني إِسرائيلي جديد واسع النطاق أثناء الفترة الانتقالية).

لم يتوقع أحد من الجانب الأَمريكي، مشكلات لا يمكن التغلّب عليها في مجال التوصّل إِلىٰ اتِّفاق عام حول المبادىء بشأن سيناء. وكان من المتوقع من إِسرائيل أن تتخلَّى عن المستوطنات والمطارات، شريطة وضع ترتيبات أمنية صارمة. وقد أُخذ كلام السَّادات على محمل الجد، عندما قال: إنه لا يستطيع أن يساوم على الأَرض أَو السيادة، وإن كل ما عدا ذلك قابل للتفاوض.

قادت هذه التقديرات الفريق الأَمريكي إِلىٰ التفكير في تحقيق اتِّفاق بين بيغن والسَّادات، على المبادىء العامّة بشأن كل من سيناء والضفَّة الغربيَّة وغزّة. وكان لا بد أن يتعاون بيغن بالنسبة لشمول القرار 242 للضفة الغربية وغزّة في أية تسوية نهائية، وبشأن تجميد النشاط الاستيطاني، في مقابل أن يتوقع من السَّادات أن يكون مرناً بالنسبة لمتطلبات إِسرائيل الأَمنية في سيناء والضفَّة الغربيَّة، وأن يقبل بارتباط فضفاض جداً بين المفاوضات في الجبهتين. وكان من رأي ڤانس أن أي اتِّفاق من هذا النوع سيفيد في توجيه جهود وزراء

(34) المرجع السابق، ص 216 ـ 217.

الخارجيَّة، عندما يعملون على ترجمة المبادىء التي يتفق عليها القادة السياسيون إلىٰ وثائق محدّدة تفضي إلىٰ معاهدة سلام ـ مصرية ـ إسرائيلية، وإلىٰ صيغة للحكم الذاتي الفلسطيني خلال فترة انتقالية.

كان رد فعل الرئيس كارتر الأولي على نصيحة فريقه، أنه ينبغي السعي إلىٰ ما هو أكثر من ذلك[35]. فبدلاً من مجرد السعي إلىٰ اتِّفاق مبادىء بشأن تسوية شاملة، كان يريد العمل على وضع تفاصيل معاهدة سلام مصرية ـ إسرائيلية تتضمّن ترتيبات أمنية محددة. كان هذا هو مشروعه الخاص في كامب ديفيد، وقد كُتبت المسودة الأولى لمعاهدة مصرية ـ إسرائيلية بخط يده[36]. ومن الإنصاف القول أن كارتر كان أقل اهتماماً بما دُعي مشكلة الربط من أعضاء الفريق الأَمريكي الآخرين، وبدا أيضاً أكثر تفاؤلاً حول فرص الوصول إلىٰ اتِّفاقية مرضية عن طريق المباحثات المباشرة بين بيغن والسَّادات.

ولقد تبين أن آراء كارتر كانت صائبة من ناحية، ومخطئة من ناحية أخرى. كان محقاً في إحساسه بأن أفضل طريق لتحقيق النجاح، هو التوصل إلىٰ تفاهم تفصيلي بين بيغن والسَّادات بشأن سيناء، وبشأن العناصر الأساسيَّة لمعاهدة سلام مصرية ـ إسرائيلية. وكان بيغن قد أخفى ببراعة تنازلاته الأخيرة حول إزالة المستوطنات الإسرائيلية من سيناء وإعادة المطارات الثلاثة إلىٰ مصر، حتى اللحظة الأخيرة. ولكن كان من الواضح منذ البداية أن التوصّل إلىٰ اتِّفاق أمر ممكن. ولكن كارتر كان مخطئاً في الاعتقاد أن من الممكن اختتام المحادثات بسرعة، وأن بوسع القادة الثلاثة التعاون بشكل جيد لحل المشكلات. فبعد جلستين فقط مع كل من بيغن والسَّادات في غرفة واحدة تأكّد الرئيس أنَّه سيكون من الأفضل إبعاد أحدهما عن الآخر[37].

---

(35) المرجع السابق، ص 218.

(36) المرجع السابق، الملحق «و»، ص 369.

(37) المرجع السابق، ص 222 ـ 225.

جاء السَّادات إلىٰ كامب ديفيد مستعداً لعراك مع بيغن. وكي يضمن حدوث ذلك قدّم إلىٰ كارتر وبيغن مسودة مصرية لاتِّفاق متشدِّد تماماً. وكان رد فعل بيغن حاداً، وشرع الإسرائيليون بدورهم في كتابة مشروع مضاد. بيد أن السَّادات أبلغ كارتر على انفراد، أنه مستعد أن يكون مرناً بالنسبة لجميع النقاط ما عدا الأَرض والسيادة، ولكن يتعين على كارتر أن يطرح اقتراحات على كلا الوفدين لإبداء الرأي فيها[38]. وفي الجانب الإسرائيلي كان النائب العام أهاروت باراك قد وصل بدوره إلىٰ قناعة، بأن الوقت قد حان لكي تطرح الولايات المتحدة من جانبها اقتراحاتها، وأنه ينبغي الفصل بين بيغن والسَّادات. وهكذا ما أن حلت عطلة نهاية الأسبوع، حتى عكف الفريق الأَمريكي، على صقل مسودة التفاوض الأولى، من بين العديد من المسودات التي سيقدمها.

وعلى مدى الأيام العشرة التالية، استقر نمط من العمل يقوم الوفد الأَمريكي بمقتضاه، وغالباً الرئيس والوزير ڤانس وحدهما، بالاجتماع على حدة، بكل من الزعيمين الإسرائيلي والمصري. وكان يتعيّن عليهم ـ في كل مرة يحاولون فيها استخلاص ردود فعل محدّدة لمقترحات مقدّمة ـ أن يعتمدوا على مسودات مكتوبة غير مُلزمة. ثم تناقش ردود الفعل داخل الوفد الأَمريكي، ثم توضع مسودة اقتراح جديد يختلف قليلاً عن الاقتراح الأول. وبهذه الطريقة طفت على السطح القضايا الخلافية الرئيسية.

كانت هناك بالنسبة لسيناء مشكلتان أساسيتان: المستوطنات والمطارات. وقد حُلَّت كلتاهما عند نهاية المباحثات على نحو مُرضٍ، مع تحفّظ بيغن بشأن المستوطنات، حيث قال أنه يتعيّن طرح القضية في الكنيست للتصويت عليها. وكان من المتوقع أن يظل الوضع النهائي للضفة الغربية وغزّة، ومسألة الربط بينهما، العقبتان الرئيسيتان. وبالإضافة إلىٰ ذلك أصرّ المصريون على إدراج عبارات وردت في القرار 242، بشأن عدم جواز اكتساب أراضٍ بواسطة

(38) المرجع السابق، ص 222.

الحرب. ورفض بيغن ذلك، رغم أن العبارات واردة في القرار 242 الذي أعلن بيغن قبوله. وكان الحل الممكن إدراج النص الكامل للقرار 242 في اتّفاقيات كامب ديفيد، دون تخصيص هذه العبارة وحدها في نص تلك الاتّفاقيات. وكان هذا بمثابة انتصار صغير لبيغن المدقّق بكل كلمة وعبارة بإلحاح، خلافاً للسادات الذي لم يكن يبالي كثيراً بدقّة التعبيرات.

بدا أن هناك قضيتين أساسيتين يمكن أن تحولا دون التوصل إلىٰ اتّفاق مع مرور الوقت. القضية الأولى هي القضية الشائكة المتعلّقة بمستقبل الضفّة الغربيّة وغزّة، بعد مرور السنوات الخمس الانتقالية. فقد أراد المصريون، بتأييد من الأَمريكيين، أن يذكروا بوضوح أنه سيجري التفاوض خلال الفترة الانتقاليّة حول اتّفاق نهائي بحيث يتم حل قضايا الحدود والسيادة والأَمن والاعتراف، وفقاً للمبادىء الواردة في القرار 242 التي تحكم الاتّفاقيات على الجبهات الأخرى؛ أي أن صيغة السَّلام مقابل الانسحاب، تظل سارية حتى ولو صيغت التفاصيل بشكل مختلف، وعلى مدى فترة أطول. ولم يكن بيغن ليقبل ذلك، وهو قد آثر، بدلاً من مواجهة القضية مباشرة، التركيز على أمور أخرى حتى الأيام الأخيرة من المفاوضات.

كان يبدو أن لدى بيغن، أكثرمن أيٍ من المفاوضين الآخرين، إحساساً بالاستخدام الاستراتيجي للوقت، فيدفع بالمفاوضات إلىٰ حافة الانهيار بسبب قضايا ثانوية، كي يتجنّب الضغوط بشأن مشكلات أساسية. وكان السَّادات، على نقيضه، يرفض التفاوض على الأمور التي لها أعمق الأهمية بالنسبة له ـ الأَرض والسيادة المصريتان ـ في الوقت الذي يترك لمساعديه المهمّة التعيسة المتعلقة بمحاولة التصدي لبيغن بشأن القضية الفلسطينية. وكان كارتر الذي كثيراً ما نفذ صبره من معاوني السَّادات، يتوجه إليه مباشرة لدفعهم إلىٰ تغيير مواقفهم، وهو ما لم يكن يحدث في الجانب الإسرائيلي، حيث كان دايان وعزرا وايزمان وباراك يبدون المرونة، في حين كان بيغن هو المتشدِّد (وهو

الموقف التفاوضي الأقوى كما دللت النتائج)[39]. ومما زاد من موقف بيغن صلابة، استعداده للقبول بفشل المفاوضات. فقد كان كل من السَّادات وكارتر ملتزمان بتحقيق نتائج إيجابية، وهذا ما جعل بيغن يستخدم التهديد بالانسحاب، وهو ما كان يفعله، لانتزاع بعض التنازلات.

والقضية الصعبة الثانية، هي قضية المستوطنات: فقد أراد الفريقان الأَمريكي والمصري تجميدها، خلال فترة المفاوضات حول الحكم الذاتي الفلسطيني. ومرة أخرى أرجأ بيغن مناقشة هذه القضية حتى اقتراب نهاية المحادثات.

وكان يوم السبت 16 أيلول/ سبتمبر يوماً حاسماً، في التصدي لقضايا صعبة تتعلَّق بالضفَّة الغربيَّة وغزة[40]. وكانت جميع مسودات المشاريع الأَمريكيَّة حتى ذلك الوقت، تتضمَّن عبارات تفيد انطباق القرار 242، بما في ذلك مبدأ الانسحاب، على المفاوضات النهائية حول الضفَّة الغربيَّة وغزَّة. كما تُدرج فيها أيضاً فقرة تتضمَّن تجميد المستوطنات. وفي صباح ذلك اليوم اجتمع دايان وباراك مع ڤانس وشرحا له لماذا يرفض بيغن الصياغة المرتبطة بالقرار 242 والانسحاب. وأضاف باراك أنَّه من الممكن الوصول إلىٰ حلّ، إذا كان الفرقاء مستعدين لاستمرار المفاوضات أسبوعاً آخر أَو نحو ذلك. وقال، أنه إذا كان يتعيّن الوصول إلىٰ اتِّفاق في ذلك اليوم، فإن كل ما يمكن أن يأملوا بتحقيقه هو غضّ النظر عن قضايا أساسية للغاية، سوف تعود لتواجههم ثانية وتؤرقهم.

ولكن لم يكن لدى أحد، باستثناء باراك وقلَّة من الآخرين، استعداد لقضاء أسبوع آخر في بيئة كامب ديفيد الباعثة على الرهبة. ونتيجة لذلك، تم في ذلك اليوم إدخال تغييرات جذرية على المشروع الأَمريكي، وحذفت

---

(39) Shibley Telhami, Power and Leadership in International Bargaining the Path to Camp David Accords (Colu,bia University Press, 1990), 192-67.

(40) Quandt, Camp David, pp. 242-47.

عبارات القرار 242، بما فيها الانسحاب، والتي نُصَّ عليها صراحة في السابق. وغُيّرت الصياغة بحيث توضح أن المفاوضات، وليست نتائجها بالضرورة، تستند إلىٰ مبادىء القرار 242. وتم التعتيم بشكل بارع على المفاوضات بشأن الضفَّة الغربيَّة وغزّة بخلق مسارين: واحد لمفاوضات بين إسرائيل والأردن بشأن معاهدة سلام، والآخر لمباحثات بين إسرائيل وممثلين عن الفلسطينيين بشأن الضفة وغزّة.

لم يكن لدى إسرائيل اعتراض على أن يكون القرار 242 أساساً للمفاوضات مع الأردن. وكان بيغن يعتقد أن الأردن لا حق له بالضفَّة الغربيَّة مما يعني أنه لا يوجد هنا التزام بصيغة «الانسحاب مقابل السَّلام». والقرار 242، من وجهة نظر الإسرائيليين، لا ينطبق على الوضع النهائي للضفَّة الغربية وغزَّة. والقارىء الحريص للفقرة 1 (ج) من «إطار عمل من أجل السَّلام في الشرق الأَوسط»، الموقَّع في 17 أيلول/ سبتمبر 1978 سيجد نصّاً على «لجنتين مستقلتين وإن كانتا مرتبطتين» و«تستند المفاوضات إلىٰ جميع أحكام ومبادىء قرار مجلس الأَمن 242». ويحتاج الأمر إلىٰ رجل قانون لتفسير ذلك، ولكن بيغن دافع بنجاح عن موقفه المبدئي الذي يقضي بأن القرار 242، لا ينطبق على المفاوضات بشأن مستقبل الضفَّة الغربيَّة. وقد قبل الأَمريكيون بهذا التعبير الملتبس. ولعلّ السَّادات قد تساءل متعجباً عن سبب كل هذه المباريات اللفظية. وكسب بيغن هذه الجولة أيضاً.

وفي وقت لاحق من مساء يوم السبت المذكور ظن كارتر وڤانس أنَّهما كسبا جولة ضد بيغن.

ففي جلسة عُقدت في وقت متأخِّر من الليل، أصرّ كارتر على موافقة بيغن على تجميد النشاطات الاستيطانية في الضفَّة الغربيَّة وغزّة، طوال فترة المفاوضات بشأن الحكم الذاتي. ووافق كارتر على حذف الفقرة الواردة في مسودة النص، والاستعاضة عنها برسالة موجهة إليه من بيغن، كما تخلَّى عن

إصراره على ضرورة عدم زيادة حجم المستوطنات القائمة. إلاّ أنه اعتقد بوضوح أنّه قد تم قطع التزام بعدم بناء مستوطنات جديدة أثناء محادثات الحكم الذّاتي. كما فهم ڤانس أيضاً أن بيغن قد قدَّم مثل هذا الوعد، رغم قلقه من جراء تردّد بيغن في قبول التزام مطلق بالتجميد[41].

كان لا بدّ أن تُسوّى هذه المشكلة في صبيحة اليوم التالي، عندما أرسل بيغن مسودة رسالة حول الموضوع إلىٰ كارتر. وكان السَّادات قد أُبلغ في ذلك الوقت أن بيغن وافق على فرض تجميد الاستيطان. إلاّ أن الرسالة الفعلية لم تؤكّد ما فهمه كارتر الذي أعاد الرسالة إلىٰ بيغن دون أن يتحدَّث إليه مباشرة. فقد وعد بيغن بتجميد بناء المستوطنات لمدة ثلاثة أشهر، وهي فترة كان قد أشار إليها في الليلة السابقة. وبات بيغن يربط الآن ما بين التجميد وبين فترة المفاوضات المصرية ـ الإسرائيلية، وليس فترة مفاوضات الحكم الذّاتي. وكانت هذه خطوة من جانبه غير ملائمة مطلقاً ولا سابق لها. كان لا بد أن تُقرع أجراس الإنذار، ولكن هناك قضايا أخرى كثيرة على جدول الأعمال في ذلك اليوم، وخاصة ذلك الجدل الجانبي الخارج عن الموضوع، حول القدس والذي برز بعد ظهر ذلك اليوم، مما جعل كارتر وڤانس يستمرّان في التصرّف، وكأن ما حدث هو مجرد سوء تفاهم يمكن إزالته حالما يبعث بيغن بمسودة رسالة جديدة.

لم تصل النسخة الأخيرة للرسالة، إلاّ بعد التوقيع على اتّفاقيات كامب ديفيد، والتي ظلّ فيها بيغن يتمسّك بعناد بأن التجميد سيستمر فقط طوال فترة الأشهر الثلاثة الخاصة بالمباحثات المصرية ـ الإسرائيلية. وفاز بيغن بجولة أخرى، وكانت هذه الجولة في موقف ذي أهمية بالغة للجمهور العربي المستريب، الذي كان ينتظر ليرى ما سيحصل عليه الفلسطينيون نتيجة للصلح المصري ـ الإسرائيلي المنفرد الذي كان قيد الإعداد. لم يستطع كارتر أن

(41) المرجع السابق، ص 247 ـ 251.

يتغلَّب على شعوره بأن بيغن ضلَّله، وكانت هذه الواقعة سبباً في انعدام الثقة بين الزعيمين.

في وقت لاحق من بعد ظهر يوم 17 أيلول/ سبتمبر، التقى السَّادات مع كارتر لآخر مرة، لمناقشة الاتِّفاقية التي كانت على وشك الإنجاز. كان السَّادات متحفّظاً، ولم يكن مزاجه مفعماً بالارتياح لعمل تمّ إنجازه على ما يرام. وكان الفريق الأَمريكي متأكّداً أيضاً أنّه ما تزال هناك مشكلات كثيرة، ولكنَّه اتخذ في النهاية القرار السياسي بقبول أفضل اتِّفاق متاح آنذاك، آملاً أن تسد المرحلة التالية من المباحثات بعض الثغرات وتوضح بعض النقاط الملتبسة.

استنتاجات

خلال المباحثات المطولة التي سبقت كامب ديفيد، ومباحثات كامب ديفيد نفسها، كان على سياسة الولايات المتحدة أن تتكيَّف باستمرار مع حقيقتين: إنه لا يمكن السيطرة بسهولة على الأحداث في الشرق الأَوسط، أَو التأثير فيها، ولذلك فإن التطورات هناك كثيراً ما تُفاجىء الأَمريكيين وتجبرهم على مراجعة استراتيجياتهم؛ وإن حقائق السياسة الأَمريكيَّة الداخلية تتدخّل بقوة في عملية صنع القرارات المتعلِّقة بالشرق الأَوسط. وعلى الرئيس أن يعمل في وقت واحد على تكييف خططه مع الانعطافات والتحوّلات التي لا يمكن التنبؤ بها في سياسات الشرق الأَوسط، وعلى ألاّ تغيب عينه عن قاعدته السياسية الداخلية. وما يبدو ممكناً ومستصوباً في السنة الأولى من ولاية الرئيس يُحتمل أن يبدو طموحاً لا أمل فيه بحلول السنة الثالثة من تلك الولاية.

ويتعين نتيجة هذه الضغوط الشرق أَوسطية، والداخلية أن تتجه السياسة الأَمريكيَّة بعيداً عن التصميمات الكبرى ذات المحتوى العقائدي القوي، وأن تسعى للوصول إِلىٰ قاسم مشترك أقل إثارة للجدل وأقل طموحاً، وتستطيع أن تحظى بتأييد جماهير الحزبين فضلاً عن تأييد العرب والإِسرائيليين. والقيام بذلك ليس متيسراً دوماً بالطبع، مهما كان مرغوباً من الناحية السياسية. ولذلك

فإن السياسة الأَمريكيَّة في الشرق الأَوسط، نادراً ما نجحت في إرضاء كل من له مصلحة في رسمها. ويبدو أن الرؤساء الأَمريكيين يصابون بالكلل من جراء مشكلات الشرق الأَوسط وما تثيره من جدل، وصعوبة في حل القضايا التي تُعتبر مصدر الكثير من الإحباط.

وتدل اتِّفاقات كامب ديفيد بشكل وافٍ، على حدود ما يمكن إنجازه في الواقع، حتى عندما يُبذل أكبر قدر ممكن من الجهد[42]. ولكنها تذكّرنا أيضاً أن الدبلوماسيَّة، يمكن أن تؤدي إلىٰ نتائج إذا ما توفرت الإرادة، والطاقة، والإبداع. ولا يمكن التعرّف بشكل كامل على حكم التاريخ على اتِّفاقيات كامب ديفيد، وإن كانت كل سنة تمر تجعلها أكثر قبولاً بوصفها جزءاً من الواقع الجديد في الشرق الأَوسط. بيد أن هذه المغامرة المشهورة في دبلوماسيَّة اجتماعات القمَّة قد حقَّقت، بكل المعايير، أكثر مما كان يتوقعه الذين انتقصوا من قدرها، وأقلّ مما زعم المتحمّسون كثيراً في تأييدها.

(42) من أجل الاطلاع على نص اتِّفاقات كامب ديفيد انظر www brokings. Ed 4.

الفصل 7

صياغة السَّلام المصري ـ الإِسرائيلي

تعتبر الاتِّفاقيتان اللتان تمّ التوصّل إليهما في كامب ديڤيد، حدّاً فاصلاً في مفاوضات السَّلام، إلاَّ أنه ما يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله قبل أن يتحقَّق السَّلام فعلاً. فقد كان يتعين سدّ الكثير من الثغرات في اتِّفاقيتي كامب ديڤيد، فضلاً عن حل الكثير من الالتباسات بطريقة أَو بأُخرى. وكان من المنتظر أن تحدث على الطريق وقفات، وانعطافات، وبعض التراجع، والكثير من المآزق. ولسوف تتوصَّل مصر وإِسرائيل في النهاية إِلىٰ هدفهما بتوقيع معاهدة سلام رسمية، بيد أن الهدف الأوسع لإيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية ظل بعيد المنال.

طور الصياغة المفصلة قد أزفَّ الآن، وهي مهمّة قد تبدو فنية، ولكنها في الواقع عمليَّة معقَّدة تستلزم خوض معارك سياسية، ومحاولات لمراجعة الإطار الأساسي للمفاوضات. وعلى الرغم من أن الفنيين كانوا يجلسون لصياغة الوثائق، فإن القادة السياسيين كانوا منغمسين في الأمر بعمق.

كان كل من مناحيم بيغن، وأنور السَّادات، وجيمي كارتر، يرسم استراتيجيته لهذه المرحلة من المفاوضات، إلاَّ أنه لم يعد من الممكن خلق الظروف الخاصة التي صاحبت القمَّة ثانية. لقد كان عزل الزعماء عن الصحافة، وعن الرأي العام في بلادهم، عاملاً أساسياً بدون شك في الوصول إِلىٰ اتِّفاقيتي

الإطار. ولكن بات على كل زعيم الآن أن يعود إلىٰ العالم الحقيقي حيث للمؤسَّسات الداخلية أن تقول كلمتها.

ولما كان كل واحد من المشاركين في كامب ديڤيد، ملزماً بتبرير ما فعله في القمَّة، فإن الفجوة التي تفصل بينهم أخذت في الاتساع ثانية. وعندما أزفت فترة الثلاثة أشهر التي فرضوها على أنفسهم للتفاوض حول معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل، انتهت المحادثات إلىٰ التعثُّر.

استراتيجيات ما بعد القمَّة

غادر كارتر كامب ديڤيد بشعور من الرضى الحقيقي. وكان ردّ الفعل لدى الكونغرس، والصحافة، والرأي العام، بصورة أوسع إزاء الأخبار المتعلِّقة بالتوصّل إلىٰ اتِّفاق بين بيغن والسَّادات إيجابياً على نحو طاغ. وحظي كارتر بمعظم الفضل، وبدا أن أرصدته السياسية قد تحسَّنت إلىٰ حدّ كبير نتيجة ذلك.

ومن أجل أن يحافظ كارتر على هذه الدفعة السياسية، كان بحاجة إلىٰ التأكّد من أن إطاري كامب ديڤيد لن يبقيا حبراً على ورق. وكان للوقت أهميته الجوهرية في الوصول إلىٰ معاهدة سلام رسمية. وكان من بين الاعتبارات الأخرى أن تجري انتخابات الكونغرس النصفية في بداية تشرين الثاني/ نوفمبر، ومن المرجح أن يساعد المرشحين الديمقراطيين، وبالتالي كارتر، أن توقع معاهدة السَّلام عند ذلك الحين.

ومع أن كارتر كان سعيداً بلا ريب بردّ الفعل الأَمريكي الداخلي، فقد شعر بالقلق من جراء العلامات المبكرة لخيبة الأمل في العالم العربي. إذ كان قد ألمح للسادات بأنَّه سيقوم بجهد جاد لكسب تأييد الأردن والعربية السعودية، كما قال في لحظات عدم حرص، بأنه يتعين على السعوديين والأردنيين أن يقبلوا بأي شيء يُتفق عليه مع السَّادات. ولكن الحسين كان ينظر إلىٰ اتِّفاقيات كامب ديڤيد بحذر، ورفض الاجتماع مع السَّادات بعد عودته إلىٰ القاهرة.

كانت أولوية كارتر الواضحة بعد كامب ديڤيد، إتمام مفاوضات المعاهدة بأسرع وقت ممكن، وفي غضون أيام تحديداً. وكان الرئيس يميل كالعادة إلىٰ اعتبار القضايا المتبقية أموراً فنِّيَّة، وبالتالي فهي قابلة للحل بسرعة. أما المشكلات السياسية الأعمق، التي تواجه كلاً من بيغن والسَّادات فكان يصعب عليه أن يدرك أبعادها. كما كان يصعب عليه أن يتقبَّل حقيقة أن كليهما ما كانا يشاركانه إحساسه بالعجلة. فبيغن لم يكن يشاركه هذا الإحساس فحسب، بل أراد أن يُبطىء من سرعة المفاوضات، خوفاً من ممارسة ضغوط على إسرائيل. وكلما كان كارتر يظهر تلهفه على تحقيق نتائج سريعة، كان بيغن يزداد تمرساً ليقاوم المطالبة بتنازلات إسرائيلية. وبدا متشدِّداً بشكل خاص بشأن المستوطنات في الضفَّة الغربيَّة والقطاع. وكلما ازداد كارتر إلحاحاً لحلّ هذه القضية، كان بيغن يرفض ببساطة فكرة تجميد المستوطنات الجديدة لأَجَل طويل. وكان له ما أراد.

وإذا كان بيغن متنبهاً لإيقاعات السياسة الأَمريكيَّة، وقد كان كذلك بالتأكيد، فلا بدّ أنَّه أدرك كم سيصعب على كارتر على نحو متزايد القيام بدور قوي في المفاوضات مع اقتراب عام 1979. ففي وقت ما من ذلك العام سيستحوذ المناخ الذي يسبق الانتخابات على الانتباه، وسيتعيَّن على كارتر أن يلتفت إلىٰ تعزيز موقفه السياسي. وسيتجنّب الدخول في مواجهات مع إسرائيل. وكان بيغن يعي جيداً أن كارتر يميل إلىٰ تأييد السَّادات في المسألة الفلسطينية، وأن المفاوضات بشأن الضفَّة الغربيَّة وغزّة ستكون بالغة الصعوبة. لذا فمن الأفضل ألا تبدأ مفاوضات الحكم الذَّاتي قبل وقت متأخِّر من 1979، عندما يستغرق كارتر بمشاغل أخرى.

كان موقف السَّادات أضعف من موقف بيغن من عدة وجوه، وقد كان لهذا تأثيره الحتمي على نتيجة المفاوضات. إذ أن المفاوضات إذا انهارت الآن فإن إسرائيل ستبقى في سيناء، ولن يكسب السَّادات شيئاً مقابل «مبادرته

التاريخيَّة». وستذهب هباء آماله في الحصول على مساعدات اقتصادية، وعسكرية، وتقنية، إذا ما انهارت مفاوضات السَّلام بتصرف منه. وكان كارتر قد سبق، وحذَّره من ذلك في كامب ديڤيد. وبدا قلق السَّادات من عامل الوقت أقل مما يبديه كارتر، ولكنه كان يدرك أن دور كارتر سوف يتغيَّر مع اقتراب سنة الانتخابات 1980[1]. كما كان السَّادات يعرف أيضاً أن أية مبادرة تلهف، أو نفاد صبر من جانبه لاستكمال المفاوضات، سوف يستخدمها بيغن لمحاولة انتزاع المزيد من التنازلات.

من المؤكد بالنسبة لكارتر والسَّادات وبيغن أن تكون مرحلة مفاوضات ما بعد القمَّة مرحلة صعبة. فالظروف الفريدة للأيام الثلاثة عشر في كامب ديڤيد، قد سهَّلت الوصول إلىٰ اتِّفاق، أما الآن فإن معظم الضغوط تعمل في الاتجاه المعاكس. ولم يعد المناخ مواتياً لاستئناف المحادثات.

الإعداد للجولة القادمة

لم يقتنع كارتر بالجلوس مكتوف الأيدي إلىٰ أن يصوت الكنيست على اتِّفاقيات كامب ديڤيد، وهو ما كان مقرّراً بعد أسبوعين. وكانت هناك فقرة لم تستكمل. ففي صباح الاثنين، 18 أيلول/ سبتمبر 1978، بعث بيغن إلىٰ كارتر بالرسالة الموعودة بشأن المستوطنات في الضفة والقطاع، وكان النص مطابقاً لما رفضه كارتر في اليوم السابق. وكتب كارتر ما اعتقد أنَّه نص تم الاتفاق عليه، مُستعيناً بما دوَّنه من ملاحظات حول محادثات ليلة السبت، وطلب من هارولد سوندرز، مساعد وزير الخارجيَّة، تسليم نسخته إلىٰ الإسرائيليين ومعها رسالة بيغن الأصلية التي رفض كارتر قبولها.

واستمر كارتر يبحث عن طرق لدفع بيغن إلىٰ الموافقة على تجميد

---

(1) للاطلاع على موقف السادات في ذلك الوقت، انظر: William B. Quandt, Camp David: Peacemaking and Politics (Brookings, 1986), p. 262.

المستوطنات، خلال فترة مفاوضات الحكم الذّاتي للفلسطينيين. وبعث برسالة شفوية إلىٰ بيغن، يكرِّر فيها وجهة نظره حول ما تم الاتِّفاق عليه محذِّراً، بأن «المستوطنات قد تصبح عقبة خطيرة أمام السَّلام. وبناء مستوطنات جديدة أثناء فترة المفاوضات، سيكون له عواقب بالغة الشدَّة أمام إنجاز ناجح للاتِّفاق».

وعندما اجتمع بيغن بالسفير الأَمريكي في إِسرائيل، صمويل لويس، في 27 أيلول/ سبتمبر/ سبتمبر 1978، قدَّم له المذكرات التي كان دوَّنها باراك، النائب العام الإِسرائيلي، عن الاجتماع الذي عُقد ليلة 16 أيلول/ سبتمبر. ووفقاً لما قاله بيغن فإن المذكرات تثبت أنه لم يوافق على التجميد الذي طلبه كارتر، بل وافق على النظر في الأمر فحسب.

رفض كل من كارتر وبيغن أن يتزحزحا عن موقفهما. ولكن كارتر سرعان ما تحوّل إلىٰ مشاغل أُخرى. وبدا للكثير من المترقبين الذين كانوا في انتظار رؤية نتيجة النِّزاع، أن بيغن قد فاز بالجولة الأولى ـ وهذه علامة غير مشجّعة بالنسبة للسادات والحسين اللذين كانا يتابعان المفاوضات بعناية.

في الوقت الذي كان فيه كارتر يسعى إلىٰ حل الخلاف حول المستوطنات، كان سيروس ڤانس وزير الخارجيَّة يقوم بجولة في الشرق الأَوسط. وكان هدفه محاولة كسب تأييد الأردنيين والسعوديين لاتِّفاقيات كامب ديڤيد. إلاَّ أنه وجد بدلاً من ذلك شكوكاً عميقة، مُغلَّفة بتهذيب رسمي وهو ما فسَّره بعض الأَمريكيين، بأنه تعبير عن أمل بنجاح الجولة التالية من المفاوضات[2].

---

(2) في 19 أيلول/ سبتمبر 1978، أذاعت وكالة الأنباء السعودية بياناً رسمياً صادراً عن مجلس الوزراء السعودي ينتقد اتِّفاقات كامب ديڤيد لأنها لا تدعو إلىٰ انسحاب إِسرائيلي كامل، ولا تنص على تقرير المصير للفلسطينيين. ورغماً عن ذلك، فإن البيان الحكومي مضى إلىٰ القول بأنه لا ينازع في حق مصر في استرداد سيناء. انظر: FBISK Daily Report: Middle East and Africa, September 20, 1978, p. C 3.

ورأى كل من كارتر وڤانس أن بعض تفسيرات بيغن العلنية لاتّفاقيات كامب ديڤيد، تجعل من الصعب على الملك حسين وعلى السعوديين قبولها[3]. كما كان الأمريكيون منزعجين من عدم استعداد السّادات للاتصال بالأردنيين والسعوديين[4].

على الرغم من جميع هذه المشكلات، ظل كارتر متفائلاً بعض الشيء، بأن الأردن سوف ينضم إلىٰ المفاوضات[5]. ولكن ڤانس كان أكثر تشكيكاً، وخاصة بعد زياراته لعمان والرياض. وكان الملك حسين قد أثار الكثير من التساؤلات، وعرف ڤانس أنه يصعب التغلّب على شكوكه هذه. وفي محاولة في هذا الصدد وافق ڤانس ،على أن يُقدم للملك أجوبة خطية على أسئلة قد تخطر بباله إزاء الاتّفاقيات[6].

في غضون ذلك كانت م. ت. ف ترسل، من خلال قنوات استخباراتية، إلىٰ واشنطن استفسارات بشأن فحوى الاتّفاقيات. وكان عرفات متشكّكاً، ولكنه أبدى اهتماماً جدياً باستكشاف ما إذا كانت اتّفاقيات كامب ديڤيد، تعني أكثر مما

---

(3) انظر Jimmy Carter, Keeping Faith: Memoirs of President (Bantam Books, 1982) k ويشير فيها إلىٰ أنه يبدو أن بيغن يريد الاحتفاظ بالسّلام مع مصر ويريد الاحتفاظ كذلك بالضفة الغربية، Cyrus Vance, Hard Choice: Critical Years in America's Foreign Policy (Simon and Schuster, 1983), p. 229. وكان بيغن قد أدلى ببعض التعليقات العامة المتشدّدة للغاية في اليوم التالي لتوقيع اتّفاقات كامب ديڤيد. وقد غضب كارتر من ذلك بحيث إنه انتحى ببيغين جانباً أثناء مثولهما سوياً أمام الكونغرس الأمريكي، وأخبره في وجود السادات أن ملاحظاته يمكن أن تتسبّب في مشاكل وخيمة. مقابلة إعلامية مع الرئيس جيمي كارتر، بلينز، جورجيا، 22 أيار/ مايو 1985.

(4) كان لدى السادات انطباع من كارتر بأن الولايات المتّحدة ستحصل له على تأييد سعودي لكامب ديڤيد. انظر: Hermann Frederick Eilts, «Improve the Framework,» Foreign Policy, no. 41 (Winter 1980-81), p. 9.

(5) Zbigniew Brzezinshi, Power and Principle: Memoirs of the National Security Adviser, 1977-1981 (Farrar, Straus and Giroux, 1983) p. 274.

(6) Vance, Hard Choices, pp. 230-31 حيث يعرض ملخص الردود على أسئلة الملك حسين، إلاّ أنها تضم خطأ نقطة تفيد أن السيادة ملك للشعب في الضفّة الغربيّة وغزة.

يبدو للوهلة الأولى. ولم يكن لدى الأَمريكيين ما يدعو إلىٰ التفاؤل، وعلى الرغم من ذلك فقد كان بوسعهم أن يروا أنه لم يتوفر بعد إجماع عربي. فإذا ما أخذ العرب بتفسيرات بيغن، أَو بتعبيرات السَّادات الازدرائية، على أنَّها القول الفصل في هذه المسألة، فإن القضية تكون قد أُغلقت. لكن الأَمريكيين كانوا يأملون النجاح في إعطاء تفسيرات عمومية، للإطار الذي يتناول الفلسطينيين، وبذلك يحولون دون ردود فعل سلبيَّة من جانب العرب. لهذا فقد قرَّروا استخدام أسئلة الملك حسين كوسيلة لتقديم تفسير أَمريكي متحرِّر لاتِّفاقيات كامب ديڤيد.

وفيما كان الأَمريكيون يعملون على إقناع العرب الآخرين، بأن يكونوا منفتحين إزاء اتِّفاقيات كامب ديڤيد، اجتمع الكنيست الإِسرائيلي يوم 27 أيلول/ سبتمبر 1978، وصوّت على اتِّفاقيات كامب ديڤيد، بما في ذلك البند المتعلِّق بسحب المستوطنات من سيناء. وبعد مجادلات مطوّلة كانت نتيجة التصويت 84 صوتاً مؤيداً، و19 صوتاً معارضاً، وامتناع 17 عضواً عن التصويت.

اتصل كارتر ببيغن هاتفياً في اليوم التالي، وهنّأه على نتيجة اقتراع الكنيست. وقال: إنه يأمل أن يُحلّ قريباً «الخلاف في الرأي» بينهما حول المستوطنات في الضفَّة الغربيَّة وغزّة. فقال بيغن إنه بعث برسالة إلىٰ الرئيس حول هذا الموضوع. وقال كارتر إنه يود أن يرى اتِّفاقاً حول سيناء خلال أيام قليلة. وأجاب بيغن بأن هذا ممكن إذا وافق الجميع على استخدام الصيغة القياسية لمعاهدة سلام، وملء الفراغات بالتفاصيل الملائمة.

بعد ذلك اتصل كارتر بالسَّادات، ووافق الاثنان على أن المفاوضات بشأن معاهدة السَّلام يمكن أن تبدأ في منتصف شهر تشرين الأول/ أكتوبر. ويبدو أن كارتر بعد إجراء هاتين المحادثتين، قد تخلّى عن محاولة إجبار بيغن على تغيير رأيه بالنسبة لمستوطنات الضفَّة الغربيَّة وغزّة. ذلك أن الاستمرار في التمسّك بهذا الموضوع يمكن أن يعرّض اتِّفاقية سيناء للخطر، وهي الاتِّفاقية التي كان

كارتر يرغب في تحقيقها بإلحاح. ولكنه بذلك سيظل يذكِّر العرب الآخرين بواحدة من النقائص في إطار كامب ديڤيد. ويبدو أنه قرر، بدلاً من ذلك، أن ينهي الجدل العلني حول هذه المسألة. فلن تكون هناك مستوطنات إسرائيلية جديدة لمدة ثلاثة أشهر على أية حال، وكان كارتر يأمل خلال تلك الفترة أن يتم التوصل إلىٰ حل. وهكذا فقد فوّض في اليوم نفسه، 28 أيلول/ سبتمبر، وزير الدفاع هارولد براون بتوقيع رسالة إلىٰ وزير الدفاع الإسرائيلي عزرا وايزمان، يعده فيها بدعم أمريكي لبناء مطارين في النقب.

محادثات بلير هاوس

وضع الفريق الأمريكي، استعداداً للمرحلة التالية من المفاوضات، مسودة معاهدة سلام مصرية ـ إسرائيلية. فقد أراد ڤانس أن يستخدم الإجراء نفسه الذي أثبت نجاعته في كامب ديڤيد. ولسوف يطلب من كل فريق أن يُعلق على المسودة الأمريكيَّة، ولكن لا يتم إجراء أية تعديلات في النص من قِبل الجانب الأمريكي، إلاَّ بعد التشاور مع الطرفين الآخرين. وكان أسلوب «النص التفاوضي الوحيد» من الأساليب المنهجية التي وجدها الأمريكيون مفيدة، وقبل به كل من المصريين والإسرائيليين.

راجع كارتر مسودة المعاهدة في 9 تشرين الأول/ أكتوبر، وكان تعليقه الوحيد أن إسرائيل ينبغي أن تنسحب كلياً من سيناء في غضون سنتين، وليس ثلاث سنوات. كانت مسودة المعاهدة وثيقة بسيطة للغاية؛ فهي تنهي حالة الحرب وتنشيء علاقات سلمية، وتنص على أن تنسحب إسرائيل إلىٰ الحدود الدولية وفقاً لتفاصيل يتفق عليها الطرفان. وعند تنفيذ المرحلة الانتقالية من الانسحاب، تتم إقامة العلاقات الدبلوماسيَّة. وعُرّفت الحدود بين البلدين، بأنَّها الحدود الدولية السابقة بين مصر وفلسطين التي كانت واقعة تحت الانتداب. ودعت المادة الثالثة من المعاهدة إلىٰ إقامة علاقات سلام طبيعية، على أن ترد تفاصيل ذلك في ملحقها. ودعت المادة الرابعة إلىٰ ترتيبات أمنية في سيناء

وعلى طول الحدود. وعالجت المادة الخامسة حرية الملاحة. وحدَّدت المادة السادسة العلاقة بين هذه المعاهدة والالتزامات الدولية الأخرى للطرفين.

ومنذ البداية أدرك الأَمريكيون أن هناك عدّة مسائل ستكون موضع نزاع. فبالنسبة إلىٰ إسرائيل كانت هناك مسألة توقيت الانسحاب. وكانت إسرائيل تخشى أن تسترجع مصر معظم أراضيها قبل الدخول في أية صيغة من صِيغ العلاقات السلمية مع إسرائيل. وعندئذٍ سيبدو للرأي العام الإسرائيلي أن جميع التنازلات جاءت من جانب إسرائيل. لهذا أصرَّت على أن تقيم مصر علاقات دبلوماسيَّة معها قبل الانسحاب النهائي، وعلى أن تتحقَّق بعض العلاقات الطبيعية في وقت مبكر. وكان هذا التوقيت بالنسبة لمصر يخلق مشكلة. فالسادات يريد إرجاء تبادل السفراء، حتى تنفّذ إسرائيل على الأقل أحكام اتِّفاقات كامب ديڤيد، التي تدعو إلىٰ إجراء انتخابات للفلسطينيين في الضفَّة الغربيَّة وغزّة، لإنشاء سلطة الحكم الذَّاتي الخاصة بهم. تلك كانت قصة الربط الشهيرة، والتي انتهت إلىٰ أن تحدد مصر متى تبعث بسفير لها إلىٰ إسرائيل. كان ذلك مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لبيغن فقد حازت على اهتمام السَّادات أيضاً. ونشأ اختبار للإرادات بسرعة حول هذه القضية.

وكانت القضية الثانية التي يمكن أن تثير نزاعاً، هي ما يُسمى بأولوية الالتزامات. فقد أرادت إسرائيل أن تتضمن المعاهدة بياناً، ينص على أن لها الأولوية على سائر التزامات مصر الأخرى. مثل الكثير من اتِّفاقيات الدفاع المشترك التي تربط مصر بالدول العربية. ووجد السَّادات أنه من غير المحتمل، أن يقول علناً إن الالتزامات تجاه إسرائيل لها أولوية على الالتزامات حيال الدول العربية. فإذا شنّت إسرائيل عدواناً على دولة عربية حليفة لمصر فإن السَّادات لا يرى في الإسراع إلىٰ نجدة تلك الدولة ما ينتهك المعاهدة. وفي حقيقة الأمر أن ما يكتب على الورق، لن يضمن ما قد يحدث من نزاعات في المستقبل، إلاَّ أن هذه كانت قضايا رمزية بالغة الأهمية بالنسبة لكل طرف، وكان كل منهما يحاول

أن يوضح موقفه للولايات المتحدة، في حال نشوب نزاعات في المستقبل. وقد أثيرت تلك القضية مراراً بعد ذلك، وأدرك ڤانس، المحامي الدولي المحنّك، منذ البداية أنّها ستكون عقبة كأداء.

وربما كان من أصعب الأمور كيفية عمل كل من الفريقين على حل المشكلة الفلسطينية بعد توقيع المعاهدة. فقد أراد بيغن التزاماً مبهماً بالتفاوض، في حين أصرّ السَّادات على مواعيد نهائية، والتزامات محددة تبين أن مصر لم تبرم «صلحاً منفرداً». وبرزت هنا أيضاً مسألة الربط في صورتها الجلية.

بالإضافة إلىٰ هذه المشكلات المرتبطة بالمفاهيم، كان هناك بعض التفاصيل المعقّدة. فإسرائيل تريد الاحتفاظ بحق الحصول على نفط سيناء، كما كانت تريد نوعاً من الضان الأَمريكي، إذا ما رفضت مصر بعد ذلك أن تزوّدها بالنفط. كما تأكد وجود صعوبات بشأن الترتيبات الأَمنية في سيناء، لكن العسكريين من الجانبين تمكّنا من العثور على حلول ملموسة.

كانت هذه المرحلة من المفاوضات مختلفة عن كامب ديڤيد، لا من حيث المحتوى فحسب، بل ومن حيث الشكل والأفراد أيضاً. فمن الجانب الأَمريكي كان كارتر أقل انغماساً. فقد شعر أنَّه صرف الكثير من الوقت على الشرق الأَوسط، وأنه يتعين عليه الآن أن ينصرف إلىٰ قضايا أخرى.

كان لتطبيع العلاقات مع الصين، وإنجاز اتِّفاقية سالت ـ 2 مع الاتّحاد السوڤييتي، المكانة الرفيعة في جدول أعماله على صعيد السياسة الخارجيَّة. وتم تعيين ڤانس مفاوِضاً رئيسياً للجانب الأَمريكي، رغم مشاغله ومسؤولياته الأخرى. وكان يأمل بأن يعهد بمعظم أعمال المتابعة اليومية إلىٰ ألفريد أثيرتون، السفير الأَمريكي، لمحادثات السَّلام.

كان الفريق المصري بدوره مختلفاً إلىٰ حدّ ما. فكارتر قد اعتمد فيما مضى، على التعامل مباشرة مع السَّادات، متخطياً الوفد المصري. وعندما حان الوقت الآن لوضع النقاط على الحروف في معاهدة السَّلام، استرجع القانونيون

المصريون الفرصة، لدفع السَّادات نحو مواقف متشدِّدة. وكان وزير خارجيَّة مصر الجديد، كمال حسن علي، هو رئيس الوفد المصري، يعاونه اثنان من رجال كامب ديڤيد المخضرمين هما بطرس بطرس غالي وأسامة الباز. كما عيّن السَّادات رئيس وزراء جديد، هو مصطفى خليل، الذي لم يسبق له أي دور في المفاوضات.

كان المشاركون الإسرائيليون مألوفين أكثر، إذ أن معظمهم شارك في كامب ديڤيد، من أمثال وزير الخارجيَّة دايان، ووزير الدفاع وايزمان اللذين قادا الوفد التفاوضي في واشنطن، يصحبهما النائب العام باراك، ومائير روزين المستشار القانوني لوزارة الخارجيَّة. ولكن بيغن كان يرفض أن يفوض الوفد بسلطة كبيرة. كما أن الحكومة الإسرائيلية ككل، كانت تريد أن تظل على اطلاع بمعظم تفاصيل المحادثات. ونتيجة لذلك لم يعد للاعتدال النسبي للوفد التفاوضي أي جدوى.

وصلت الوفود إلىٰ واشنطن في الأسبوع الثاني من شهر تشرين الأول/ أكتوبر، وكان من المقرّر أن تبدأ الجلسات في الثاني عشر منه. استقبل كارتر كلا الوفدين قبل الاستئناف الرسمي للمفاوضات، من أجل أن يحثهما كليهما على التوصل إلىٰ اتِّفاق على وجه السرعة. وقال كارتر في حديثه مع الوفد المصري في 11 تشرين الأول/ أكتوبر، أن المفاوضات في واشنطن، ينبغي أن تكون وسيلة لمعالجة مشكلات سيناء والضفَّة الغربيَّة وغزّة. وحثّ المصريين على عدم التخلي عن الفلسطينيين والأردنيين، ولكنه قال في الوقت نفسه إن القضايا المتعلِّقة بالضفَّة الغربيَّة وغزّة، ينبغي ألا تعيق التقدم نحو التوصّل إلىٰ معاهدة سلام مصرية ـ إسرائيلية.

وفي ذلك الاجتماع تحدث بطرس غالي بالنيابة عن الوفد، وطرح قضية الربط، أو «العلاقة التبادلية» كما كان يحلو له أن يسميها، ما بين الاتِّفاقيتين. وتساءل أي ضغط يمكن أن يُمارس على إسرائيل، بعد أن تتوصّل مع مصر إلىٰ

اتّفاق؟ وإذا كانت مصر ستحصل على بعض المزايا في سيناء، فلا بد أن يحصل الفلسطينيون على شيء ما أيضاً، وإلاّ فإن مصر ستُعزل في العالم العربي، كما أن المساعدة التي تتلقاها من السعودية، والتي تصل إلىٰ قرابة 2 مليار دولار سنوياً، سوف تتعرّض للخطر. وتدّخل الباز وقال إن المعارضة لكامب ديڤيد قد تجاوزت ذروتها في العالم العربي، وإن الملك حسين قد يكون مستعداً للانضمام إلىٰ المحادثات في غضون أشهر قليلة.

وأنهى كارتر الاجتماع بالتأكيد ثانية، على أنه ملتزم بإيجاد حل للضفة الغربية وغزّة، إلاّ أنه لا يريد أن يعرّض المعاهدة بين مصر وإسرائيل للخطر، بسبب مشكلات الأردن والفلسطينيين.

فضّ العروض

بعد بضعة أيام من هذه اللقاءات الأولية، كانت المباحثات ما تزال تجري ببطء دون تحقيق أي اختراق. وكان الفنيُّون قادرين على تحقيق بعض التقدّم في الملاحق، ولكن المشكلات على المستوى السياسي ظلّت قائمة. وبدأ كارتر يبدي علامات التبرّم، إذ كان يفكر بالسفر إلىٰ الشرق الأَوسط في أواخر شهر تشرين الأول/ أكتوبر، وهو يأمل، بدون مبرّر واقعي، أن يكون قادراً على أن يترأس حفل توقيع معاهدة السَّلام المصرية ـ الإسرائيلية في ذلك الوقت. وكان يجري الحديث آنذاك، عن انعقاد قمة عربية في وقت مبكر من شهر تشرين الثاني/ نوڤمبر، وأراد كارتر أن ينجز المعاهدة قبل انعقادها. وكان نظره مشدوداً إلىٰ انتخابات الكونغرس[7].

عزم كارتر من أجل تسريع المباحثات، على مقابلة كلا الوفدين في 17 تشرين الأول/ أكتوبر. وكان دايان يشكو من ثلاث مسائل: الصياغة المتعلّقة

(7) يقول بريجينسكي في Brzezinski, Power and Principle p. 276 إن كارتر كان يأمل في أن توقع المعاهدة في يوم إجراء الانتخابات.

بأولوية الالتزامات في المعاهدة، والربط بين مباحثات المعاهدة وقضايا الضفَّة الغربيَّة وغزّة، وعدم اهتمام مصر بتعجيل التطبيع. ثم أعلن دايان، في إيماءة ماكرة كي يفوز بتأييد كارتر، بأن إسرائيل مستعدة للتعجيل بالانسحاب إلىٰ الخط المرحلي في سيناء. (كانت اتِّفاقيات كامب ديڤيد تنص على أن تسحب إسرائيل قواتها مما يقرب من ثلثي سيناء خلال تسعة شهور من توقيع المعاهدة). ومن الممكن أن تعاد بلدة العريش، ذات الأهمية الرمزية الكبيرة بالنسبة للسادات، خلال شهرين بدلاً من التسعة أشهر الواردة في اتِّفاق الإطار. سُرَّ كارتر من هذا واعتبره علامة طيبة تدل على مرونة إسرائيلية. بالمقابل وافق كارتر على أن يخاطب المصريين بشأن التحرّك سريعاً نحو التطبيع؛ وتعهد بأن يحل مشكلة فنية تتعلَّق بموقع الخط المرحلي، كما وافق على أن يأخذ بالاعتبار تقديم المساعدة لتمويل الانسحاب العسكري الإسرائيلي من سيناء، ولكن ليس تكاليف رحيل المستوطنين.

وبعد بضع ساعات التقى كارتر بالوفد المصري. وقام كمال حسن علي بإبلاغ الرئيس، أنه تم التوصل إلىٰ اتِّفاق حول ترسيم المناطق المحدودة القوَّات في سيناء. وناقش بطرس غالي بعد ذلك مسألة إيجاد نوع من الارتباط ما بين مفاوضات المعاهدة، والقضية الفلسطينية. وطرح بشكل خاص، فكرة إقامة علاقات دبلوماسيَّة على مراحل، ترتبط بشكل ما بتحقيق التقدم بالنسبة للضفة الغربية وغزّة. ولم يكن كارتر سعيداً بهذا الاقتراح، وذكّر المصريين بأن السَّادات كان قد وافق شفوياً في كامب ديڤيد على تبادل السفراء في الوقت الذي يتم فيه الانسحاب المرحلي. وبعد ذلك أعطى المصريين نسخاً عن إجاباته على أسئلة الملك حسين، وقال: إنها تساعد في معالجة مشكلة الربط.

كما أبلغ كارتر المصريين باستعداد الإسرائيليين لتسريع الانسحاب إلىٰ العريش. وقال: إن المصريين قد تراجعوا عن موقفهم بشأن توقيت إرسال سفيرهم إلىٰ تل أبيب. وأضاف بأن مصر ينبغي أن تقابل بالمثل موقف إسرائيل

البنّاء، حول الانسحاب بالموافقة على تبادل مبكر للسفراء. وأنهى كارتر المحادثات: بأن يبلغوا الرئيس السَّادات برغبته في زيارة الشرق الأَوسط، قبل الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر إن أمكن.

كان كارتر قد عاد الآن إلىٰ قلب المفاوضات. وفي 20 تشرين الأول/ أكتوبر عقد اجتماعاً عاصفاً إلىٰ حد ما مع الوفد الإسرائيلي. واتهم إسرائيل بأنَّها تتجاهل حقيقة أن اتِّفاق الإطار المصري ـ الإسرائيلي، هو جزء من التزام أوسع بالعمل من أجل تسوية حول الضفَّة الغربيَّة وغزة. وتساءل باراك عما إذا كان كارتر يعتقد أنه ينبغي أن ترتهن المعاهدة بإمكانية التوصّل إلىٰ اتِّفاق بشأن الضفَّة الغربيَّة. وردّ كارتر بأن هذا ليس قصده. فالصيغة المتعلقة بالضفَّة الغربيَّة قد تفشل على كل حال بسبب نشاط أَو تقاعس أطراف أخرى، وخاصة من جانب الأردنيين أَو الفلسطينيين. ولكن كارتر تساءل عما يكون عليه الحال، إذا كانت إسرائيل هي الطرف المسؤول عن فشل إطار الضفَّة الغربيَّة؟ وهل تعتقد إسرائيل أن المعاهدة لن تتأثَّر في مثل تلك الظروف؟ وأجاب باراك بأن المعاهدة ينبغي أن تكون مستقلّة من الناحية القانونية، مهما حدث بالنسبة للضفة الغربية وغزة، ومع هذا يمكن أن تكون هناك درجة ما من الربط السياسي. عندئذٍ قال كارتر للإسرائيليين إنه واثق من أنه يستطيع إقناع السَّادات، بالموافقة على تبادل السفراء خلال شهر من الانسحاب المرحلي. وتساءل دايان ما إذا كانت الولايات المتحدة تستطيع أن تقدّم رسالة ضمانة بتنفيذ المعاهدة.

بعد مزيد من المناقشات تم التوصّل إلىٰ اتِّفاق مشروط بالتصديق عليه ad referendum حول نص المعاهدة. وكان على كل وفد أن يعود إلىٰ عاصمة بلاده من أجل المصادقة، ولكن العناصر الأساسية للمعاهدة باتت فيما يبدو جاهزة. بيد أن المصريين كانوا قد اقترحوا أثناء المفاوضات أن يوقِّع السَّادات وبيغن على رسالة متوازية بشأن الضفَّة الغربيَّة وغزّة، تتزامن مع المعاهدة وتلزم الطرفين بإتمام المفاوضات حول تلك المسألة بحلول موعد محدّد، مع إجراء انتخابات خلال ثلاثة أشهر من التوقيع على المعاهدة.

وتحدثت مصر أيضاً في المفاوضات عن مسؤوليتها الخاصة تجاه غزّة، وهي تذكِرة من جانب السَّادات بخيار «غزّة أولاً»، مما يعني إنشاء الحكم الذَّاتي في غزّة أولاً، ثم يقام في الضفَّة الغربيَّة بعد أن ينضم الملك حسين إِلىٰ المفاوضات. وأشار الباز إِلىٰ أن ذلك هو خدعة لإخافة الملك حسين والفلسطينيين، بإبلاغهم أنَّهم إذا لم ينضموا إِلىٰ المفاوضات بسرعة، فسوف يفوتهم القطار.

وكتب كارتر إِلىٰ السَّادات رسالة في 22 تشرين الأول/ أكتوبر، يوضح فيها شروط المعاهدة كما تم التفاوض عليها في واشنطن. وطلب من السَّادات أن يوافق على النَّصّ في صيغته الحالية، وأن يوافق على رسالة تُلزم مصر بأن ترسل سفيراً إِلىٰ إِسرائيل في غضون شهر من تنفيذ الانسحاب المرحلي. وكرَّر كارتر أنَّه طلب من الإِسرائيليين أن ينسحبوا بسرعة أكبر، إِلىٰ الخط المرحلي مما نصّ عليه اتِّفاق كامب ديڤيد. وختم كارتر رسالته بالقول: إنه يود أن يزور الشرق الأَوسط من أجل التوقيع على المعاهدة، وهو ما يأمل أن يتحقَّق في وقت مبكر للغاية. كما تم توجيه رسالة مشابهة إِلىٰ بيغن. ونوّه كارتر إِلىٰ أنه لم يحصل بعد على موافقة السَّادات، على إرسال سفير إِلىٰ إِسرائيل في غضون شهر واحد من الانسحاب المرحلي، ولكنه يأمل بأن يتخذ السَّادات موقفاً إيجابياً.

جاء جواب السَّادات في 24 تشرين الأول/ أكتوبر. أعرب عن استعداده للتجاوب مع كارتر في عدة نقاط، بما في ذلك تبادل السفراء، بشرط إدخال بعض التغييرات في نصّ المعاهدة. فمصر لا يمكن أن توافق على تحديد دائم للقوَّات في سيناء، ويمكن القبول بفترة تصل إِلىٰ خمسة وعشرين عاماً. (دوَّن كارتر ملحوظة: لا توجد مشكلة). والنقطة الثانية أن الفقرة السادسة من المعاهدة، والمتعلقة بمسألة أولوية الالتزامات، تُظهر وكأن التزام مصر نحو

إسرائيل أكبر من التزاماتها تجاه الجامعة العربية[8]. ولا ينبغي لصياغة المعاهدة، أن تخفّض من منزلة التزامات مصر بموجب اتّفاقيات سابقة (دوّن كارتر: توجد مشكلة). ثالثاً يجب أن تنص المعاهدة بوضوح على سيادة مصر على سيناء (كتب كارتر: موافق).

وصلت رسالة بيغن في اليوم نفسه، وفيها يبدي رئيس الوزراء الإسرائيلي إنزعاجه، من الردود التي قدمت إلى الملك حسين. واستعرض بيغن بعد ذلك النّزاع حول المستوطنات في الضفّة الغربيّة وغزة، منوّهاً بأنّه قد أخبر الرئيس، بأن هناك خططاً لإضافة عدة مئات من الأسر، في مستوطنات «يهودا والسامره» خلال فترة أشهر التجميد الثلاثة ذاتها.

في ذلك الحين كان دايان ووايزمان في إسرائيل، يسعيان للحصول على موافقة الحكومة على مسودة المعاهدة. وقد تعرضا لانتقادات واسعة، ومع هذا فقد ضغط بيغن من أجل الحصول على تأييد الحكومة للمسودة الجاهزة، وفاز بأغلبية كبيرة في 26 تشرين الأول/ أكتوبر. وأرفق بيغن الإعلان عن قرار الحكومة، لأسباب تخصه، أو ربما جائزة ترضية لأعضاء الحكومة المتشدّدين، بقرار «بتكثيف» المستوطنات في الضفّة الغربيّة.

اغتاظ كارتر، ووجّه تهنئة فاترة إلى بيغن على نتيجة تصويت الحكومة، ثم علّق على قرار زيادة المستوطنات بقوله: «في الوقت الذي نحاول فيه إجراء مفاوضات تتناول الضفّة الغربيّة وغزّة، لا يمكن أن تكون هناك خطوة من جانب الحكومة الإسرائيلية أكثر ضرراً من هذه». وأضاف كارتر بخط يده: ينبغي أن

(8) وفقاً لما ذكره السفير إيلتس، كان السادات مستثاراً من الطريقة التي تناول بها وفده التفاوضي في واشنطن صياغة المادة السادسة من المعاهدة. وكان هذا أحد الأسباب التي دعته إلى إشراك مصطفى خليل بشكل مباشر بدرجة أكبر في المفاوضات منذ ذلك الحين. مقابلة مع هيرمان إيلتس في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1984.

أحيطكم علماً، وأنا أشعر ببالغ القلق والأسف، أن اتخاذ هذه الخطوة في هذا الوقت سيكون له أوخم العواقب على علاقاتنا».

في ظل هذه التطورات كان من دواعي السخرية، أن تمنح في اليوم التالي جائزة نوبل للسَّلام لكل من بيغن والسَّادات. وشعر بعض مساعدي كارتر بالمرارة لأن الجائزة لم تشمل الرئيس، ولكن في اللحظة الراهنة كانت المشكلة الأكبر هي أن السَّلام نفسه كان يبدو وكأنه يتلاشى. بل إن تقارير وصلت إلىٰ واشنطن تفيد بأن السَّادات كان على وشك سحب وفده وقطع المحادثات. واتصل به كارتر وأقنعه بألا يُقدم على أي عمل مندفع، ولكن المزاج السائد في البيت الأَبيض كان كئيباً. ولن يستطيع كارتر أن يقوم برحلته المرتقبة إلىٰ الشرق الأَوسط قبل نهاية الشهر.

خلال الأيام الأخيرة من شهر تشرين الأول/ أكتوبر، بات الفريق الأَمريكي يدرك على نحو متزايد، أن الإسرائيليين يصرّون على تعريف ضيق جداً، للحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفَّة الغربيَّة وغزّة. وفي جلسة مصارحة غير عادية، نقل دايان إلىٰ ڤانس يوم 30 تشرين الأول/ أكتوبر، آخر قرارات الحكومة الإسرائيلية بشأن المعاهدة، ثم تابع يتحدّث عن مشكلة الضفَّة الغربيَّة فقال: إن إسرائيل ليست مستعدة للتحدّث مع المصريين إلاَّ حول «إجراءات» الانتخابات. وسيكون من الخطأ تناول مسألة «سلطات ومسؤوليات» سلطة الحكم الذَّاتي المنتخبة؛ إذ أن الإقدام على ذلك، سيكون بمثابة فتح صندوق باندورا(*). ومن الأفضل قصر المحادثات على إجراء الانتخابات، وعندئذ يمكن لإسرائيل أن تحدِّد مع الفلسطينيين، سلطات الهيئة التي أنتُخبوا لعضويتها.

(*) صندوق الشرور الذي حرمت الآلة على باندورا، بحسب الأساطير اليونانية أن تفتحه. وعندما فعلت انطلقت الشرور في كل مكان ـ المترجم.

وفي اليوم التالي أدلى دايان بكثير من هذه النقاط أمام الوفد المصري، ودافع بقوَّة عن فكرة قصر المحادثات بين مصر وإسرائيل، على كيفيَّة إجراء الانتخابات في الضفَّة الغربيَّة وغزة؛ وإلاَّ فإن المحادثات ستمتد إلىٰ ما لا نهاية. وعارضه الباز الذي كان يتحدَّث بالنيابة عن المصريين، وقال إن الفلسطينيين ينبغي أن يعرفوا علامَ يصوّتون. وما لم تُحدَّد السلطات والمسؤوليات سلفاً، فإن الانتخابات ستبدو خدعة. ولن يكون من السهل التغلّب على هذه المشكلة في وقت لاحق. وقال دايان، الذي يَعرف رئيسه جيداً، إنه سيحيل هذه القضية إلىٰ بيغن إذا ما أصرّ المصريون عليها. ولكن بوسعه أن يخبرهم الآن أن إسرائيل، إذا وافقت على مناقشة سلطات ومسؤوليات الحكم الذَّاتي، فإن المفاوضين سوف ينفقون سنوات، وهم يحاولون الوصول إلىٰ اتِّفاق.

عندما قرأ كارتر محاضر هذه الاجتماعات، ثار غضباً. فقد رأى فيها دليلاً آخر على التملّص الإسرائيلي، من الالتزامات المقطوعة في كامب ديڤيد. وتمّ استدعاء كبار مستشاري كارتر إلىٰ البيت الأَبيض، في الأول من تشرين الثاني من أجل إجراء تقويم استراتيجي. وقرَّر المجتمعون إبطاء سير المفاوضات، ومراجعة التزامات إسرائيل بموجب اتِّفاقيات كامب ديڤيد، واتخاذ عدة إجراءات للضغط على بيغن من أجل أن يمتثل لهذه الالتزامات. وكان بالإمكان تأخير الاستجابة لطلبات إسرائيل للحصول على أسلحة، فضلاً عن عدة خطوات أخرى يمكن اتخاذها.

في اليوم التالي سافر ڤانس إلىٰ نيويورك، لحضور اجتماع قصير مع بيغن، الذي تصادف وجوده في المدينة في طريقه إلىٰ كندا. وكان دايان قد أوضح قبل ذلك، أن بيغن ومجلس الوزراء لهما السلطة النهائية، وأنه لا يستطيع أن يفعل إلاَّ القليل لحل النِّزاعات حول القضايا المتبقية. وجد بيغن الآن، أن معظم ما جاء في نص المعاهدة مقبول، ما عدا الرسالة الجانبية التي تتعلَّق بالضفَّة الغربيَّة وغزّة. وكان دايان ووايزمان قد قالا: إنه بالإمكان الإشارة

إلىٰ تاريخ مستهدف لإجراء الانتخابات، ولكنهما لا يريدان أن يتوافق هذا التاريخ بدقّة مع الانسحاب المرحلي من سيناء؛ إذ أن ذلك قد يوحي بوجود ارتباط أكبر مما ينبغي. ولكن بيغن يقول الآن، أن إسرائيل تعارض بشدّة فكرة أي تاريخ محدّد للانتخابات، وأنه إذا لم يتحقَّق إجراء انتخابات لسبب ما خارج عن إرادة مصر وإسرائيل، فإن ذلك سيثير الريبة في كل ما عداه، بما في ذلك معاهدة السَّلام. وعلى النقيض من ذلك فإن بيغن، المتقيد بحرفية القانون، لا يرى مانعاً في الموافقة على الطلب المصري، تحديد سلطات ومسؤوليات سلطة الحكم الذَّاتي قبل الانتخابات. وفي كلتا المسألتين الحاسمتين تجاهل بيغن نصيحة دايان. وكان ذلك أول دليل ملموس على أن سلطة دايان في هذه المرحلة من المفاوضات، كانت أضعف كثيراً مما كانت عليه في السنة الماضية.

ثم تحوّل بيغن إلىٰ المسائل الثنائية. فإسرائيل سوف تحتاج إلىٰ 3,37 بليون دولار من الولايات المتّحدة، للمساعدة في تمويل الانسحاب من سيناء، بما في ذلك إجلاء المستوطنين. وهذه المساعدة ينبغي أن تكون بمثابة قرض بفائدة منخفضة. وقال إن مجلس الوزراء لا يمكن أن يوافق على المعاهدة، ما لم تُحل مسألة المساعدة أولاً. ولم يلتزم ڤانس بشيء، ورفض التخلي عن أحد العناصر القليلة لقوة الضغط التي تملكها الولايات المتحدة.

مع تصاعد التوتر في العلاقات الأَمريكيَّة ـ الإسرائيلية، بسبب الشعور بأن بيغن يتحلّل من التزاماته المتواضعة تجاه الفلسطينيين، كان الضغط يزداد على مصر لاتخاذ موقف أقوى تأييداً للحقوق الفلسطينية. وكان العرب قد عقدوا اجتماع القمَّة في بغداد، وفي الخامس من تشرين الثاني/ نوڤمبر أعلنوا نتائج ذلك الاجتماع. لقد انتقدوا اتِّفاقيات كامب ديڤيد، وقرَّروا أن يُنقل مقر رئاسة الجامعة العربية من القاهرة، إذا ما توصلت مصر وإسرائيل إلىٰ معاهدة سلام. وبعث المشاركون في المؤتمر بوفد صغير إلىٰ القاهرة، لمقابلة السَّادات، وثنيه

عن مواصلة مفاوضات السَّلام، ولكن الرئيس المصري رفض مقابلة الوفد. والأكثر من ذلك أنه وصف المشاركين في المؤتمر بأنَّهم «جبناء وأقزام». وقال إنه لن يلقي بالاً إلىٰ «فحيح الأفاعي».

ومع ذلك أخذ الموقف المصري يتصلَّب خلال أيام[9]. وفي 8 تشرين الثاني/ نوڤمبر بعث السَّادات برسالة إلىٰ كارتر يقول فيها أنه يجب أن يكون هناك اتِّفاق لا لبس فيه بشأن ما سيُتّخذ في الضفَّة الغربيَّة وغزة، وإلاَّ فإنه سوف يُتهم بعقد صفقة منفردة مع الإسرائيليين والتخلي عن الفلسطينيين.

في 8 تشرين الثاني/ نوڤمبر اجتمع كارتر بكبار مستشاريه لمراجعة المفاوضات، وكان مزاجه سيئاً. وراح بريزينسكي يدعو إلىٰ اتخاذ موقف متشدِّد من بيغن، وحثّ كارتر على النظر في تخفيض المعونة المقدَّمة إلىٰ إسرائيل بمقدار معين، مع كل مستوطنة جديدة يسمح بيغن بإنشائها. «نحن لا نريد دعم المستوطنات غير القانونية وسنخبر الكونغرس بذلك». وينبغي ألا يتخذ قرار بشأن تقديم الدعم، حتى يوافق بيغن على موعد محدد لإجراء الانتخابات.

وقرَّر كارتر ألاّ يذهب ڤانس إلىٰ الشرق الأوسط ثانية، كما كان مقترحاً من قبل؛ إذ لا طائل من هدر الوقت في جهد عقيم. وخلص كارتر إلىٰ أن إسرائيل تريد معاهدة منفردة مع مصر، في الوقت الذي تحتفظ فيه بالضفَّة الغربيَّة وغزة إلىٰ الأبد. ورأى أن إنشاء مستوطنات جديدة، يجري عمداً لمنع الأردن والفلسطينيين من الانضمام إلىٰ المفاوضات[10]. وشعر كل من كارتر

---

(9) وفقاً لما ذكره كمال حسن علي: إن السادات حساساً جداً بعد قمة بغداد لقضية أولوية الالتزامات وأدى هذا إلىٰ إبطاء المفاوضات من الجانب المصري. مقابلة أجريت في القاهرة في 4 شباط/ فبراير 1985.

(10) Carter, Keeping Faith, p. 409; Brzezinski, Power and Principle. PP. 276-77; and Vance, Hard Choices, p. 238.

وڤانس، أنه يجب أن يعملا على تحديد جدول أعمال من أجل الضفَّة الغربيَّة وغزّة. حتى لو كان يعني ذلك تأخير توقيع المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية. وكانت مشاعرهما كالعادة أكثر تعاطفاً مع السَّادات.

في الأيام القليلة التالية، عمل الفريق الأَمريكي على استكمال نص المعاهدة وجميع ملاحقها، بالإضافة إلىٰ رسالة حول الضفَّة الغربيَّة وغزة. واستعرض كارتر الملف بكامله، وأصبح جاهزاً لعرضه على الإسرائيليين والمصريين في 11 تشرين الثاني/ نوڤمبر. وحاول ڤانس ودايان في جلسة عقدت في وقت متأخر من مساء اليوم نفسه في وزارة الخارجيَّة، حل بعض القضايا المتبقية استباقاً لاجتماع بين ڤانس وبيغن في اليوم التالي في نيويورك. وقال دايان لڤانس إن مجلس الوزراء الإسرائيلي مصمِّم على عدم الموافقة، على تسريع الانسحاب إلىٰ الخط المرحلي. وكان يميل إلىٰ الموافقة على موعد محدد للانتخابات في الضفَّة الغربيَّة وغزة، ولكن التاريخ ينبغي ألا يتوافق مع موعد الانسحاب المرحلي. أما بالنسبة إلىٰ نص المعاهدة فقد بدا دايان راضياً عنه[11].

بيد أن بيغن لم يكن يتمتع بذهن ذي طابع متساهل. فقد رفض الدفاع عن فكرة الموعد المحدد، وأعلم ڤانس يوم 12 تشرين الثاني/ نوڤمبر، أن دايان ليس لديه الصلاحية للتصرّف خلاف ذلك. وكرّر رفضه النظر في تسريع الانسحاب، وطالب بأن تأخذ المساعدة، وكأنه ينبغي أن يُكافأ على عناده، طابع المنحة وليس القرض. وقال إنه ارتكب خطأ في السَّابق، عندما طلب قرضاً وتعهّد بتسديد كل بنس منه.

---

(11) قام المصريون والإسرائيليون بتسريب النص الذي أعد في 11 تشرين الثاني/ نوڤمبر 1978 لمشروع المعاهدة إلىٰ الصحافة، وهو متاح في Meron Medzini, ed., Israel's Foreign Relations: Selected Documents, 1977-1979, vol. 5 (Jerusalem: Ministry of Foreign Affairs, 1981), pp. 577-81.

السَّادات عيل صبره

في تلك الأثناء كان كارتر يتصل بالسَّادات في القاهرة، لحثّه على القبول بالملف نفسه. وكان السَّادات مُستثاراً أكثر من المعتاد. وجادل مطولاً بأنه ينبغي عدم إعطاء معسكر الرافضين في بغداد اليد العليا. وهو لا بد أن يُظهر أنه قد حصل على شيء من أجل الفلسطينيين، في غزة على الأقل، قبل أن تكمل إسرائيل الانسحاب المرحلي. وهو سيكون راغباً في تأخير الانسحاب شهوراً قليلة، إذا كان ذلك يسمح بإجراء انتخابات الحكم الذَّاتي الفلسطيني، في الوقت ذاته الذي يعود فيه معظم سيناء. وقال السَّادات بشيء من الارتباك، إنه لن يوافق على المرحلة الأولى من الانسحاب، بدون بدء الحكم الذَّاتي في غزة على الأقل. وأوضح كارتر أنه لا يحبّذ معاملة غزّة بشكل مغاير للضفة الغربية. وقال إنه ينبغي إجراء الانتخابات في كلتا المنطقتين بحلول عام 1979.

كرَّر السَّادات القول بأنه ينبغي أن تتزامن المرحلة الأولى من الانسحاب مع اليوم الذي يبدأ فيه الفلسطينيون حكمهم الذاتي في الضفَّة الغربيَّة وغزّة، أَو مع الأخير على الأقل. واتهم بيغن بمحاولة التأجيل حتى بدء الانتخابات الأَمريكيَّة.

اتصل كارتر بعد ذلك ببيغن في نيويورك، موضحاً أن آفاق الاتِّفاق أصبحت الآن بعيدة تماماً. وردّ بيغن بقوله أن إسرائيل لم تخل بأي وعد برفضها التعجيل بالانسحاب. وما كان لوايزمان أن يوافق أبداً على مثل هذه الفكرة. وعلى أية حال ليس من حق مصر أن تستخدم القرار الإسرائيلي، كحجة لرفض إرسال سفير إلىٰ إسرائيل كما ألمح بطرس غالي. فأعاد كارتر التأكيد أن السَّادات سيلتزم بموافقته على إرسال سفيره في غضون الشهر الأول من الانسحاب المرحلي.

بعد عدة أيام، في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر، هتف بيغن لكارتر ليبلغه أن

الحكومة الإسرائيلية، قد صوّتت بالموافقة على نص المعاهدة وملحقاتها. وسرّ كارتر بذلك، ولكنّه سأل عن الرسالة المتعلقة بالضفَّة الغربيَّة وغزّة. فأجاب بيغن أن مجلس الوزراء رفض فكرة تحديد تاريخ معيّن في نهاية 1979، لإجراء الانتخابات في الضفَّة الغربيَّة وغزة. وأضاف بأن هناك مشكلات أخرى أيضاً. وأولها أن إسرائيل تريد أن تحل مشكلة الحصول على منحة من الولايات المتّحدة، للمساعدة في تغطية نفقات الانسحاب من سيناء، وأن إسرائيل تحتاج ثانياً إلىٰ ضمانات بشأن النفط، خاصة في ضوء الاضطرابات الجارية في إيران، وهي البلد الذي تحصل منه إسرائيل عادة على نفطها.

في 30 تشرين الثاني/ نوڤمبر تسلم السفير الأَمريكي في القاهرة هيرمان اليتس، رسالة من السَّادات إلىٰ كارتر، ينتقد فيها بيغن بشدة لرغبته في الوصول إلىٰ سلام منفرد فحسب. ووصلت المحادثات إلىٰ مفترق طُرق. وأصبح الوجود المصري في غزّة أساسياً الآن. وبات من المستحيل القبول بالمادة السادسة من المعاهدة بشأن أولوية الالتزامات، كما أن المادة الرابعة تحتاج إلىٰ تعديل، بحيث لا يفهم منها أنّها تفرض قيوداً دائمة على القوَّات المصرية في سيناء. وقال السَّادات، إنه عندما تنصلت إسرائيل من وعدها بشأن التعجيل بالانسحاب، فإنَّها قد أخلّت بالمعادلة المتعلّقة بالتبادل المبكر للسفراء. وقال إنه لا يستطيع أن يوافق على إرسال سفيره بعد شهر واحد من الانسحاب المرحلي. وزود السَّادات الأَمريكيين بنص رسالة من 16 صفحة يزمع إرسالها إلىٰ بيغن.

كان قرار السَّادات أكثر إيجابية بإيفاد رئيس وزرائه، مصطفى خليل، إلىٰ واشنطن للتشاور مع كارتر. فقد ترك خليل انطباعاً جيداً لدى الأَمريكيين بوصفه رجلاً عاقلاً ومتحدثاً قديراً باسم الجانب المصري. وعند اجتماع خليل بكارتر في الأول من كانون الأول/ ديسمبر، أكد بقوة على أهمية تلازم الانسحاب الإسرائيلي إلىٰ الخط المرحلي مع إقامة سلطة الحكم الذَّاتي. كما أراد أيضاً أن

يراجع الفقرة السادسة من المعاهدة. واعترض كارتر على فكرة مراجعة المعاهدة، وإن كان قد اقترح إرفاقها بمذكرات تفسيريَّة.

بعد بضعة أيام اجتمع كارتر مع فريقه الخاص بالشرق الأَوسط، في 4 كانون الأول/ ديسمبر، لاستعراض تفاصيل المقترحات التي حملها خليل معه. وكان كل من كارتر وڤانس توّاقين إلىٰ معرفة الحد الأدنى الذي يمكن أن يقبل به السَّادات. وهل يصر على تاريخ محدّد لإجراء الانتخابات في الضفَّة الغربيَّة وغزّة؟ وكان كارتر يفضل صياغة أقل دقة للموعد المحدد، واعتقد أن السَّادات يمكن أن يقتنع ببعض التغييرات التجميليَّة في الألفاظ فيما يتعلَّق بالفقرة السادسة. ولكنه كان مقتنعاً بأن السَّادات سيصرّ على نوع من من العلاقة الصريحة بين تنفيذ اتِّفاق سيناء، وإقامة الحكم الذَّاتي في الضفَّة الغربيَّة وغزّة. وأشار بريزينسكي إلىٰ أن اتِّفاقيات كامب ديڤيد مبهمة بالنسبة لمسألة الربط، ولكن كارتر أجاب بأن السَّادات كان على صواب، في أن الاتِّفاقيات تتضمن درجة ما من الربط[12].

أضاف هاميلتون جوردان رأياً مفاده، أنه لا يمكن أن يساعد كارتر من الناحية السياسية في اللحظة الراهنة، سوى نجاحه في المفاوضات. وعندما تُوقع المعاهدة سيكون كارتر في موقف أقوى لمعالجة قضايا الضفَّة الغربيَّة وغزة. وبدا كارتر راغباً في الإقدام على بعض المجازفات السياسية. وطلب من ڤانس أن يضغط على إسرائيل بقوة حتى، ولو أدَّى ذلك إلىٰ خسارته للانتخابات والتأييد اليهودي[13].

---

(12) Ezer Weizman, The Battle for Peace (Bantam Books, 1981), p. 375, يتفق أساساً مع كارتر والسادات، عندما يكتب بأن من السذاجة أن يعتقد أحد بأنه لا توجد رابطة بالمرة بين الاتفاقين. وعلى كل حال، فقد وقع الاتِّفاقان معاً.

(13) Brzezinski, Power and Principle, pp. 277-78.

ڤانس يتوجه إلىٰ الشرق الأَوسط

انطلق ڤانس إلىٰ القاهرة في التاسع من كانون الأول/ ديسمبر، 1978، وفي ذهنه هدفان واضحان واقتراح جديد. لقد أراد أولاً أن ينجز المفاوضات بشأن نص المعاهدة، وأراد ثانياً أن يتأكّد، أن الرسالة الخاصة بالضفَّة الغربيَّة وغزة، ستذكر تاريخاً محدداً هو نهاية 1979 لإقامة الحكم الذَّاتي، أَو على الأقل لإتمام المفاوضات قبل إجراء الانتخابات.

وكانت فكرة ڤانس الجديدة قد تولّدت من ذهن كارتر، استجابة لقناعته بأن السَّادات سيكون مُصرّاً على نوع من الربط. وكانت اتِّفاقيات كامب ديڤيد قد حدَّدت، أن تُقام العلاقات الدبلوماسيَّة بعد الانسحاب المرحلي من سيناء، ولكنها لم تحدّد الموعد الذي يتم فيه تبادل السفراء. وكان كارتر قد أقنع السَّادات في وقت سابق أن يتم التبادل على الفور، ولكن بعد أن أسقط الإِسرائيليون فكرة التعجيل بالانسحاب، لم يعد الموقف المصري مؤكداً.

وشعر كارتر أنَّه سيكون من المبرّر بالنسبة للسادات، أن يقول بأنه سيقيم العلاقات الدبلوماسيَّة بعد الانسحاب المرحلي، وأن تبادل السفراء لن يتم قبل أن تقام سلطة الحكم الذَّاتي في الضفَّة الغربيَّة وغزة. وكان من المحتمل أن يرحب بهذا الشكل من الربط، ومن المحتم أن يكون ذلك سبباً لشعور بيغن بالرعب.

التقى ڤانس بالسَّادات على انفراد في العاشر من كانون الأول/ ديسمبر واستعرض الموقف الجديد حول توقيت تبادل السفراء. سُرَّ السَّادات كما كان متوقعاً. وبالمقابل أظهر مرونة فيما يتعلَّق بالقبول بتاريخ مستهدف، بدلاً من تاريخ محدّد لإقامة سلطة الحكم الذَّاتي. كما وافق على أن تبقى الفقرة السادسة من دون تغيير تقريباً، على أن تضاف إليها مذكرة تفسيريَّة، توضح أن هذه المعاهدة، ليست لها الأسبقية على المعاهدات الأخرى التي تكون مصر طرفاً

فيها. وأراد السَّادات أن يُذكِّر أيضاً في الرسالة الجانبية إمكانية البدء بسلطة الحكم الذَّاتي في غزة أولاً، كما أدرج حكماً بشأن تمركز ضبّاط اتصال مصريين في غزَّة، بسبب الدور الإداري السابق لمصر فيها.

ومساء يوم 12 كانون الأول/ ديسمبر، التقى السَّادات وڤانس ثانية لاستعراض ملف المعاهدة بأكمله. وفي هذا الاجتماع، قال السَّادات: إنه مستعد لقبول كل ما جاء في هذا الملف، ولكنه أكَّد أمام ڤانس أنه ذهب إلىٰ نهاية المطاف. وتمنّى على ڤانس ألاّ يعود إليه ويطلب مزيداً من التنازلات، إذ لم يعد هناك، على حد تعبيره، أية فرصة أخرى لحل وسط. لقد أراد أن تكون الولايات المتّحدة إلىٰ جانبه في هذه الجولة الأخيرة. قال ڤانس: إنه سيفعل كل ما في وسعه.

كان ڤانس يعي، وهو يتوجّه إلىٰ إسرائيل، أن موعد الثلاثة أشهر النهائية لإنجاز المفاوضات يقترب. وكان يتمنى، أن يتم التوصّل إلىٰ اتِّفاق حول الملف بكامله قبل 17 كانون الأول/ ديسمبر. وعرف أنه ستكون هناك مساومات صعبة في إسرائيل، ولكن كان لديه تعليمات كارتر الواضحة، بالضغط على الإسرائيليين بشدَّة.

بدأ ڤانس اجتماعه مع بيغن ورفاقه، باستعراض التطور الأخير في الموقف المصري. وشرح بأنه أقنع السَّادات بإسقاط مطالب تغيير المعاهدة، والموعد المحدد لإقامة الحكم الذَّاتي. بيد أنَّه ستكون هناك بعض المذكرات التفسيريَّة حول الفقرتين الرابعة والسادسة. وتحدَّث ڤانس أيضاً عن فكرة التاريخ المستهدف، وإمكانية الوصول إلىٰ اتِّفاق حول غزّة أولاً. ثم شرح موقف السَّادات الجديد حول عدم تبادل السفراء، إلاَّ بعد أن تُقام سلطة الحكم الذَّاتي.

بدا بيغن، المرتاب دوماً بوجود تواطؤ أَمريكي ـ مصري، متوتراً خلال هذا العرض. وعندما أنهى ڤانس عرضه لم يستطع بيغن أن يكتم غيظه. واتهم

السَّادات بالانحراف عن اتِّفاقيات كامب ديڤيد، وخاصة عن وعده بتبادل السفراء بعد الانسحاب المرحلي. ورفض فكرة أن يكون لمصر أي دور خاص في غزّة، وأصرّ على أن إسرائيل لن تقبل أبداً بموعد مستهدف لإنشاء سلطة الحكم الذَّاتي. كما لم ترق له فكرة المذكرات التفسيريَّة. فهي تبدو أنَّها تخفِّف من قوة معاهدة السَّلام، وربما تفتح ثغرات تسمح لمصر بعدم الوفاء بالتزاماتها.

استفاض بيغن بعد ذلك في استعراض جميع التنازلات التي قدّمها، وجميع المخاطر التي يُطلب من إسرائيل أن تُقدم عليها. وقال إن الولايات المتّحدة تساند مصر بصورة غير عادلة، في الوقت الذي كان ينبغي عليها أن تساند إسرائيل.

تمكَّن ڤانس في النهاية، من تهدئة مخاوف إسرائيل حول القضية الضئيلة الأهمية، المتعلِّقة بالمذكرة التفسيريَّة للمادة الرابعة من المعاهدة. وأبدى دايان بعض الاهتمام بفكرة البدء بالحكم الذَّاتي في غزّة أولاً. وأخبر ڤانس على انفراد، أنَّه قد توجد طريقة لجعل إسرائيل تقبل بتأخير تبادل السفراء، إلاَّ أنه ينبغي عدم الإفصاح عن هذه النقطة في رسالة. ينبغي أن يبقى أي تأخير في تبادل السفراء مبهماً إلىٰ ما بعد توقيع المعاهدة، وعندئذٍ يستطيع السَّادات أن يقول ما يشاء. بيد أنه كان من الواضح أن دايان لم يكن يتكلَّم باسم بيغن بشأن هذا الاقتراح.

اضطر ڤانس إلىٰ مغادرة الشرق الأَوسط قبل الموعد المقرّر. فقد اتُخذ القرار بالإعلان عن تطبيع العلاقات مع الصين، وأراده كارتر أن يكون موجوداً في واشنطن في هذه المناسبة. وكان لدى ڤانس ما يكفي من الوقت، لوقفة قصيرة في القاهرة قبل أن يغادر. وهناك أبلغ ڤانس السَّادات بردّ فعل بيغن الغاضب، فابتسم السَّادات تعبيراً عن سروره. وقال ڤانس إنه أعلم بيغن على انفراد، أن الولايات المتّحدة تؤيِّد مصر في موقفها.

وفي طريق العودة إلىٰ واشنطن، تلقى ڤانس خبراً يفيد أن مجلس الوزراء قد اجتمع وأصدر البيان التالي: «ترفض الحكومة الإسرائيلية موقف حكومة الولايات المتّحدة وتفسيرها للمقترحات المصرية». وكانت تلك من المرّات القليلة التي شعر فيها ڤانس بغضب حقيقي. فقد كان يميل إلىٰ أن تظل المفاوضات هادئة مؤقتاً. وها هي الأمور تصل إلىٰ طريق مسدود، ولا يمكن عمل شيء آخر في الوقت الحاضر.

الطريق المسدود

مع اقتراب نهاية عام 1978، كانت آفاق السَّلام في أي مكان من الشرق الأَوسط تبدو قاتمة. إذ لم تكن المحادثات المصرية ـ الإسرائيلية وحدها تواجه طريقاً مسدوداً، بل كانت إيران أيضاً في حالة غليان. كان نظام الشاه على حافة الانهيار، ولم يكن أحد في واشنطن يعرف كيف يمكن التصرّف حيال ذلك[14].

وطوال الأشهر التالية، تأثر التفكير الأَمريكي بشأن مفاوضات كامب ديڤيد بما كان يجري في إيران. كان ميزان القوى الاستراتيجي في المنطقة يتغيّر، ومواقف الطرفين المتفاوضين تزداد تصلّباً. وأظهر ردّ فعل إسرائيل أنَّها أصبحت أشد إصراراً على أن تكون المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية، مستقلّة عن أية التزامات تخصّ الفلسطينيين. والأكثر من ذلك أن الحصول على النفط المصري، بات ذا أهمية خاصَّة بعد أن جف الإنتاج الإيراني، الذي كان المصدر الرئيسي لإمدادات النفط إلىٰ إسرائيل حتى الآن. وكان من شأن مشهد اكتساح المتطرفين الدينيين لنظام حكم موال لأَمريكا في بلد مسلم، أن يهز من قيمة وعود السَّادات على المدى الطويل.

وكانت الولايات المتّحدة، كالعادة، موضع تجاذب من جهات عدّة. فقد

---

(14) Gary Sick, All Fall Down: America's Tragic Encounter with Iran انظر Random House, 1985), pp. 130-40.

زادت الثورة الإيرانية من أهمية إنجاز مفاوضات السَّلام، بين بيغن والسَّادات بنجاح. ولم تكن معاهدة السَّلام مطلوبة لأغراض استراتيجية فحسب، فكارتر كان بحاجة إلىٰ انتصار سياسي ليعوِّض الفشل الهائل في إيران. وفي الوقت نفسه كان كارتر يتعاطف مع حجّة مصر، بأنَّه لا ينبغي لها أن تنعزل عن بقية المنطقة بسبب السَّلام مع إسرائيل. كما كان يريد، إن أمكن ذلك، أن يستطيع السَّادات الدفاع عن تعامله مع إسرائيل في مواجهة الأنظمة العربية المعتدلة. وبدا دور مصر المحتمل، كقوة من عوامل الاستقرار في العالم العربي ضرورياً الآن، حيث أضحت إيران مصدراً جديداً لعدم الاستقرار في المنطقة.

وباختصار كان الدور الأَمريكي في هذه المرحلة من مفاوضات السَّلام، متأثِّراً بصورة بالغة بكل من إيران والتطورات السياسية الداخلية. وقدمت تطورات الأحداث في إيران، المبرر العقلاني الاستراتيجي للضغط من أجل استكمال مسيرة كامب ديڤيد، في حين كان جدول الأعمال السياسي يذكر كارتر، بأنه سرعان ما يتوجب عليه أن يحول اهتمامه إلىٰ أمور أخرى، وتحديداً إعادة ترشيح نفسه لانتخابات الرئاسة. وكان بحاجة إلىٰ نجاح دراماتيكيّ وسريع، وإلاَّ فإنه سيضطر إلىٰ التراجع عن الانغماس بأكثر من ذلك في المفاوضات، ويأمل ألا يتهمه الناخبون بأنَّه أضاع فرصة لتحقيق السَّلام بين إسرائيل وأكبر بلد عربي. وكان كارتر قد استثمر الكثير من رصيده في عمليَّة السَّلام حتى ذلك الحين، وهذا ما جعله يعقد العزم على القيام بمحاولة أخيرة من أجل التوصل إلىٰ اتِّفاق.

التوجّه إلىٰ المجازفة

أمضى ڤانس، بعد عودته إلىٰ واشنطن في منتصف شهر كانون الأول/ ديسمبر 1978، عطلة نهاية الأسبوع في كامب ديڤيد مع كارتر، لمناقشة جدول أعمال السياسة الخارجيَّة لعام 1979. وكان الرئيس يشعر أن الأمور تتداعى في الشرق الأَوسط، كما أن التعامل مع تلك المنطقة أضحى أثقل أعبائه السياسية،

ومستنفداً للوقت على نحو لا يصدّق. ولكن المخاطر كانت شديدة، إلىٰ درجة أنه لا يمكن ترك المفاوضات تفشل. وعزم كارتر «على التحرك بقوة تجاهها، وعدم تأجيل المناقشات الصعبة، «حتى ولو كانت تُكلفنا الكثير على صعيد السياسة الداخلية»[15].

في 23 كانون الثاني/ يناير، 1979، بعث بريزينسكي بمذكرة إلىٰ الرئيس، يفصح فيها عن مخاوفه بشأن القضية العربية ـ الإسرائيلية، وأورد فيها: إن الأحداث قد تجعل انتهاجنا لمثل هذه الاستراتيجية صعباً، ولكنني على قناعة راسخة أن علينا، من أجل مصلحة الحزب الديمقراطي، أن نتجنّب موقفاً نعمل فيه باستمرار على تأجيج أكثر المشكلات استثارة، بالنسبة للجالية اليهودية الأَمريكيَّة (الضفة الغربية، الفلسطينيون، منظّمة التّحرير الفلسطينية) بدون تحقيق أي اختراق باتجاه الحل. ولا أعتقد أنَّنا، في السنة الانتخابية القريبة، سنقنع الإسرائيليين بأن لدينا عليهم نفوذاً ذا شأن، وخاصة حول قضايا كهذه... لم يبق أمامنا إلاَّ القليل من الوقت[16].

في السادس من شباط/ فبراير كتب كارتر إلىٰ كل من بيغن والسَّادات، يسألهما الموافقة على اللقاء في واشنطن، في اجتماع يضم دايان ومصطفى خليل وڤانس. ولسوف تبدأ المحادثات في 21 شباط/ فبراير وتعقد في كامب ديڤيد.

محادثات كامب ديڤيد

قام فريق الشرق الأَوسط، تحضيراً لمحادثات كامب ديڤيد، بواحدة من عمليات التقييم الدورية التي يجريها. وبدا من الواضح أن كارتر لا بد أن يعالج بعض الموضوعات مباشرة مع بيغن والسَّادات. وكان العرب والإسرائيليون

---

(15) Jimmy Carter. Keeping Faith: Memoirs of a President (Bantam Books, 1982), p. 412.

(16) مذكرة مرفوعة من بريجينسكي لكارتر، 23 كانون الثاني/ يناير 1979.

معاً، يخشون أن تضل الولايات المتّحدة طريقها. كان النجاح الوحيد المحتمل لكارتر في ميدان السياسة الخارجيَّة، هو معاهدة سلام مصرية ـ إسرائيلية. وتعرف كلتا الدولتين، أن الولايات المتّحدة تحتاج إلىٰ نجاح بعد إيران، واستخلصت إسرائيل، أن كارتر لن يقاتل بعنف من أجل الضفَّة الغربيَّة.

أدرك كارتر أنه ينبغي أن يجتمع ثانية بالزعيمين المصري والإسرائيلي. وفيما كان يبحث عن أفكار جديدة، وجد أن السَّادات لا يرغب في الحديث عن الضفَّة الغربيَّة. وتكهن الرئيس أمام مستشاريه في شؤون الشرق الأَوسط أن السَّادات، في الحقيقة «لا يلقي بالاً إلىٰ الضفَّة الغربيَّة»؛ وإنما هو أكثر اهتماماً بغزّة. فإذا ما أسقط اهتمامه بالضفَّة الغربيَّة، فإنه يستطيع أن يحصل على معاهدة منفردة مع إسرائيل، ويحصل على شيء ما في غزّة، ويخرج حسين.

وأعلن كارتر بوضوح أنه لا يرغب في مواجهة علنية مع إسرائيل. هذا وقت التقدم في المفاوضات بمجملها، مع ترك التفاصيل كي تُحل فيما بعد. واعترف كارتر بأنَّه يتحمّل بعض الملامة عن تحريض السَّادات على ربط تبادل السفراء مع إقامة الحكم الذَّاتي، ولكن ينبغي على السَّادات الآن أن يتخلَّى عن هذه المطالبة بالربط. وقال كارتر أيضاً إن هناك خطأين ارتُكبا في كامب ديڤيد. لقد جرى الكثير من التأكيد على توقيت تبادل السفراء، وما كان ينبغي على السَّادات أن يوافق على التفاوض بديلاً عن الملك حسين، إذا كان الأردن قد رفض الانضمام إلىٰ المفاوضات.

بدأت الجولة الثانية من محادثات كامب ديڤيد في 21 شباط/ فبراير. وكان ڤانس ودايان وخليل أبرز المشاركين يصاحبهم عدة مستشارين. وتابع خليل إصراره على أن مصر لا تستطيع أن تنعزل، وخاصة مع ما يجري من اضطراب في إيران. وينبغي أن تكون أية معاهدة قابلة للدفاع عنها أمام الرأي العام العربي المتعقل. وفيما يتعلَّق بالتفاصيل، أظهر خليل بعض الاهتمام بأن

تجري الانتخابات في غزّة فقط، وألمح إلىٰ أن تبادل السفراء لا يحتاج بالضرورة أن يكون مرتبطاً بالتطورات في الضفَّة الغربيَّة وغزّة.

كان الهامش المتاح لدايان للتفاوض ضئيلاً، وكرّر القول إن على ڤانس أن يتعامل مباشرة مع بيغن في القضايا الأساسية. ولكنه ألمح إلىٰ أن إسرائيل يمكن أن تكون قادرة على تقديم بعض المبادرات الفردية تجاه الفلسطينيين، وهي نقطة ألحّ عليها المصريون بشدَّة.

بدت المحادثات على هذا المستوى لا تبشّر بالكثير. ففيما كان لدى مصطفى خليل سلطة التفاوض، كان دايان يفتقر إلىٰ ذلك. وهكذا دعا كارتر بيغن للانضمام إلىٰ المحادثات. وفي 27 شباط/ فبراير رفض مجلس الوزراء الإسرائيلي توصية دايان، بأن يحضر رئيس الوزراء المحادثات؛ بدعوى أنه لا ينبغي على بيغن، أن يشارك في اجتماع قمة مع مصطفى خليل، بل مع السَّادات فقط. اغتاظ كارتر من هذا القرار، وعزم على أن يطلب من بيغن الحضور إلىٰ واشنطن للقاء معه. وكانت الأمور تبدو متجهة إلىٰ ذروتها.

كارتر وبيغن في واشنطن

في 28 شباط/ فبراير 1979 دعا كارتر كبار مستشاريه، وهم نائب الرئيس وولتر مونديل، وڤانس، وبريزينسكي، وهاميلتون جوردان، للاجتماع به تحضيراً للقائه مع بيغن. وقال بريزينسكي بصراحة إن إسرائيل تبدو راغبة في سلام منفرد، ولا ترغب في أن يعاد انتخاب كارتر. ووافقه جوردان على هذا. واستخلص مونديل من ذلك، أنه ينبغي على كارتر لهذا ألا يواجه بيغن، وألاَّ يتولَّى الأمور بنفسه، ويدعها تأخذ مسارها الطبيعي[17].

---

(17) انظر Zbigniew Brzezinski, Power and Principle: Memoirs of the National Security Adviser, 1977-1981 (Farrar, Straus and Giroux, 1983), p. 279. يعتقد بريجينسكي أن إيران جعلت من المستحيل على كارتر أن يتنحى جانباً، فهو يقول «إن السماح بضياع اتّفاقات كامب ديڤيد يعني تحويل نصر إلىٰ كارثة، بما في ذلك من عواقب لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة=

عقدت الجلسة الأولى بين كارتر وبيغن يوم الجمعة في الثاني من شباط/ فبراير 1979. بدأ بيغن كلامه بمطالعة قوية، مفادها أنه ينبغي على الولايات المتّحدة أن تساعد إسرائيل، لأنها وحدها التي تعترض الطريق أمام استيلاء السوفييت على الشرق الأَوسط برمته. وتابع بأن إسرائيل تستطيع المساعدة في الحيلولة دون هيمنة الشيوعيين على السلطة في العربية السعودية، واشتط في القول إلىٰ حد عرضه على الولايات المتّحدة منحها قاعدة جوية في سيناء، كان قد وعد من قبل بإعادتها إلىٰ مصر. ولم يكن لأي من هذه الملاحظات تأثير يُذكر على كارتر.

وانتقل بيغن بعد ذلك إلىٰ القضايا المعلقة في المفاوضات. وقال إن المحادثات تواجه أَزمة عميقة. والتفسيرات الأَمريكيَّة للمادة السادسة بشأن أولوية الالتزامات، تعادل جعل السَّلام بين مصر وإسرائيل متوقفاً على إنجاز سلام شامل في المنطقة. ومثل هذا الربط سيسمح لمصر بأن تستخدم أية ذريعة لتمزيق المعاهدة. وأضاف بيغن بأنَّه متأكّد أن أحد زعماء مصر القادمين سيوصي بمثل ذلك. وقال: إن مذكرات تفسيريَّة لن تكون مقبولة. ولا بدّ أن يبقى نص المعاهدة دون تغيير سواء رضي السَّادات بذلك أم لم يرض.

وأثار بيغن بعد ذلك، اعتراضات على الرسالة الجانبية التي تعالج الضفة الغربية وغزّة. وقال: إنَّها تنطوي على خروج عن اتِّفاقات كامب ديڤيد. وليس هناك سبب يدعو إلىٰ فصل الضفَّة الغربيَّة عن غزة، كما يريد السَّادات الآن،

= للشرق الأَوسط ككل». وكان كارتر في ذلك الوقت قد خلص أيضاً إلىٰ أن كل ما يمكن تحقيقه هو سلام منفصل، تعقبه مفاوضات مطولة بشأن الضفَّة الغربيَّة وغزة. Carter, Keeping Faith, p. 413. وكان بريجينسكي قد ذكر في مذكرة مرفوعة إلىٰ كارتر حررت في 28 شباط/ فبراير 1979 أن بيغين يعتقد بأنه يستطيع تحمل الفشل وأن كارتر لا يستطيع ذلك. «إنه يعتقد أن حقائق السنة الانتخابية ستغل أيدينا في المفاوضات بشكل متزايد». وكان من الواضح أيضاً إنه يتعين على الولايات المتّحدة أن تكون سخية جداً في معونتها لحمل إسرائيل على التزحزح عن موقفها بشأن القضايا المتبقية في المعاهدة، فقد أصبحت القضايا الثنائية حينئذ على نفس القدر من الأهمية كالخلافات المصرية الإسرائيلية.

ولكن إذا كانت مصر مستعدة للتخلي عن كل اهتمام بالضفَّة الغربيَّة، فيمكن لإسرائيل أن تنظر في مناقشة مسألة غزّة وحدها مع مصر. ولكن غزّة لن تكون عندئذٍ سابقة لما يمكن عمله فيما بعد في الضفَّة الغربيَّة.

وكان الاعتراض الآخر في قائمة اعتراضات بيغن، فكرة تمديد تاريخ مستهدف لانتخابات سلطة الحكم الذَّاتي. فإذا لم يتم الوفاء بهذا التاريخ لسبب ما، فإن إسرائيل قد تتهم بانتهاك المعاهدة مع مصر، وقد تنكث مصر عندئذٍ ببعض التزاماتها. إن إسرائيل لا يمكن أن تقبل بهذا الربط ما بين المعاهدة، ومستقبل الضفَّة الغربيَّة وغزّة.

وأخيراً تحوّل بيغن إلىٰ مسألة النفط، وقال إنه منذ توقيع اتِّفاقيات كامب ديڤيد، فقدت إسرائيل إمكانية الحصول على نفط إيران، وإسرائيل تحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى، إلىٰ ضمان أكيد من كل من مصر والولايات المتّحدة بتلبية احتياجاتها من النفط. وإذا رفضت مصر ذلك فإن إسرائيل لن تجلو عن حقول النفط في سيناء.

كان كارتر محبطاً جداً من هذا اللقاء. إذ لم يكن يبدو أي مخرج. ومع هذا فقد بدا ڤانس مستعداً لمواصلة المحادثات، على مائدة الغداء في وزارة الخارجيَّة.

استغرق ڤانس وفريقه بعض الوقت، لوضع صياغة جديدة للمادة السادسة والتاريخ المستهدف للانتخابات في الضفَّة الغربيَّة وغزّة. وكان أبرز التغييرات هنا، ربط التاريخ المستهدف باستكمال المفاوضات بين مصر وإسرائيل، وليس بإجراء الانتخابات فعلياً. وفي الوقت نفسه عقد كارتر اجتماعاً مع كبار مستشاريه، حيث طرح إمكانية سفره إلىٰ الشرق الأوسط، للوصول بالمفاوضات إلىٰ خاتمة درامية. ورحّب هاميلتون جوردان بشكل خاص بهذه الفكرة. وفيما بعد وصف كارتر نفسه هذا الاقتراح، بأنه «ناجم عن اليأس»[18]. وفي المساء عقد كارتر مع بيغن اجتماعاً آخر منفرداً وغير مثمر.

---

(18) Carter, Keeping Faith, p. 416.

صباح يوم الأحد في الرابع من آذار/ مارس تقرَّر أن تعد الجلسة الأخيرة بين الزعيمين. وقد اجتمع الجانبان على خلفية رسالة جاءت من السَّادات، وفيها يقول بأنه يخطط للذهاب إلىٰ واشنطن لإدانة بيغن على تصلّبه. وكان كارتر قد بدأ يفكّر أن أفضل طريقة للتقدم بالنسبة له، أن يذهب إلىٰ الشرق الأَوسط، إذ أنه لم يكن ليرحب، بأن يخطف السَّادات منه الأضواء في واشنطن، بالإدلاء بإدانات طنانة ضد إسرائيل. لذا فقد بذلت الجهود لحل بعض القضايا، وبالتالي تبرير الرحلة التي سيقوم بها الرئيس إلىٰ المنطقة.

مما أثار بعض الدهشة، صباح الأحد كان بيغن رائق المزاج بعض الشيء صباح الأحد، وعرض ڤانس الصياغات الجديدة للمادة السادسة، وبعد مناقشة قصيرة باللغة العبرية بين أعضاء الوفد الإسرائيلي، قدّم بيغن اقتراحاً بتغيير طفيف في الصياغة، كما وافق أن يسعى للحصول على موافقة حكومته، مشترطاً أن تسحب الولايات المتّحدة رسمياً اقتراحها القانوني السابق حول المادة السادسة. وبالمثل قال بيغن إن الاقتراح الأَمريكي الجديد بشأن تحديد تاريخ مستهدف لإتمام المفاوضات حول الحكم الذَّاتي، هو اقتراح جاد وسيكون محط أنظار أعضاء حكومته.

وبقيت مشكلة إمدادات النفط، بالإضافة إلىٰ توقيت تبادل السفراء. وألمح كارتر، إلىٰ أنه سيعالج الموضوعين مباشرة مع السَّادات، للوصول إلىٰ حل مُرضٍ لكليهما. وكان من دواعي دهشته أن وجد بلاده وإسرائيل أصبحتا متفقتين على معظم القضايا. وبدا أن السبب لا يعود إلىٰ اقتناع بيغن بمنطق كارتر بقدر ما يعود إلىٰ الصياغات الأَمريكيَّة الجديدة، التي ذهبت إلىٰ أبعد مدى ممكن، حتى تتغلَّب على الشكوك الإسرائيلية. ولا بد أن بيغن قد تأكّد أن الوقت قد حان، للإطباق على الصفقة الثنائية مع السَّادات.

ما إن انفض الاجتماع، حتى بعث كارتر برسالة إلىٰ السَّادات يبلغه فيها أنّه تم إحراز بعض التقدّم في المباحثات، وأنه يريد ألا يدلي السَّادات بأي

شيء، علناً، وألا يلزم نفسه بشكل خاص بالمجيء إلىٰ واشنطن. وقال الرئيس إنه في حقيقة الأمر يفكر في القيام برحلة إلىٰ الشرق الأَوسط في غضون الأيام القليلة القادمة.

وفي اليوم التالي، 5 آذار/ مارس 1979، وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي على جميع المقترحات الأَمريكيَّة الجديدة. وشعر كارتر الآن أن النجاح بات في متناول اليد، وأن رحلته إلىٰ الشرق الأَوسط ستثمر اتِّفاقية للسَّلام ودفعة سياسية هو بأمسّ الحاجة إليها.

وقرّر كارتر على الفور، أن يبعث بريزينسكي إلىٰ القاهرة لمقابلة السَّادات. وكان يريد من مستشاره أن يجري مراجعة استراتيجية واسعة مع الرئيس المصري، ويحيطه علماً بالمقترحات الجديدة ويلتمس منه تأييدها، وأن يخبر السَّادات «بصورة خاصة جداً أن الوضع السياسي الداخلي للرئيس يزداد صعوبة، بل وإن بيغن يرغب في أن يُهزم الرئيس»[19].

التقى بريزينسكي مع السَّادات، في السادس من آذار/ مارس وسلّمه رسائل الرئيس. وأوضح السَّادات أن الصياغات الجديدة لا تسبّب مشكلة بالنسبة له. ولكنه كان عازفاً عن فكرة إيفاد سفير إلىٰ إسرائيل بعد الانسحاب المرحلي. وبعد ذلك أخبر السَّادات بريزينسكي بـ «سلاحه السرِّي» البالغ الأهمية ـ اقتراح يمكن لكارتر أن يبلغه إلىٰ بيغن، لبناء خط أنابيب للنفط يمتد من حقول سيناء مباشرة إلىٰ إسرائيل. ووصم السَّادات الإسرائيليين بالبلاهة لتجاهلهم اقتراحه بشأن غزّة، وقال إنه سيفعل كل ما في وسعه من أجل أن

---

(19) Brzezinski, Power and Principle, p. 282 لم يتذكر كارتر في مقابلة أجريت معه في 22 أيار/ مايو 1985 أنه بعث بأي رسالة من هذا القبيل إلىٰ السادات. وتذكر بريجينسكي أنه في مقابلة أجريت معه في 3 حزيران/ يونيو 1985 بشيء من التفصيل محادثته مع كارتر. ونظراً لأن بريجينسكي كان يحمل رسالة «سياسية» من كارتر إلىٰ السادات، فإن فانس لم يعترض على ذهابه إلىٰ القاهرة.

تحقّق زيارة كارتر نجاحاً كبيراً. وأضاف أن المعاهدة ينبغي أن توقّع أثناء وجود كارتر في الشرق الأَوسط. وإذا ما سار كل شيء على ما يرام، فإن السَّادات قد يدعو بيغن إِلىٰ القاهرة من أجل التوقيع. وكان كارتر سعيداً جداً بهذا الاحتمال.

كارتر يتوجه إِلىٰ الشرق الأَوسط

عند وصول كارتر إِلىٰ القاهرة في السابع من آذار/ مارس 1979، كان لديه الكثير من الأسباب التي تجعله يعتقد أن رحلته ستتوج بالنجاح. فقد كان كلام السَّادات يفيد بأنه يفوض كارتر تفويضاً مطلقاً للتفاوض مع إِسرائيل، بشأن النص النهائي للمعاهدة[20].

أمضى كارتر الكثير من الوقت في مصر، وهو يحتفل بالعلاقات الوثيقة بين مصر والولايات المتّحدة. وكان السَّادات قد هيأ عرضاً مثيراً يتضمن رحلة بالقطار إِلىٰ الإسكندرية، كشفت للرئيس الأَمريكي عن جماهير غفيرة وأكثر ودّاً مما تعود على رؤيته في وطنه.

وقبل أن يغادر كارتر بوقت قصير متوجهاً إِلىٰ إِسرائيل، اجتمع ووزير خارجيَّته ڤانس مع السَّادات، وكبار مستشاريه في استراحة المعمورة في الإسكندرية. وتعهد كارتر بأن يحقّق لمصر أفضل اتِّفاق ممكن أثناء وجوده في إِسرائيل، وكان يتكلم وكأنَّه يمسك بيده تفويضاً من السَّادات. وعندما تصبح المعاهدة حقيقة واقعة، فإِن الولايات المتّحدة ومصر تستطيعان التخطيط لبناء

(20) كان كارتر قد اتصل بالسادات هاتفياً في 5 مارس ليخبره بزيارة بريجينسكي، ووعده السادات بأن تحقق رحلة الرئيس نجاحاً كبيراً. وشعر كارتر بأن لديه ضماناً من السادات بأن المفاوضات لن تفشل بسبب أي خلافات أمريكيَّة مصرية. وكما كتب كارتر فيما بعد «مرة أخرى، أردت أن يحقق بيغين ما يريده بشأن عبارات معينة، واعتمدت على السادات في أن يبدي مرونة بشأن الصياغة وأن ينظر نظرة بعيدة إِلىٰ الآثار المترتبة على الاتِّفاق: Carter, Keeping Faith, p. 417.

علاقة مباشرة «واسعة النطاق» بين الحكومتين، في الميدانين العسكري والاقتصادي. وأعرب كارتر عن أمله في أن يقوم القطاع الخاص الأَمريكي، بالاستثمار في مصر بعد توقيع معاهدة السَّلام. وبالإضافة إلىٰ ذلك وعد كارتر باستخدام أقصى نفوذه لحمل الأردن والعربية السعودية على مساندة المعاهدة التي باتت حقيقة واقعة[21].

وفيما كان الرئيسان كارتر والسَّادات يتبادلان التهاني على تحقيق السَّلام، كان المسؤولون في وزارة الخارجيَّة المصرية يشعرون بالقلق. كانوا ما يزالون يرغبون أن يقنع كارتر الإِسرائيليين بالقيام بإِيماءات من جانب واحد تجاه الفلسطينيين، وكذلك يأملون في أن توافق إِسرائيل على شكل ما من أشكال المركز الخاص لمصر في غزّة. كذلك أرادوا بعض التعديلات الطفيفة في المعاهدة، تتضمَّن استبدال كلمة لا يتقبلونها بالمذكرات المتعلِّقة بالمادة السادسة. ووعد كل من كارتر وڤانس بأن يفعلا ما بوسعهما.

وصل كارتر إِلىٰ إِسرائيل مساء يوم السبت العاشر من آذار/ مارس 1979، وتوجه على الفور إِلىٰ القدس لحضور عشاء خاص مع بيغن. ومما أثار دهشة كارتر أن مضيفه أوضح بجلاء، أنَّه لا توجد فرصة لإِتمام المفاوضات، وتوقيع معاهدة السَّلام خلال وجوده في منطقة الشرق الأَوسط. غضب الرئيس الأَمريكي، وانتابه الشك بأن بيغن يريد له أن يفشل. وكان بيغن يدافع عن الإِجراءات، وقال إِنه لا بد أن تُتاح الفرصة للكنيست كي يناقش الاتِّفاق، قبل أن يصبح بالإِمكان توقيعه. وذكّر كارتر مضيفه بأن ذلك لم يكن ضرورياً بالنسبة لاتِّفاقيات كامب ديڤيد، ولكن بيغن لم يتزحزح عن موقفه.

لم يكن كارتر يتعاطف مع بيغن في أحسن الأحوال. لقد كانت بداية سيئة

---

(21) عقد كارتر أثناء وجوده في القاهرة اجتماعاً متوتراً مع جون وست سفيره في المملكة العربية السعودية. وقال له بعبارات لا لبس فيها أنه قد خاب أمله في السعوديين، وأمره بأن يكون قاطعاً في إخبار ولي العهد فهد بأنه يتوقع تأييداً سعودياً في المستقبل.

لبضعة أيام صعبة. فالمزاج المتفائل في القاهرة حل محله في القدس شكوك واتهامات متبادلة. وبدا ثانية، في تلك الأجواء، أن فرصة السَّلام يمكن أن تضيع.

وفي يوم الأحد، 11 آذار/ مارس، التقى كارتر وبيغن مع وفديهما بالكامل. وبدأ كارتر باستعراض السيناريو المفضل لديه. المفاوضات حول المعاهدة ينبغي أن تنجز خلال اليوم التالي أَو نحو ذلك؛ ولسوف يتوجه السَّادات إِلىٰ القدس للتوقيع؛ ثم ينتقل كل من بيغن، والسَّادات، وكارتر إِلىٰ القاهرة معاً من أجل احتفال آخر بالتوقيع.

وسرعان ما صب بيغن ماء بارداً على فكرة الرئيس. وشرح قائلاً: إِن مجلس الوزراء سيتداول حول الأمر برمّته. وبعد ذلك يتعيّن أن يصوت الكنيست قبل أي، توقيع على وثيقة بمثل أهمية معاهدة السَّلام. وكل هذا يستغرق أسبوعين على الأقل. وبعد ذلك طلب بيغن أن يستمع إِلىٰ الاقتراحات المصرية الجديدة.

لم ترق صياغة المذكرات المقترحة بشأن المادة السادسة للسادات ومستشاريه. وكانت تلك المذكرات قد أُدرجت بناء على رغبة السَّادات في تصوير المعاهدة المصرية ـ الإِسرائيليَّة بوصفها جزءاً من السَّلام الشامل الذي نصّت عليه اتِّفاقيات كامب ديڤيد. ومن أجل هذه الغاية توضح المذكرات أن المادة السادسة من المعاهدة، لا تتعارض مع إِطار السَّلام المتفق عليه في كامب ديڤيد، وأنه ينبغي ألا يُنظر إِلىٰ المعاهدة على أنَّها الأولوية على المعاهدات الأخرى التي يلتزم بها الطرفان. ونصَّت هذه المذكرات، تلبية لاهتمامات إِسرائيل، على أن هذه الأحكام «لا تنتقص» من فحوى المادة السادسة التي تفيد في جوهرها أن أحكام المعاهدة المصرية ـ الإِسرائيليَّة، سوف تحترم دون الالتفات إِلىٰ ما تتخذه أطراف أخرى من إِجراءات، حتى ولو نشأ تناقض مع التزامات أخرى.

انزعج المصريون من عبارة «لا تنتقص»؛ ولهذا اقترح كارتر أن توافق إسرائيل على إحلال العبارة التالية: «لا يفسر ما سبق (المذكرات الخاصَّة بالمادة السادسة) على أنه يتناقض مع أحكام المادة السادسة». ولم يكن هناك أي خلاف جوهري من وجهة النظر الأمريكيَّة. فالمقصود هو أنه ينبغي ألا ينظر إلىٰ مذكرات المادة السادسة على أنها تغيير في فحوى المعاهدة. وقال كارتر أيضاً أن مصر تصر على وجود ضبّاط اتصال في غزّة، للمساعدة على التحضير للحكم الذاتي هناك. ومرّر ڤانس بعد ذلك على الحاضرين النَّص الجديد للمذكّرات الخاصة بالمادة السادسة والرسالة المتعلقة بالضفَّة الغربيَّة وغزّة.

أجاب بيغن ببرودة شديدة أن الولايات المتّحدة وإسرائيل سبق ووافقتا على صيغة المذكّرات عندما كانتا مؤخراً في واشنطن. ومن حق السَّادات أن يعترض، ولكن بيغن لن يتزحزح. ورفض بيغن الصياغة الجديدة وقال إنه يتوقع من كارتر أن يتمسّك بالنَّص الذي تم وضعه في واشنطن. وأضاف إن عبارتي «لا تنتقص من» و«غير متناقض مع» مختلفتان اختلافاً بيِّناً، وإن المادة السادسة هي جوهر المعاهدة؛ وبدونها تصبح المعاهدة وثيقة زائفة، لا يمكن لإسرائيل أن توقِّع عليها. وعند نقطة من نقاط النقاش، قال: إنه إذا استخدمت عبارة «غير متناقض مع» عوضاً عن «لا تنتقص من» فإن ذلك يعني أن مصر، يمكن أن تشن حرباً في الوقت الذي ترتبط فيه بمعاهدة سلام مع إسرائيل.

سأل كارتر عندئذ ما إذا كان لدى بيغن اقتراحات مضادة يطرحها، فأجاب بيغن بالنفي. وقال: إنه متمسك بما تم الاتِّفاق عليه في واشنطن. وانتقل بيغن إلىٰ توجيه نقد مستفيض للمذكرة الجديدة بخصوص الفقرة الثانية من المادة السادسة. وقال إنه وافق في واشنطن على أن يرد في المذكرة المتعلِّقة بتلك المادة، أنَّها لا ينبغي أن تفسّر على أنها تتعارض مع إطار السَّلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديڤيد. وقد أراد السَّادات أن يضيف أن كامب ديڤيد تدعو إلىٰ «سلام شامل» وهو ما تفعله في حقيقة الأمر. وقال بيغن إن

السَّادات يبحث من خلال إضافة هاتين الكلمتين («سلام شامل») عن مبرِّر لانتهاك المعاهدة مع إسرائيل، بجعلها مشروطة بعقد الدول العربية الأخرى أيضاً لاتِّفاقيات سلام مع إسرائيل. وقال إن سورية تستطيع حينئذ أن تجعل المعاهدة لاغية، وباطلة عن طريق رفض التفاوض.

وعند الظهيرة حول بيغن قدراته الانتقادية المؤشرة إلىٰ الرسالة الجديدة المتعلقة بالضفَّة الغربيَّة وغزّة. واعترض بشدَّة على احتمال تنفيذ الحكم الذَّاتي في غزّة أولاً. كما رفض الموافقة على وجود ضبّاط اتصال مصريين هناك. وبعد ذلك اعترض ربما للمرة العاشرة على استخدام مصطلح الضفَّة الغربيَّة، مُلقياً على الرئيس الأَمريكي درساً في عدم صحة المصطلح من الناحيتين الجغرافية، والتاريخية وأهمية استخدام كلمتي «يهودا والسامره». وقال بيغن إنه لن يوافق على مناقشة موضوع غزّة وحدها مع مصر، إلاَّ إذا تخلى السَّادات تماماً عن اهتمامه بهاتين المنطقتين.

وبعد استراحة قصيرة لتناول طعام الغداء، استؤنفت المباحثات في الساعة الثالثة بعد الظهر. وحاول كارتر أن يستعيد ثقة بيغن بالوعد بتقديم ضمانة أَمريكيَّة لتزويد إسرائيل بالنفط. وقال أيضاً: إنه واثق أن باستطاعته إقناع السَّادات بتبادل السفراء عقب الانسحاب المرحلي إذا ما عجلت إسرائيل بالانسحاب كما اتفق عليه أصلاً في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر المنصرم. وقال أيضاً إن الولايات المتّحدة ستوقع مذكرة تفاهم مع إسرائيل عن الخطوات التي تتخذ إذا ما انتهكت مصر المعاهدة.

وعند الانتقال إلىٰ العلاقات الثنائية الأَمريكيَّة ـ الإسرائيليَّة، أكّد كارتر أن البلدين شريكان متساويان. وأضاف بأن ما قدمته بلاده من أجل إسرائيل، أكثر بكثير مما قدَّمت إسرائيل من أجل الولايات المتحدة. وكان بيغن يكرِّر دوماً على أسماع الأَمريكيين ما قدمته إسرائيل لبلادهم، وهو ما لم يكن كارتر يؤمن به حقيقة. وقال إن إسرائيل ذخر استراتيجي هائل للولايات المتّحدة، وخاصة

إذا كانت في حالة سلام مع مصر، وهي الصديق الإقليمي الكبير الآخر لبلاده. وبهذه الكلمات المشجعة استحثَّ كارتر الإسرائيليين على محاولة العثور على كلمات، لحل النِّزاع حول المادة السادسة، وهو ما حصل في نهاية الأمر.

وخلال جلسة ما بعد الظهر أخبر بيغن كارتر أن الحكومة الإسرائيليَّة سوف تجتمع في المساء، لاتخاذ القرارات الرسمية المتعلِّقة بالمسائل قيد المناقشة. وعندئذٍ يمكن لڤانس أن يذهب إلىٰ القاهرة، ويستطيع كارتر أن يغادر إلىٰ بلاده. وفي غضون أسبوعين سيكون الإسرائيليون، إذا ما جرى كل شيء على ما يرام، مستعدين لتوقيع المعاهدة.

أجاب كارتر بأن ڤانس لن يذهب إلىٰ القاهرة. فالموقف المصري بات معروفاً للأَمريكيين. إنهم جاهزون لإنجاز المفاوضات الآن. أجاب بيغن بأنه مُتعَب للغاية. وأنه ينبغي فضّ الاجتماع الآن. ومرة أخرى شعر الأَمريكيون أن بيغن كان يتعمد الحيلولة دون أن يجني كارتر ثمار رحلته إلىٰ الشرق الأَوسط، والتي كان يُعلّق عليها آمالاً كبيرة.

وقبل أن ينفضّ الاجتماع بقليل، ناشد كارتر بيغن ثانية كي يحاول الوصول إلىٰ اتِّفاق في اليوم التالي أَو قرابة ذلك. فأجاب بيغن بأن السماء لن تسقط على الأَرض إذا لم يتم التوصل إلىٰ اتِّفاق.

وفي صباح اليوم التالي، اجتمع كارتر وبيغن ومستشاروهما ثانية في الساعة العاشرة والثلث صباحاً. وكان مجلس الوزراء منعقداً طوال الليل، ولم ينفضّ إلاَّ في الساعة الخامسة والنصف صباحاً. وبدا الإسرائيليون مرهقون. وبدأ كارتر الحديث عن المكاسب الاستراتيجية التي ستعود على إسرائيل من جراء السَّلام مع مصر. وقال إن العلاقات الأَمريكيَّة ـ الإسرائيليَّة ستصبح أقوى بكثير، وإن بلاده ستكون أكثر استعداداً لتقديم المساعدات إذا ما انعقد السَّلام. وقال: إن مصر وإسرائيل، تستطيعان العمل معاً للحيلولة دون انتشار ذلك

النمط من الراديكالية، الذي ظهر في إيران إلىٰ سائر المنطقة. وإذا ما ضاعت فرصة السَّلام الآن فسيكون من الصعب استعادتها.

أقر مجلس الوزراء الإسرائيلي بشكل أساسي الصياغة الجديدة للمذكّرات المتعلّقة بالمادة السادسة، وكان كارتر سعيداً بذلك، ولكن المجلس رفض بإصرار، إعطاء مصر أي وضع خاص في غزّة. وقال كارتر إنه سيكون من الصعب على مصر أن تقبل هذا الرفض. وناشد بيغن أن يعيد النظر في الأمر، ولكن بيغن رفض ذلك.

كان من المقرّر أن يعقد ڤانس جلسة أخرى مع الوفد الإسرائيلي بعد ظهر الاثنين 12 آذار/ مارس وأمل كارتر أن تُحل المشكلات المتبقية حول غزّة، والنفط، وتوقيت الانسحاب من سيناء، وتبادل السفراء.

افتتح بيغن الاجتماع بقوله: إن مجلس الوزراء عقد جلسة دامت ساعتين، وقرَّر إعادة تأكيد موقفه من جميع القضايا. لن يكون ثمة أية تغييرات من جانب إسرائيل. وقال إن إسرائيل تحتاج إلىٰ وعد مصري قطعي ببيعها 2,5 مليون طن سنوياً من النفط. وأضاف أنه يوافق على النظر في الاقتراح المصري، ببدء محادثات الحكم الذَّاتي في غزّة، إلاَّ أن هذه المسألة لن تدرج في الرسالة الجانبية. ولن يرد ذكر لضباط الاتصال المصريين في غزّة. وأصرّ بيغن على حذف عبارة «سلام شامل» من إحدى المذكّرات المتعلقة بالمادة السادسة، بحجة أنَّها إذا لم تحذف، سيبدو أن المعاهدة تتوقف على ما تقوم به الأطراف العربية الأخرى، بشأن إقامة السَّلام مع إسرائيل. وأشار بيغن إلىٰ أنه من الممكن تحقيق نوع من الانسحاب المبكر، إلىٰ الخط المرحلي، إذا ما وافق السَّادات على إرسال سفير إلىٰ إسرائيل بعد ذلك بوقت قصير.

حاول ڤانس أن ينقذ الموقف بالحضّ على إسقاط كل من مسألتي غزّة والنفط من الاتِّفاق؛ إذ أن أياً منهما لم تدرج في اتِّفاقيات كامب ديڤيد،

وكلتاهما يمكن أن تعالج في وقت لاحق. قال بيغن: إن النفط مسألة حياة أَو موت ولا يمكن أن يبقى خارج الاتِّفاق. كما أن إسرائيل لا توافق الآن على تسجيل كتابة رغبتها في تسريع الانسحاب إلىٰ الخط المرحلي.

وقال بيغن بعد ذلك، أمام دهشة الأَمريكيين، إن المباحثات قد انتهت، وأنه لا بد من إصدار مذكرة مشتركة تعلن عن تحقيق بعض التقدّم، وإن بعض المسائل ما تزال بحاجة إلىٰ حل. وقدَّم إلىٰ ڤانس نصاً بهذا المعنى كان من الواضح أنّه أُعد مسبقاً، لكي يوافق عليه.

أُبلغ كارتر على الفور بنتيجة المباحثات. فقرَّر أنه لا يوجد ما يدعوه إلىٰ البقاء في إسرائيل أكثر من ذلك. وكان من الواضح أن بيغن لا يريد التوصل إلىٰ اتِّفاق في ذلك الحين. وأمر الرئيس بإعداد طائرته للعودة إلىٰ واشنطن مباشرة، إلاَّ أن الوقت كان متأخراً، ومن الصعب تجميع الفريق الرئاسي بأكمله مع حقائبه في الوقت المناسب. ووافق كارتر على مضض على قضاء تلك الليلة في القدس، ولكنه كان محبطاً أشد الإحباط.

المشهد الختامي

عندما اجتمع شمل الأَمريكيين ثانية في فندق الملك داوود، كان المزاج سوداوياً. ولم يكن أي منهم يرى بارقة أمل من محاولة اقتراح صيغ جديدة للقضايا المعلقة.

عند حوالي الساعة التاسعة مساء، اتصل أحد مساعدي دايان بڤانس، واقترح عليه أن يدعو دايان إلىٰ مباحثات غير رسمية. وقد تبين فيما بعد أن دايان كان يجري اتصالات مع عدد من الوزراء، الذين كانوا مستائين من الطريقة التي ستنتهي إليها المفاوضات. وكان دايان قد حصل على موافقة بيغن لمقابلة ڤانس. أما وايزمان فكان فيما يبدو يهدِّد بالاستقالة، إذا ما أُجهضت المعاهدة بسبب عناد بيغن.

قدَّم دايان عدة اقتراحات، وأكَّد أن معظم أعضاء الحكومة سيقبل

الاقتراحات الأَمريكيَّة المتعلِّقة بضمان إمدادات إسرائيل من النفط، والتعجيل بالانسحاب الإسرائيلي إلىٰ الخط المرحلي في سيناء. وفي مقابل تلك التنازلات، اقترح دايان أن تُحذف من الرسالة الجانبية، الإشارة إلىٰ غزّة بوصفها حالة خاصَّة، وكذلك إلىٰ دور ضبّاط الاتصال المصريين. وحضّ كارتر على الاجتماع ثانية مع بيغن في صباح اليوم التالي، ليقدِّم له هذه المقترحات على أنَّها مقترحات أَمريكيَّة. وفي غضون ذلك سيحاول دايان تمهيد الطريق مع بيغن. وافق ڤانس على المحاولة، وعكف الفريق الأَمريكي بضع ساعات يُعد مجموعة جديدة من المقترحات.

صبيحة يوم الثلاثاء التقى كارتر مع بيغن على انفراد، ثم انضم إليهما دايان وڤانس. وتردّد بيغن كالمعتاد في تقديم التزام كامل بالمقترحات الجديدة. وقال إنه إذا وافقت مصر عليها، وافق السَّادات على تبادل مبكر للسفراء، فإنَّه سيوصي الكنيست بقبول المقترحات الجديدة. وعرف كارتر أن ذلك يعني موافقة بيغن. ومن باب التفاؤل قليلاً سأل بيغن، ما إذا كانت إسرائيل ستوافق على إبداء بعض التلميحات من جانب واحد، لتوفير ظروف أفضل للفلسطينيين في الضفَّة الغربيَّة وغزّة. وقال إن هذه المسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمصريين. وقال بيغن إنه سينظر بعين العطف إلىٰ هذا الطلب. وعرف كارتر أخيراً أن الاتِّفاقية باتت في متناول اليد.

وطار كارتر بعد ذلك مباشرة إلىٰ القاهرة، حيث التقى السَّادات في المطار. وكان لا يزال لدى مساعدي السَّادات بعض الاعتراضات، ولكن مزاج السَّادات لم يكن مستعداً للمماحكة[22]. لقد وعد الرئيس بالنجاح، وكان

(22) عندما طلب مصطفى خليل من كارتر أن يحاول تغيير نص الاتِّفاق في مواضع عديدة، رد الرئيس قائلاً «على مدى الثمانية عشر شهراً الماضية، عملت، أنا رئيس أقوى دولة على ظهر الأرض، ساعياً للبريد، إنني لست رجلاً متكبراً ـ لقد بذلت ما بوسعي ـ لكني لا أستطيع العودة إلىٰ محاولة تغيير الصياغة».

مستعداً للقول إنه قد تمّ التوصّل الآن إلىٰ اتّفاق على جميع المسائل. وفي الساعة الخامسة بعد الظهر قال كارتر إنه قد تم التوصّل إلىٰ اتّفاق تام، وهتف إلىٰ بيغن من المطار ليبلغه ذلك. ووافق بيغن على أن يرجع إلىٰ حكومته في اليوم التالي، من أجل الحصول على الموافقة النهائية، بيد أن النتيجة لم تعد موضع شك. ومشى كارتر والسَّادات بعد ذلك إلىٰ مدرج الطائرة، ليبلغا جموع الصحفيين أنَّه قد تمّ إنجاز اتِّفاق السَّلام.

وفيما كانت طائرة الوفد الأَمريكي تتجه عائدة إلىٰ واشنطن، كان مساعدو كارتر السياسيون في حالة من البهجة. فأخيراً، وبعد طول انتظار، يستطيع كارتر أن يشير إلىٰ إنجاز كبير على صعيد السياسة الخارجيَّة، سيحظى بترحيب صادق من قِبل معظم الأَمريكيين. ولكن مستشاري السياسة الخارجيَّة كانوا أقل ابتهاجاً، يفكرون كالعادة في المشكلات العديدة التي تنتظرهم. ولكنهم قبل كل شيء كانوا مرهقين، لأن المحادثات قد انتهت في اللحظة الراهنة على الأقل. وعندما وصلوا إلىٰ قاعدة أندروز الجوية، كان في انتظارهم حشد كبير لتهنئة كارتر وڤانس. كان يوماً مشهوداً حقاً بدأ في القدس وانتهى في واشنطن.

توقيع معاهدة السَّلام

السَّلام الشامل في الشرق الأَوسط، الذي كان كارتر يتطلّع إليه في البداية لا يزال بعيد المنال، ولكن حجر الأساس في هذا الصرح، وهو السَّلام المصري ـ الإسرائيلي، أصبح حقيقة واقعة تقريباً. وكان تفكير كارتر موزعاً ما بين أن تجلب معاهدة السَّلام، الاستقرار إلىٰ الشرق الأَوسط، أم أنها ستحرك العمليَّة المحتومة، لتوسيع دائرة السَّلام حول إسرائيل. إلاَّ أنه كان يعتقد بدون ريب أنَّها لا يمكن أن تجعل الأمور أسوأ مما هي عليه بالفعل.

على الرغم من بعض المشكلات الإجرائية المتبقية، فقد تقرّر أن يكون تاريخ الاحتفال بالتوقيع في 26 آذار/ مارس، 1979. وانضم بيغن والسَّادات إلىٰ كارتر في الحديقة الشمالية للبيت الأبيض. وكانت الدعوة قد وُجّهت إلىٰ

جمهور كبير لحضور الاحتفال. ديون سياسية كثيرة سُدِّدت في ذلك اليوم. واختلط المصريون والإسرائيليون بحرية، وأعربوا عن الأمل في أن يسود السَّلام قريباً. كان اليوم حافلاً بالتفاؤل، والمشاعر الطيبة. وتوّجت ذلك المساء مأدبة فاخرة في الحديقة الجنوبية للبيت الأبيض.

كان الاتِّفاق المصري ـ الإسرائيلي يتألّف من ملف سميك من الوثائق التي لن يقرأها بكاملها إلاَّ قلة من الناس[23]. وبالإضافة إلىٰ نصّ المعاهدة، كان ثمة ثلاثة ملاحق تتعلَّق بالترتيبات الأَمنية، والخرائط، والعلاقات الطبيعية بين البلدين. كما أُلحقت بالوثائق الأساسية سبع مذكّرات تفسيرية. وقَّع كل من السَّادات وبيغن رسالة إلىٰ كارتر، تتعلَّق بالمفاوضات حول قضايا الضفَّة الغربيَّة وغزّة. وأضاف كارتر بخط يده مذكرة تفسيرية للرسالة تقول: «لقد أُحطت علماً بأن الحكومة الإسرائيليَّة تفهم تعبير الضفَّة الغربيَّة على أنه يعني «يهودا والسامره».

وقَّع السَّادات رسالة أخرى إلىٰ كارتر، يعد فيها بإيفاد السفير المقيم إلىٰ إسرائيل، في غضون شهر من الانسحاب المرحلي. وقد أبلغ كارتر ذلك برسالة إلىٰ بيغن، وأقر بيغن باستلامها. كما كتب كارتر رسالة إلىٰ كل من السَّادات وبيغن، يوضح فيهما ما ستقوم به الولايات المتّحدة للمساعدة في رصد الترتيبات الأَمنية في سيناء، ويؤكّد أن الولايات المتّحدة، ستبذل كل ما في وسعها لتنظيم قوة حفظ سلام متعدِّدة الجنسيَّات، إذا لم تتوفّر قوَّات تابعة للأُمم المتَّحدة.

وفي يوم توقيع معاهدة السَّلام، وضع كل من ڤانس ودايان توقيعهما على مذكرة اتِّفاق. وكان معظم ما ورد في هذه الوثيقة من التزامات مقيداً باشتراطات، تلقي بثقل الولايات المتّحدة وراء إسرائيل في حال انتهاك مصر

(23) ورد نص المعاهدة في مرجع سابق.

للمعاهدة. وأُعيد التأكيد على وعود بوصفها جزءاً من مذكّرات للتفاهم سابقة. كما وقّعت في اليوم نفسه اتّفاقية بشأن إمدادات النفط[24].

أمّا فيما يتعلّق بالمساعدة العسكرية لإسرائيل، فقد كتب وزير الدفاع براون رسالة إلى وايزمان تتضمّن تعهداً من جانب الولايات المتّحدة بقيمة 3 مليار دولار للمساعدة في بناء مطارات جديدة في النقب، منها 800 مليون دولار على شكل منحة. كما أبلغت الولايات المتّحدة إسرائيل أنّها مستعدة للعمل بصورة إيجابية بالنسبة لعدد من منظومات الأسلحة التي كانت قد طُلبت في وقت سابق. (وكان كارتر قد امتنع عامداً أثناء المفاوضات، عن اتخاذ قرارات مهمّة بالنسبة للأسلحة، بحيث يستبقي بعض النفوذ للضغط على كل من إسرائيل ومصر).

وكتب براون رسالة مشابهة إلى وزير الدفاع المصري، واعداً بتقديم مساعدة قيمتها 1,5 مليار دولار على مدى السنوات الثلاث القادمة. وأُرفقت بالرسالة قائمة بالمعدات العسكرية التي سيسمح لمصر بشرائها. كما جرى تناول بعض الأمور التي لم يبت فيها في مذكّرات تسجيل المواقف، كتبها المستشار القانوني أو بعض المشاركين الآخرين في المفاوضات. ولم تجر أي من هذه المذكّرات أية تغييرات أساسيّة على ما كان قد تمّ الاتّفاق عليه سابقاً.

وقد طُلب من كارتر في اللحظة الأخيرة أن يكتب رسالة سرّيّة إلى بيغن، تؤكّد ما كان بيغن والسّادات قد اتّفقا عليه في 26 آذار/ مارس بشأن إمدادات النفط. كما كتب كارتر رسالة إلى رئيس الوزراء المصري، مصطفى خليل، يعلمه فيها بنتائج مناقشاته مع بيغن، حول الإيماءات من جانب واحد إزاء الفلسطينيين في الضفّة الغربيّة وغزّة.

---

(24) للاطلاع على نص المذكرتين، انظر: Moshe Dayan, Breakthrough: A Personal Account of the Egypt-Israel Peace Negotiations (Knopf, 1981), pp. 356-58.

تقييم مفاوضات المعاهدة

نادراً ما تفضي المبادرات الدبلوماسيَّة المعقَّدة إلىٰ ما كان يتوقعه واضعوها على وجه الدقّة. فالتصحيحات التي تطرأ في منتصف الطريق، هي جزء من المسيرة التفاوضية الطبيعيَّة. وبالنسبة للرؤساء الأَمريكيين على وجه الخصوص، فإن إقحام الاعتبارات السياسيَّة الداخليَّة هو جزء من اللعبة أيضاً. في ضوء هذه الحقائق لا يستطيع المرء أن يحكم على النتائج بمقياس التصحيحات الأولية أَو التجريدات النظريَّة.

وبدلاً من ذلك ينبغي على المرء أن ينظر إلىٰ معاهدة السَّلام المصرية ـ الإسرائيليَّة في سياقها السياسي. فما الذي كان يمكن إنجازه أكثر مما تحقّق في ضوء القيود الحقيقيَّة التي تكبّل جميع الأطراف؟ وهل كان من الممكن تعزيز الجوانب الإيجابية في الاتِّفاق؟ وهل كان من الممكن تقليص الجوانب السلبيَّة؟ لماذا لم يكن كارتر قادراً على تحقيق اختراق، بالنسبة إلىٰ الضفَّة الغربيَّة وغزّة؟ ولماذا بدا أقل اهتماماً بهاتين المنطقتين من اهتمامه بسيناء؟

أولاً لأن مصر وإسرائيل كانتا تتبادلان الحديث، وكانتا مستعدتين لاتخاذ قرارات. أما باقي العرب فقد كانوا إما معارضين للعمليَّة، أَو يتّخذون موقف المتفرج ترقّباً لما قد يعرض عليهم. وكان كارتر يشعر بالتزام أكبر نحو السَّادات، لأن الأخير خاطر من أجل السَّلام.

وثانياً، كانت فرصة نجاح المفاوضات بين مصر وإسرائيل، أكبر بكثير منها بين إسرائيل وأي طرف عربي آخر. فقد سبق أن وُقِّعت بالفعل اتِّفاقيتان لفضّ الاشتباك بين البلدين، في عامي 1974 و1975. وأظهرت المحادثات المباشرة بين الطرفين، أن المسافة بينهما في القضايا الثنائية ليست واسعة. وكان يعتقد أن انغماس كارتر، يمكن أن يساعد على سدّ الثغرات المتبقية.

وثالثاً، إن مصر كانت أقوى البلدان العربية. والسَّلام بين مصر وإسرائيل قد لا يجعل الحرب مستحيلة في الشرق الأَوسط، ولكنه سيحدث تغيراً

دراماتكياً في طبيعتها. كما أن خطر المواجهة الأَمريكيَّة ـ السوفييتية سوف يتقلَّص أيضاً. ولهذه الأسباب حتى السَّلام المنفرد كانت له قيمة استراتيجية كبيرة بالنسبة للولايات المتّحدة.

وأخيراً، يجب على المرء أن يعترف بصراحة أن النظام السياسي الأَمريكي، يجعل من الصعب على الرئيس معالجة مشكلة مثل مشكلة الفلسطينيين. فالسلطة الرئاسية في الشؤون الخارجيَّة واسعة نظرياً، ولكنَّها من الناحية العملية مقيدة بفعل الحقائق السياسية. وقد ثبت أن القضية الفلسطينية، مثيرة للخلاف كثيراً إلىٰ درجة أن معظم الرؤساء، كانوا عازفين عن التورّط فيها بعمق. والسادات الذي كان محبوباً حقاً من قِبل الجمهور الأَمريكي، كان يستحق من وجهة نظر كارتر، أن يجابه بيغن من أجله. بيد أن الفلسطينيين لم يكن لهم مؤيدون في الداخل، وعندما بدا أن السَّادات أقل اهتماما بمصيرهم من اهتمامه بسيناء، وجد كارتر أنه من المستحيل أن يكون أكثر مطالبة من زعيم أكبر بلد عربي.

كان كارتر، من بين جميع المشاركين في المفاوضات، هو الأقل معرفة بالقضايا المطروحة، والأكثر قدرة على تطوير فهمه. كان الشرق الأَوسط مهماً في نظره، ولكن كانت تعوزه الأفكار الثابتة عن كيفية حل المشكلات بدقَّة. فطبيعة المهندس داخله كانت تريد تصميماً عظيماً لسلام شامل؛ ولو أُتيحت له الفرصة لتمسّك بذلك المفهوم الجذَّاب. ولكنه لم يستطع أن يقيم الصرح بمفرده، ولهذا أخذ يركِّز على الجانب المجدي من الناحية العملية.

كما أن شخصية كارتر المثالية لعبت دورها. فالرئيس كان يعتقد بعمق أن أصحاب النوايا الحسنة، يستطيعون حل المشكلات بالتحدّث إلىٰ بعضهم بعضاً. وفي كامب ديڤيد ظنّ بدايةً، أن كل ما عليه أن يجمع السَّادات وبيغن معاً، وأن يساعدهما على تجاوز بغضهما المتبادل. وبعد ذلك سيتم إنجاز الاتِّفاق بين الزعيمين بروح من التراضي والتفاهم. ولكن عمق فقدان الثقة

بينهما، بل وحتى الكراهية، كان يصعب عليه أن يدركه. كما كان من الصعب عليه بصورة خاصة، أن يتفهم تشبّث بيغن بيهودا والسامره. وأخيراً، فإن كارتر هو الذي كان مضطراً لإعادة فحص افتراضاته، وتغيير نهجه في مواجهة عناد بيغن ورغبة السَّادات الظاهرة في تسوية منفردة.

كانت شخصية السياسي في كارتر بطيئة في الدخول إلىٰ معترك المفاوضات. ففي معظم السنة الأولى كانت السياسة الداخلية نادراً ما تشغل بال الرئيس، وهو يعالج مشكلة الشرق الأَوسط. وكان في بعض الأحيان متهوّراً في تجاهله للرأي العام، ولعله كان من الأفضل بالنسبة له أن يتورّط بقدر أقل من الجدل الخلافي مع إسرائيل علانية، في الأشهر الأولى من حكمه. وعند استرجاع شريط الأحداث، نجد أن سلوكه لم يكسبه إلاَّ القليل على الجانب العربي، وربما قد أسهم هامشياً في صعود بيغن إلىٰ السلطة. ومع مرور الوقت انتهى كارتر، وخاصة مستشاروه، إلىٰ الاعتقاد بأنّه كان يدفع ثمناً باهظاً لتورّطه في المتاهة العربية ـ الإسرائيليَّة. كما رأوا في معاهدة السَّلام المصرية ـ الإسرائيليَّة، أحد النجاحات المحتملة القليلة التي يمكن أن ترفع من مكانة الرئيس في الداخل والخارج[25]. وفي أوائل عام 1979 كانت السياسة قد أصبحت لها الأولوية في القرارات، التي تقود إلىٰ الدفعة الأخيرة نحو السَّلام. وما أن وقّعت معاهدة السَّلام، حتى أحال كارتر المرحلة التالية من دبلوماسيَّة الشرق الأَوسط إلىٰ مفاوض خاص، هو روبرت شتراوس، متوقعاً منه أن يغطي الأجنحة السياسية للرئيس بعد أن بدأت حملة إعادة الانتخاب.

محادثات الحكم الذَّاتي

كان من المتوقع أن تكون المفاوضات المتعلِّقة بالضفَّة الغربيَّة وغزّة معقَّدة. فالفلسطينيون (والأردنيون) كانوا مصمّمين أولاً على عدم المشاركة في

(25) من المفارقة أن كارتر، وفقاً لاستطلاعات الرأي العام، لم يظفر بشيء يذكر نتيجة لمعاهدة السَّلام. انظر: Powell, Other Side of the Story, p. 102.

المحادثات، وهكذا بات على مصر أن تقوم بدور البديل المتطفّل عنهم. وثانياً، أن المصريين والإسرائيليين، لم يستطيعوا الاتّفاق على ما يتفاوضوا عليه. لم يكن السَّادات شديد الاهتمام بتفاصيل الصياغة اللغوية، ولكنّه رأى ورفاقه أن المفاوضات تهيء الفلسطينيين لحكم أنفسهم على مراحل، مع وجود قيود على ممارستهم للسياسة الخارجيَّة والدفاعية فقط. ولم يكن من دواعي الدهشة أن يتمسّك المصريون بتلك الأجزاء من اتّفاقيات كامب ديڤيد، التي تتحدَّث عن «سلطة حكم ذاتي» منتخبة، وفترة مرحلية، هي بمثابة انتقال إلىٰ اتّفاقية نهائية تستند إلىٰ القرار 242؛ وانتقال القوَّات الإسرائيليَّة إلىٰ مواقع محدّدة، و«سلطات ومسؤوليات» السلطة الوطنية المنتخَبة.

وكان لدى بيغن، الذي يعتقد أنه مبتكر فكرة «الحكم الذَّاتي» الفلسطيني ـ لم يكن يحب عبارة «سلطة الحكم الذَّاتي» ـ مفهوم مختلف تماماً حول المفاوضات. ففي حين وافق على تأجيل الإدعاء الإسرائيلي بالسيادة أثناء الفترة الانتقالية، فإنه لم يوافق على التخلي عن هذا المطلب. والحقّ أنه عندما سُئل عما سيحدث بعد خمس سنوات من الحكم الذَّاتي الفلسطيني كان لديه جواب بسيط: إن إسرائيل ستصر عندئذٍ على حقها في السيادة، فإذا وافق العرب فهذا سينهي المشكلة. وإذا لم يوافقوا، فإن الحكم الذَّاتي سيستمر إلىٰ ما لا نهاية. وخلال هذه الفترة المطولة من الحكم الذَّاتي، فإن الاستيطان الإسرائيلي سيستمر في «يهودا والسامره»، والقدس الشرقية لن تكون جزءاً من مخطط الحكم الذَّاتي مطلقاً؛ كما أن الأَرض وموارد المياه لن تخضع تلقائياً لسيطرة سلطة الحكم الذَّاتي، ذلك أن الحكم الذَّاتي، في رأيه، ينطبق على السكان وليس على الأَرض.

استطاع كارتر وڤانس من خلال عملهما حتى ذلك الوقت في الشؤون الفلسطينية أن يطورا تفكيرهما، وكانا أقرب إلىٰ الموافقة على التفسير المصري للحكم الذاتي الفلسطيني بوصفه مرحلة انتقالية. وكان من المعروف أن كارتر

يؤيِّد حق الفلسطينيين من سكان القدس الشرقية، في المشاركة في انتخابات سلطة الحكم الذَّاتي، وكذلك كانت آراؤه بشأن تجميد الاستيطان معروفة تماماً؛ وكان تفسيره للقرار 242 أن إسرائيل ملزمة بالانسحاب في نهاية الفترة الانتقالية، من معظم، إذا لم يكن من جميع، الضفَّة الغربيَّة وغزّة، في مقابل الاعتراف الفلسطيني بحق إسرائيل في العيش بسلام، داخل حدود آمنة ومُعترف بها. وبالنسبة لبعض الأَمريكيين المشاركين في المفاوضات، كانت حقيقة انطباق الحكم الذَّاتي على الضفَّة الغربيَّة، وغزّة بكاملهما توفِّر للفلسطينيين نوعاً من الحقوق المفترضة فيما يتعلَّق بالأَرض، حين يأتي الوقت لتسوية «الوضع النهائي» للأَراضي. وقد أثار، تلك النقطة أيضاً بعض نقاد بيغن اليمينيين الذين رأوا في فكرة الحكم الذَّاتي بذرة لدولة فلسطينية.

ومهما تكن آراء كارتر بشأن هذه المسائل، فإنه كان راغباً في أن يصرف وقته وجهوده في هذه الجولة التالية من المفاوضات. وكان نائبا الرئيس مونديل وهاميلتون جوردان، قد حثَّا كارتر طويلاً على البحث عن مفاوض ذي حسّ «سياسي»، وقد بدا روبرت شتراوس، الذي كان قد نجح لتوه كمفاوض تجاري خاص، ملائماً لهذه المهمة. ولم يُنظر إلىٰ إلمامه البسيط بشؤون الشرق الأَوسط على أنه مشكلة ذات بال.

كانت فترة عمل شتراوس كمفاوضٍ خاص في الشرق الأوسط قصيرة وخالية من الأحداث المهمّة. وفي فترة ما كان يعتقد أنه ينبغي معالجة مشكلة القدس على الفور، ربما اعتقاداً منه بنظرية تقول: إنه إذا أمكن حلّ أصعب المشكلات أولاً، فسوف يُسوى ما عداها من مشكلات أخرى. ولكن مع خريف 1979، وبعد أن أصبحت احتمالات إعادة انتخاب كارتر موضع شكّ، ترك شتراوس موقعه كي يدير جهود إعادة الانتخاب.

لو كان كارتر بحاجة لما يذكره بأن القضية الفلسطينية هي بمثابة «ديناميت» سياسي في الداخل، لكفاه أن يتعظ بمصير سفيره في الأُمم المتَّحدة

إندرو يونغ. فقد كانت المناقشات تدور في شهر آب حول إمكانية تعديل قرار الأُمم المتَّحدة 242، كي يصبح أكثر قبولاً من جانب الفلسطينيين. ولا حاجة إلىٰ القول إن الإسرائيليين كانوا شديدي الريبة تجاه أي تحرّك من هذا القبيل.

اجتمع يونغ، في إطار سلطته كرئيس لمجلس الأَمن، بممثّل منظّمة التّحرير الفلسطينية، كي يستطلع إمكانية العثور على صيغة تجعل «المنظّمة» توافق على القرار 242. ولم يُحط كارتر أَو ڤانس علماً بالاجتماع. وناشد يونغ شخصياً السفير الإسرائيلي في الأُمم المتَّحدة كي يبقي خبر اللقاء سرّاً، ولكن هذا لم يحدث. وغضب ڤانس لأن يونغ أبلغ السفير الإسرائيلي قبل أن يُبلغ واشنطن، وأصرّ على أن يستبدله كارتر بنائبه دونالد ماك هنري.

قد تكون واقعة اندرو يونغ قد أغضبت أنصار إسرائيل، إلاَّ أن احتجاز إيران لرهائن أَمريكيين في سفارة الولايات المتّحدة في طهران، في 4 تشرين الثاني/ نوڤمبر 1979، هو ما عجل بالسقوط السياسي لكارتر. فالرئيس الذي عجز عن إطلاق سراحهم بالوسائل الدبلوماسيَّة، وتردّد في استخدام القوة، سرعان ما وجد نفسه محاصَراً في البيت الأبيض تواجهه مشكلة الرهان يوماً بعد يوم. وكان العد التنازلي مستمراً في كل ليلة في أخبار المساء ـ ها هو اليوم (كذا) لاحتجاز الرهائن في إيران. ومع مجاهدة كارتر للتصدي لهذه الأزمة الخارجية المنهكة للقوى، لم يعد لديه ما يكفي من الوقت من أجل الحكم الذَّاتي الفلسطيني.

واختار كارتر محامياً ـ مفاوضاً آخر، يتمتع بسمعة طيبة لدى الجالية اليهودية، هو سول لينوفيتش بديلاً عن روبرت شتراوس. وكان لينوفيتش مفاوضاً محترفاً يتمتع بالمهارة، وله تجربة في التفاوض حول معاهدة باناما التي تعتبر بمثابة رصيد، إلاَّ أنه كان يفتقر إلىٰ الدراية بالتفاصيل المعقَّدة لعمليَّة السَّلام العربي ـ الإسرائيلي. كما أنه وجد نفسه يتعامل مع وزير ضعيف في الحكومة الإسرائيلية، هو موشيه دايان، الذي كان يختلف مع رئيسه بيغن

تحديداً بسبب رؤية الأخير الضيقة للحكم الذاتي[26]. وعلى نحو مشابه في الجانب المصري، لم يبد المفاوضون المصريون، باستثناء مصطفى خليل، إلاّ القليل من المرونة، وكانوا يقولون بصراحة إنَّهم لا يملكون تفويضاً من الفلسطينيين بالبتّ في التفاصيل. وكانوا على استعداد غالباً لوضع مبادىء عريضة، من أجل الفترة الانتقالية، بما يحرّك عملية تؤدي إلىٰ شكل من أشكال تقرير المصير بالنسبة للفلسطينيين، وهذا أبعد ما يكون عن رؤية بيغن للحكم الذاتي الدائم.

لم يكن من دواعي الغرابة ألاّ يتحقَّق إلاّ القليل من التقدّم بشأن أصعب القضايا، رغم أن لينوفيتش قد حقَّق بعض النجاح في حلّ الكثير من القضايا الفنية[27]. وفي ربيع عام 1980، وفيما كان لينوفيتش يجاهد من أجل إيجاد أَرضية مشتركة بين مصر وإسرائيل بشأن الحكم الذَّاتي الفلسطيني، تدنَّت أسهم كارتر من جديد، بسبب المهمّة التي أُجهضت لإنقاذ الرهائن في طهران. واستقال ڤانس الذي كان قد أوصى بعدم تنفيذ العملية، وحلّ محله في وزارة الخارجيَّة إدموند موسكي، عضو مجلس الشيوخ عن ولاية مين.

وعند نهاية ولاية كارتر، توصل لينوفيتش إلىٰ نقطة شعر عندها بأنَّه قد تمّ

---

(26) Dayan, Breakthrough, pp. 30304.

(27) لاطلاع على تقرير موثوق به، يتضمن نصوص الاقتراحات الإسرائيلية المصرية، انظر Harvey Sicherman, Palestinian Self-Government (Autonomy): Its Past and Its Future (Washington: Washington Institute for Near East Policy, 1991) pp. 21-34, and appendixes 6 and 7. ويتضمن كتاب شيرمان أيضاً نص تقرير لينوفيتش للرئيس بشأن محادثات الحكم الذاتي والمؤرخ في 14 يناير 1981 (الملحق 7) ويقدم لينوفيتش منظوراً إضافياً في «The Prospects for the Camp David Peace Process,» SAIS Review, no. 2 (Summer 1981), pp. 93-100. وزعم لينوفيتش في مؤتمر صحفي في 6 أيلول/ سبتمبر 1979 أن «نحو 80 في المائة من مجالات المسؤولية التي ستنقل إلىٰ سلطة الحكم الذَّاتي» قد تم الاتفاق عليها. انظر «Ambassador Sol M. Linowitz's Press Conference: Middle East Peace Negotiations,» Department of State Bulletin, vol. 80 (December 1980) p. 51.

تحقيق تقدّم كبير. إلاَّ أنه لم يتم التوصّل إلىٰ أي اتِّفاق بشأن قضايا حسَّاسة مثل إمكانية مشاركة الفلسطينيين في القدس الشرقية، في انتخابات الحكم الذَّاتي، أَو ما إذا كان سيُجمّد بناء مستوطنات جديدة. وفيما يتعلَّق بتشاطر السلطة بالنسبة لتنمية موارد المياه، والأَرض، في المستقبل لم يجر إلاَّ مجرد تلميح. وقصارى القول إن المفاوضات لم تثمر عن شيء ذي وزن حول القضايا ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للفلسطينيين. وكانت مصر غير راغبة في السير بعيداً في التعامل مع إسرائيل بدون مشاركة مباشرة من الفلسطينيين في المفاوضات. وهكذا، وطوال معظم السنوات العشر التالية، وإلىٰ أن انضم الفلسطينيون أخيراً إلىٰ محادثات السَّلام كمشاركين كاملين عام 1991، ظلّ ذلك الجزء من اتِّفاقيات كامب ديڤيد الذي يعالج مستقبل الضفَّة الغربيَّة والقطاع مجرّد حروف ميتة.

مُنِي كارتر بهزيمة ماحقة في تشرين الثاني/ نوڤمبر 1980، الأمر الذي جعل القول إنه لو أُعيد انتخابه لوجّه قدراته العديدة نحو استكمال المسيرة التي بدأت في كامب ديڤيد، مجرد فكرة افتراضية. فبدلاً من ذلك، وقبل دقائق قليلة من الإفراج عن الرهائن في طهران، سلم كارتر، في 20 كانون الثاني/ يناير 1981 سدة الرئاسة إلىٰ رونالد ريغان، الذي كان حاكم ولاية مثله، وغريباً أيضاً عن واشنطن. ولكن في كثير من النواحي الأخرى بدا ريغان رئيساً من نوع مختلف إلىٰ حدّ كبير.

استنتاجات

كان جيمي كارتر رئيساً فريداً بين الرؤساء الأَمريكيين، في عمق اهتمامه بإيجاد حل سلمي للنزاع بين إسرائيل وجيرانها العرب. وقد استغرق الشرق الأَوسط من وقته وطاقاته أكثر مما استغرقت أية قضية أخرى من قضايا السياسة الخارجيَّة.

في بداية ولايته لم يكن يعرف شيئاً يُذكر عن تعقيدات المشكلة. ولكنه شعر بتحدي معالجة قضية استعصت على الحل في الماضي، كما شعر بدون

شك أن جلب السَّلام إلىٰ الشرق الأَوسط سيكون مفيداً للمصالح الأَمريكيَّة.

ومع مرور الوقت بات كارتر يعرف الكثير من زعماء الشرق الأَوسط، ووجّه قدرته الاستثنائية في السيطرة على التفاصيل، نحو المفاوضات بين مصر وإِسرائيل. وكان يُمعن النظر في خرائط سيناء ليحدِّد خطوط الانسحاب المرحلي. كما قام بنفسه بصياغة النص الأول لاتِّفاق الإطار المصري ـ الإِسرائيلي في كامب ديڤيد. وعرّض سمعته السياسية مرّتين للخطر، بالمشاركة في مفاوضات قمَّة كان من الممكن أن تخفق بسهولة.

وفي النهاية، استطاع كارتر أن يترأس توقيع معاهدة السَّلام المصرية ـ الإِسرائيلية، والتي ربما كانت أكبر إنجاز يستحق الذكر على صعيد السياسة الخارجيَّة في فترة رئاسته. ولكنه لم يجنِ إِلاَّ القليل على صعيد السياسة الداخلية مقابل هذه الجهود، وربما يقول بعضهم إنه أوهن قاعدته السياسية من جراء ذلك.

لا يقلّل من أهمية إنجاز كارتر في الشرق الأَوسط، أن نعترف بأَنَّه بُني على أُسس راسخة أرساها الرئيسان ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد، وبشكل خاص الجهود الدبلوماسيَّة المشهورة لهنري كيسينجر في الوساطة لإعداد ثلاث اتِّفاقيات عربية ـ إِسرائيلية خلال الفترة 1974 ـ 1975. كما حظي كارتر بخدمات جُلّى، من وزير خارجيته سيروس ڤانس الذي يستحق معظم الفضل في العمل بصبر، على صياغة اتِّفاقيات كامب ديڤيد ونصّ معاهدة السَّلام.

وكان من الممكن أن تنتهي مبادرات كارتر بالفشل، لو أن زعيمي مصر وإِسرائيل كانا غير راغبين بقبول الوساطة الأَمريكيَّة، وتحقيق السَّلام بين بلديهما. ولم يحدث أن حاول كارتر أن يفرض وجهة النظر الأَمريكيَّة على أي طرف، رغم أَنَّه استطاع في كثير من الأحيان، أن يغيِّر مواقف رئيس الوزراء بيغن، أَو الرئيس السَّادات بشكل خاص. ومن المؤكد أن الزعامة الأَمريكيَّة

كانت شرطاً ضرورياً لنجاح المفاوضات، ولكنَّها لم تكن كافية. فطرفا النِّزاع كان لا بد أن يكونا مستعدين للاتِّفاق.

وطوال مفاوضات السَّلام المصرية ـ الإسرائيلية، تمسّك السَّادات بأنَّه بحاجة ليثبت أنَّه أنجز شيئاً للفلسطينيين. وقال مراراً إنه غير مستعد لـ «سلام منفرد». وما كان يريده من بيغن مجرد بيان بسيط يفيد بأن إسرائيل راغبة في إعادة الأَراضي العربية التي تمّ الاستيلاء عليها في حرب 1967، في مقابل السَّلام، والاعتراف، والأَمن من جانب العرب. وكان يأمل أيضاً بشيء من الالتزام من جانب إسرائيل بالحقوق الفلسطينية، بما في ذلك حقّ تقرير المصير. وما كان بيغن بالطبع ليمنح مثل هذا الالتزام.

وفي استرجاع لصورة الماضي، كان من الواضح أن السَّادات وكارتر قد بالغا معاً في تقدير الدور الذي تستطيع مصر القيام به في إرساء الأساس لتسوية القضية الفلسطينية عن طريق التفاوض. كما أخطأ كلاهما قراءة مواقف الملك حسين والزعماء الفلسطينيين، وأساء كلاهما الحكم على الدور الذي قد يكون السعوديُّون مستعدّين للقيام به في المفاوضات. ولم يأخذ أي منهما سورية في الحسبان بشكل كاف.

كان من الممكن، حتى مع هذه الأخطاء، تنفيذ أحكام اتِّفاقيات كامب ديڤيد، لو أمكن إعطاء فكرة الحكم الذَّاتي للفلسطينيين في الضفَّة الغربيَّة وغزّة مضموناً حقيقياً. فلو أن كارتر نجح في الحصول على موافقة بيغن على تجميد النشاط الاستيطاني، على سبيل المثال، ولو أن سلطة الحكم الذَّاتي مُنحت السيطرة على الأَرض وموارد المياه، ولو قُدِّم وعدٌ بإجراء انتخابات حرَّة حقيقية، بما في ذلك حقّ التصويت للفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية، وأُلغيت سلطة الاحتلال العسكري، فلربما أمكن عندئذ اجتذاب الفلسطينيين إلىٰ عمليَّة المفاوضات.

ولكن أياً من هذه الإجراءات ما كان ممكناً أثناء تولي بيغن رئاسة

الحكومة، وهكذا انخفضت قيمة مفهوم الحكم الذّاتي في أعين أولئك الذين كانوا الأكثر حسماً في تقرير قابليته للحياة. وعندما رفض بيغن أن يتزحزح في هذه الأمور، لم يجد أي من السَّادات أَو كارتر طريقة لحمله على تغيير رأيه. وكان علينا أن ننتظر لنرى ما إذا كان رونالد ريغان، سيبدأ من حيث انتهى كارتر، أَو ما إذا كان لديه أفكار أخرى. وفي ضوء تدهور العلاقات الأَمريكيَّة ـ السوفييتية، بعد الغزو السوفييتي لأفغانستان عام 1979، بدا من المحتمل أن يولي ريغان قضايا الشرق والغرب، اهتماماً أكبر مما يوليه لمحادثات السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي.

كان كارتر بطيئاً في إدراك عمق ارتباط بيغن بالضفَّة الغربيَّة وغزّة. كما كان بطيئاً أيضاً في فهم مسألة الربط[28]. إذ ما إن أصبحت مصر وإِسرائيل في حالة سلام، حتى فقد بيغن ما يدفعه إِلىٰ التعامل بشكل بنَّاء مع القضية الفلسطينية. كان السَّادات يشعر بقوة بالحاجة إِلىٰ الربط، وحاول طوال عدة شهور أن يقيم بعض الارتباط الواضح، بين ما قد يحدث في العلاقات المصرية ـ الإِسرائيلية على الصعيد الثنائي، والمفاوضات الفلسطينية. إِلاَّ أنه عندما تعرّض لضغوط من جانب كارتر بسبب عناد بيغن، وعندما جُوبه بالعداوة من قِبل الزعماء العرب الآخرين، وطَّد السَّادات نفسه على القبول باتِّفاق منفرد كان يأمل في تجنّبه، عندما استقل الطائرة متوجهاً إِلىٰ القدس لأول مرة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1977.

---

(28) أظهر كارتر فيما بعد أنه يفهم قضية الربط تماماً. وقد كتب في ص 45 The Blood of Abraham: (Houghton Mifflin, 1985). من وجهة نظر بيغين، فإن اتِّفاق السَّلام مع مصر هو العمل الهام بالنسبة لإِسرائيل: وكان يتعين تخفيف الإشارات إِلىٰ الضفَّة الغربيَّة والفلسطينيين. وبعقد المعاهدة الثنائية فإن بيغين أخرج قوة مصر الكبيرة من المعادلة العسكرية في الشرق الأوسط، فأعطى الإِسرائيليين بذلك حرية متجددة في السعي من أجل أهدافهم في تقوية الأراضي المحتلة واستيطانها وإزالة الأخطار المتصورة بواسطة ضربات عسكرية وقائية ضد البعض من جيرانهم».